ahlibank.com.qa

البنك الأهلي
ahlibank

التقرير السنوي
2022

البنك الأهلي (ش.م.ع.ق)
التقرير السنوي 2022

البنك الأهلي
ahlibank

حضرة صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

المحتويات

01
مقدمة

رسالة من رئيس مجلس الإدارة 10
بيان الرئيس التنفيذي 12
نبذة عن هذا التقرير 14
نظرة عامة على التنظيم المؤسسي في البنك 15

02
الحوكمة وإدارة المخاطر

الحوكمة المؤسسية والأخلاق والامتثال 20
إدارة المخاطر 50
خصوصية البيانات وأمنها 58

03
عملية إنشاء القيمة لدينا

بيئة التشغيل 62
نموذج الأعمال 63
علاقات أصحاب المصلحة 66
الأولويات المادية والإجتماعية والحوكمة 68
استراتيجيتنا لخلق القيمة 70

04
أداؤنا

تجربة العملاء 76
الشمول المالي والخدمات المصرفية المسؤولة 78
الخدمات المصرفية مع العالم، من أجل قطر 80
الأداء والاستقرار المالي 81
قيادة الابتكار من خلال الرقمنة 82
تمكين رأس المال البشري لدينا 84
تمكين المجتمع 87
المسؤولية البيئية 89

05
البيانات المالية الختامية 92

01
مقدمة

رسالة من رئيس مجلس الإدارة

فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

المساهمون الأعزاء،
بالنيابة عن مجلس الإدارة، يسرّني أن أقدم لكم التقرير السنوي المتكامل للبنك الأهلي عن السنة المالية 2022.

بدايةً، اسمحوا لنا بأن نؤكّد حرصنا في البنك على تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة من خلال وضع اللوائح والسياسات والإجراءات التي تحدد مسؤوليات الأطراف المختلفة وتسهل اتخاذ القرار بأعلى درجات الشفافية والمصداقية بهدف حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية والاستخدام الأمثل لموارد البنك.

وانطلاقاً من قناعة مجلس الإدارة بأن الحوكمة المؤسسية هي عنصر لا بدّ منه في الإدارة السليمة، فقد اتخذ المجلس الخطوات اللازمة لضمان امتثال البنك لقواعد الحوكمة المعمول بها ولمتطلبات الإفصاح والتقارير المالية التي وضعتها بورصة قطر والهيئات التنظيمية الأخرى.

كما وواصل البنك تنفيذ استراتيجيته الهادفة إلى تحقيق أداء مالي مستقر، وهو ما إنعكس على نتائج السنة المالية 2022.

ويسعدني هنا أن أعلن عن النتائج الإيجابية التي حققها البنك الأعلى في العام 2022. فقد بلغ صافي الأرباح 772 مليون ريال قطري مقابل 713 مليون ريال قطري في العام 2021. ونما معدّل القروض والسلفيات بنسبة 1.4% مقارنة بشهر ديسمبر 2021، لتصل إلى 34,032 مليون ريال قطري.

أما ودائع العملاء فقد إرتفعت بنسبة 3.7% مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 28,954 مليون ريال قطري، في حين بلغ معدل كفاية رأس المال الإجمالي في ديسمبر 2022 نسبة 20.5%، وهو معدل قوي يجسّد المركز المالي القوي للبنك.

وهذه القوة في الأداء المالي هي ما يمكننا من توفير مزيد من القيمة لعملائنا ومساهمينا. ونتيجة لأدائنا المستقر في عام 2022، ومع مراعاة الحفاظ على حقوق المساهمين واستقرار المركز المالي للبنك وتوقعات السيولة والميزانية العمومية، إقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة 20% (0.2 ريال قطري لكل سهم) عن العام 2022.

وكشهادة أخرى على أداء البنك، أكّدت وكالة موديز التصنيف الإئتماني للبنك الأهلي عند A2/P1 مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفي الوقت عينه، خفّضت وكالة فيتش الدولية التصنيفات الإئتمانية طويلة الأجل وقصيرة الأجل للبنك الأهلي من المرتبة A إلى المرتبة -A ومن F1 إلى F2 على التوالي نظرة مستقبلية مستقرة.

ويستمرّ التقطير في كونه أولوية قصوى لدى البنك، حيث يتم العمل بشكل مستمر على زيادة نسبة الموظفين القطريين واستقطاب الكوادر القطرية. إن نجاح البنك ما هو إلا ثمرة الكفاءة والتفاني لدى موظفينا وولاء عملائنا وثقتهم والدعم غير المحدود الذي نتلقاه من مساهمينا، وهم معاً يشكّلون الأساس المتين لمسيرة نجاح طويلة.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، وإدراكاً منا لأهمية إدماج اهتمام المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة في عملياتنا التجارية كافة وإطار عملنا الإجمالي لما توفّره من تأثيرات إيجابية شاملة ومستدامة. ويعدّ هذا التقرير أول وثيقة رسمية من نوعها نصدرها لتكون مكمّلة لوثائقنا غير المالية والتي تجسّد التركيز المتزايد على المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة من قبل كل من بورصة قطر والبنك المركزي وغيرها من المؤسسات. وتأتي هذه المساعي مدعومة بجهودنا لوضع الوعي البيئي والإجتماعي والحوكمة في صميم استراتيجية أعمالنا. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعددنا خارطة طريق للمبادرات المرتبطة بالقضايا البيئية والإجتماعية والحوكمة التي من شأنها تعزيز التزامنا بالتنمية المستدامة في السنوات القادمة.

وبما أن البنك الأهلي يشكّل عنصراً أساسياً من المجتمع القطري ويلتزم بمسؤوليته الإجتماعية تجاه هذا المجتمع، فقد نشط في المساهمة في رفاهية هذا المجتمع وأهله وفي الحفاظ على موارده الطبيعية والبيئة.

وسيواصل البنك مسيرة النمو والتقدم باعتماد التكنولوجيات الحديثة التي تتيح له تقديم خدمات متميزة لعملائه وتحقيق أرباح عالية للمساهمين.

مجدداً، وبالنيابة عن مجلس إدارة البنك الأهلي، أتوجه بجزيل الشكر إلى جميع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة لما قدّموه لنا من ثقة ودعم، وأخص بالشكر فريق إدارة البنك وموظفيه، الذين كان لجهودهم وتفانيهم دور أساسي في نجاح البنك.

وفي الختام أسأل المولى القدير أن يعيننا في رحلتنا إذ نمضي قدماً لتحقيق المزيد من الإزدهار والنجاح، وتقديم كل ما يصب في خير مجتمعنا ويخدم رؤية وطننا الحبيب.

فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

بيان الرئيس التنفيذي

حسن أحمد الإفرنجي
الرئيس التنفيذي

يشرفني أن أقدم لكم التقرير السنوي المتكامل الأول للبنك الأهلي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وقد تم إعداده للإبلاغ عن مسائل الأداء غير المالي لدينا فضلاً عن القضايا المرتبطة بالأداء المالي.

لقد كان عام 2022 حافلاً بالإنجازات المميزة لنا ولدولة قطر التي دخلت التاريخ من أبوابه العريضة، تحت أنظار العالم بأسره، من خلال تميزها في استضافة كأس العالم FIFA 2022، فرسّخت مكانتها في مصاف الدول المتقدمة لاسيما في ظل النمو السريع الذي حققه إقتصاد الدولة لما يتميز به من استقرار ومرونة، مستفيداً من إرتفاع أسعار النفط والطاقة والاستثمارات العالمية فضلاً عن الطفرة التي شهدها قطاع السياحة خلال فترة استضافة كأس العالم FIFA 2022.

حققنا في البنك الأهلي خلال عام 2022 نتائج مالية مبهرة مع نمو ملحوظ في أرباح البنك وإيراداته. وأحرزنا تقدماً في عدد من المبادرات الإستراتيجية التي تشمل التوسع فيما نقدمه من منتجات وخدمات وكذلك على صعيد الاستثمار في التكنولوجيا. وواصل البنك تنفيذ استراتيجيته المعتمدة وخطته التي تهدف إلى توفير حلول ومنتجات وخدمات مبتكرة والاستمرار في دعم المشروعات التي تصب في مصلحة الاقتصاد المحلي، وفي تنفيذ رؤية قطر الوطنية 2030 التي نعتبرها جزءاً أساسياً من مسيرة البنك لاسيما فيما يتعلق بسياسة التقطير.

وانطلاقاً من الأهمية الكبرى التي يوليها البنك لتوظيف التكنولوجيا المبتكرة في الخدمات التي نقدمها لعملائنا والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سلسلة أهدافنا، قمنا باستحداث عدد من الوسائل الحديثة للدفع عبر الأجهزة المحمولة التي لاقت استحسان العملاء ونذكر منها Google Pay وSamsung Wallet وFitbit Pay وGarmin Pay. وفي سياق استثماراتنا المستمرة في التكنولوجيا، وبما أن نضع أمن بيانات عملائنا الشخصية ومعاملاتهم المالية على رأس أولوياتنا،

فإننا نحرص على بذل كل الجهود المتاحة لتوفير أمنها وسلامتها على الدوام بينما نواصل الاستثمار في تطوير عملياتنا وتحسين أنظمتنا من خلال تعزيز أمننا السيبراني، بما يسمح لعملائنا إنجاز الخدمات المصرفية اليومية بطريقة متطورة وآمنة.

وبهدف خدمة عملائنا وتوفير أفضل دعم ممكن لهم، وتماشياً مع استراتيجيتنا لتوسيع الفروع، قمنا بتجديد فرع البنك الأهلي في منطقة السد، كما وأضفنا 11 جهازاً جديداً للصراف الآلي لكي يصل إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي إلى 89 جهازاً

موزعاً بشكل إستراتيجي في أنحاء دولة قطر لتمكين عملائنا من إجراء معاملاتهم المصرفية اليومية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

وفي دلالة واضحة على تميّز أدائنا، استمر البنك في الحصول على تصنيفات إئتمانية عالية، مع تصنيف إئتماني دولي بدرجة A2/ P1 من مؤسسة موديز وتصنيف افتراضي طويل الأجل لجهة الإصدار -A من وكالة فيتش.

بالإضافة إلى ذلك، وسعياً منا للوفاء بالتزامنا بمبادئ الاستدامة، اتخذ البنك الأهلي خطوات ملموسة لتعزيز جودة مشاركة أصحاب المصلحة وإجراء تقييم للمسائل الجوهرية. كما بإعداد مجموعة من المبادرات المتميزة التي تجسّد الأهمية التي يوليها البنك الأهلي للامتثال للاعتبارات البيئية والإجتماعية والإدارية والتي يضعها في صلب استراتيجيته. ولهذه الغاية، قمنا برسم خريطة طريق لهذه المبادرات التي ستعمل خلال السنوات المقبلة على ترسيخ التزامنا بالتنمية المستدامة.

يفتخر البنك الأهلي بأنه مكوّن أساسي من المجتمع القطري ويعتزّ بمسؤوليته الإجتماعية تجاه هذا المجتمع ونحن نسعى باستمرار لتحسين جودة المنتجات والخدمات التي نوفرها لمختلف فئات المجتمع التي لم تنال نصيبها من الاهتمام في السابق. كما ونعمل على المساهمة في رفاه المجتمع وأفراده والحفاظ على موارد الدولة الطبيعية والبيئة. وتشمل مساهماتنا نشر الوعي بمرض السرطان، ودعم مركز شفلح لذوي الإحتياجات الخاصة، ورعاية مهرجان مهرجان كتارا الدولي للخيل العربية. بهدف الحفاظ على ثقافتنا، وغيرها من المساهمات. وقد خصص البنك نسبة 2.5% من إجمالي صافي أرباحه للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 - والتي بلغت 19,294,712 ريال قطري - وذلك للدعم المالي المستمر للأنشطة الرياضية والإجتماعية والإنسانية.

وفيما نمضي قدماً وبخطوات واثقة نحو المستقبل، فإننا نصبّ تركيزنا على تنفيذ استراتيجيتنا وتقديم قيمة كبيرة لعملائنا ومساهمينا.

وفي هذه المناسبة، أود أن أعرب عن امتناني لجميع عملائنا ومساهمينا لما يقدّمونه لنا من ولاء والتزام، كما وأود أن أشكر إدارة البنك وموظفيه على تفانيهم اللامتناهي. وأتقدم بخالص شكري أيضاً لرئيس مجلس إدارة البنك الأهلي وأعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى مصرف قطر المركزي على توجيهاتهم ودعمهم المستمر.

وختاماً نسأل الله تعالى أن يوفقنا لمزيد من التقدم والنجاح المستمر لما فيه خير وطننا ومجتمعنا بما يرضي عملاءنا ويحقق مصالح مساهمينا.

حسن أحمد الإفرنجي
الرئيس التنفيذي

نبذة عن هذا التقرير

هذا أول تقرير سنوي متكامل للبنك الأهلي للسنة المالية 2022. وتغطي البيانات الواردة فيه الفترة الممتدة من 1 يناير 2022 وحتى 31 ديسمبر 2022. وقد تم إعداد هذا التقرير رغبة منا في أن نوضح لأصحاب المصلحة المسارات التي نعتمدها لخلق القيمة لهم، ليس فقط بصفتنا جهة مزوّدة للخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية، وإنما أيضاً كأصحاب عمل مسؤولين ومساهمين نشطين في مجتمعنا. لهذه الغاية، أوردنا في هذا التقرير شرحاً مفصلاً لاستراتيجية أعمالنا، بالإضافة إلى أداء البنك على الصعيدين المالي وغير المالي خلال العام المنصرم. وأوردنا كذلك معلومات قيمة في مجالات إدارة المخاطر ورأس المال وهيكل الحوكمة المعتمد لدينا، وكل ذلك وفقاً للمتطلبات التنظيمية. إن غايتنا في البنك هي تحقيق رؤيتنا في أن نكون عنصراً فاعلاً في قلب المجتمع القطري وهدفنا هو توفير خدمات مصرفية دقيقة وشخصية لعملائنا بأعلى مستويات الإحترافية والكفاءة.

الأهمية النسبية

تم انتقاء المواضيع التي يتناولها التقرير بالاستناد إلى تقييم الأهمية الجوهرية. حيث شارك موظفو الإدارة الرئيسيون في تحديد الموضوعات الجوهرية. وقد تم تفصيل عملية تحديد الأهمية الجوهرية ضمن الأولويات الجوهرية والإجتماعية وأولويات الحوكمة.

الأطر والمنهجية

تم إعداد التقرير السنوي المتكامل بما يتماشى مع الإطار الداخلي لإعداد التقارير المتكاملة. كما وجرى إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRS") الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("IASB")، والأحكام المعمول بها في أنظمة مصرف قطر المركزي.

حيثما ينطبق ذلك، تمت مواءمة الأمور الجوهرية مع الإرشادات الخاصة بإعداد التقارير البيئية والإجتماعية والحوكمة الصادرة عن بورصة قطر وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والتي كان لنا تأثير إيجابي فيها.

حدود التقرير ونطاقه

يشمل التقرير العمليات الحالية للبنك الأهلي في قطر.

نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مجلس الإدارة مسؤول عن إنشاء نظام لتحقيق رقابة داخلية وافية ومستمرة على التقارير المالية. وقد تم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية الخاصة بالتقارير المالية بالبنك وتنفيذها وفقاً لقواعد الحوكمة بهدف توفير ضمان معقول لموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للبنك لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتتضمن الضوابط الداخلية الخاصة بالتقارير المالية الإفصاح عن الضوابط والإجراءات المصممة لمنع التحريف.

الملاحظات والتعليقات

نرحب بأي تعليقات أو ملاحظات على هذا التقرير وعلى أدائنا. فلا تترددوا في مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني على:

Shareholder.Relations@ahlibank.com.qa

نظرة عامة على التنظيم المؤسسي في البنك

تتمثل رؤيتنا في أن نكون عنصراً فاعلاً في قلب المجتمع القطري لنوفر لعملائنا خدمات مصرفية مميزة وشخصية على أعلى مستويات الإحترافية والكفاءة.

واصل البنك الأعلى نموّه وتوسّعه منذ إنشائه في عام 1983 ليصبح خامس أكبر بنك تقليدي في قطر من حيث الأصول المدرجة في بورصة قطر. وقد حرصنا منذ انطلاقتنا الأولى على الحفاظ على القيم والصفات التقليدية التي تحدد هويتنا، دونما إحجام عن احتضان التغيير الضروري. وقد ساعدتنا قدرتنا على التكيف مع التغيير على توسيع قاعدة عملائنا ودفع عجلة أعمالنا إلى الأمام.

ويقدم البنك مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات التي تشمل الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد والخاصة، والخدمات المصرفية الدولية، والخزينة والاستثمارات وكذلك خدمات الوساطة.

خطة العمل

شبكتنا

يملك البنك الأهلي شبكة واسعة تتألف من 14 فرعاً و85 جهازاً للصراف الآلي موزعة في جميع أنحاء دولة قطر. وتركز خدمات الجملة والتجزئة التي يقدمها البنك على السوق القطري بشكل خاص. وتماشياً مع الانتقال المستمر للمعاملات إلى القنوات الرقمية حيث صار حجم المعاملات التي يتم إجراؤها خارج الفروع كبيراً، يواصل البنك الأهلي عملية تحسين شبكة فروعه وأجهزة الصراف الآلي لتتكيف مع هذا التغيير. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تركيب أجهزة الصراف الآلي الخاصة بالبنك في مواقع بارزة لتوسيع رقعة تواجد البنك وعلامته التجارية.

رسالتنا

نسعى لتحقيق مهمتنا من خلال:

- توفير المنتجات المناسبة للأشخاص في مجتمعنا
- اعتماد الصراحة والودية وسرعة الاستجابة
- المشاركة بنشاط مع مجتمعنا

عهدنا

نبذل قصارى جهودنا لنوفّر عملائنا مستوى متميز من الخدمة والاهتمام.

الجوائز والتقدير

2019

في عام 2019، حصل البنك الأهلي على جائزة "خزانة البنك الأسرع نمواً في قطر للعام 2019" من مجلة "جلوبال بانكنج أند فاينانس ريفيو"، وحصل على جائزة "التميز في خدمات القروض الشخصية والتجارية" من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب خلال حفل توزيع جوائز التميز والإنجاز المصرفي العربي للعام 2019.

2020

في عام 2020، حاز البنك الأهلي على جائزة "أفضل بنك في إدارة الخزينة في قطر" وجائزة The Next 100 Global Awards 2020 – Treasury من مجلة "جلوبال بانكنج أند فاينانس ريفيو".

2021

حصل البنك الأهلي في عام 2021 على جائزة "أفضل بنك في إدارة الخزينة في قطر" من مجلة "جلوبال بانكنج أند فاينانس ريفيو".

02
الحوكمة وإدارة المخاطر

الحوكمة المؤسسية والأخلاق والامتثال

أهداف التنمية المستدامة التي ساهمنا فيها

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات المتينة

الهدف 17: تنشيط الشراكة العالمية لأجل التنمية المستدامة

مؤشرات الأداء الرئيسية للاعتبارات البيئية الإجتماعية والحوكمة بحسب بورصة قطر
• استقلالية مجلس الإدارة
• المجلس - فصل السلطات
• نتائج التصويت
• نسبة راتب الرئيس التنفيذي
• الأجور المحفّزة
• مدونة قواعد السلوك الأخلاقي

تقرير الحوكمة المؤسسية

01 - مقدمة

1.1
يستند تقرير الحوكمة المؤسسية هذا إلى (1) قانون الشركات التجارية رقم 11 لعام 2015 وتعديلاته، (2) تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف قطر المركزي في التعميم رقم (68/2015) بتاريخ 2015/07/26 (**تعليمات الحوكمة**")[1]، و(3) نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016 (" قانون الحوكمة ")، المشار إليه إجمالاً بإسم ("**نظام الحوكمة**").

[1] أصدر مصرف قطر المركزي تعليمات جديدة خاصة بحوكمة الشركات بموجب تعميمه رقم (25/2022)

1.2
أقر إطار حوكمة البنك بالمبادئ الرئيسية لنظام الحوكمة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المساواة بين المساهمين، والإفصاح والشفافية، والمسؤولية الإجتماعية للشركات، وحماية أصحاب المصلحة. وتم تجسيد مبدأ المساواة بين المساهمين للبنك في النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة والسياسات الأخرى المتعلقة بالحوكمة.

1.3
يستند إطار حوكمة البنك إلى مجموعة من السياسات والعمليات والمواثيق والاختصاصات المترابطة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ميثاق مجلس الإدارة، واختصاصات لجنة مجلس الإدارة، والإرشادات التوجيهية الخاصة بحوكمة البنك، وغيرها من الضوابط الداخلية، والغاية منها تبني وتجسيد نظام الحوكمة الذي يحكم طريقة إدارة البنك. يتم الإبلاغ عن أنشطة البنك، بما في ذلك أداء ضوابطه الداخلية، فضلاً عن وجود إدارة فعالة وتعزيز مزيد من الشفافية.

1.4
يتعهد مجلس إدارة البنك الأهلي ش.م.ع.ق ("**البنك**") بتطبيق أحكام قواعد حوكمة الشركات وبمواصلة تعزيز وتحسين مبادئ وإطار حوكمة البنك لمصلحة وفائدة البنك وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمين، كما ويتعهد بإرساء مبادئ نظام الحوكمة وأغراضه الرئيسية في جميع معاملاته. وتتضمن هذه المبادئ، على سبيل المثال لا الحصر، (1) حماية المساهمين وزيادة ثرواتهم، (2) زيادة الوعي والمسؤولية على مستوى مجلس الإدارة، (3) ضمان المساواة في المعاملة بين المساهمين، (4) الالتزام بقواعد وأحكام القوانين المعمول بها و(5) تعزيز الشفافية والإفصاح و(6) الفصل بين أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

1.5
تحقيقاً للتطبيق السليم لحوكمة الشركات، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق نظام الحوكمة وضمان التطبيق المستمر للمعايير الأخلاقية لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، وحماية مصالح مساهمي الأقلية، والتركيز على الإفصاح عن المعلومات وضمان شفافيتها، وتحديد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة ولجانه، والإدارة العليا والإدارة التنفيذية.

1.6
يضمن النظام الأساسي للبنك الحقوق التالية لجميع المساهمين:

(أ) المساواة بين المساهمين، حيث يمنح كل سهم لمالكه نسبة مساوية لحصة الأسهم الأخرى، دون تمييز في ملكية أصول الشركة وأرباحها؛

(ب) المشاركة في صنع القرار؛

(ج) الإشراف على إدارة الشركة؛

(د) الحصول على معلومات عن الشركة.

(هـ) تلتزم الشركة بعدم الإضرار بحقوق المساهمين بشكل عام والأقلية بشكل خاص في حال أبرمت الشركة صفقات كبرى قد تضرّ بمصالحهم أو تؤثر على رأس مال الشركة، بشرط التزام الشركة بالإفصاح عن هيكل رأسمالها والاتفاقيات التي تبرمها في هذا الصدد؛

(و) يتمتع كل مساهم بنفس الحقوق الممنوحة للأسهم من نفس الفئة؛

(ز) لكل مساهم الحق في حضور الجمعيات العامة ومناقشة الأمور المعروضة عليه والتصويت والامتناع عن التصويت والاعتراض على قرارات الجمعية العامة؛

(ح) يحق للمساهمين الذين يمتلكون نسبة عشرة بالمائة (10%) أو أكثر من رأس المال، من وقت لآخر، أن يطلبوا كتابياً من مجلس الإدارة الدعوة لعقد جمعية عمومية غير عادية.

(ط) يحق للمساهمين الذين يمثلون ما لا يقل عن (5%)[2] من رأس مال الشركة أن يطلبوا إدراج مسائل معينة في جدول أعمال الجمعية العامة، والتي يجب أن يدرجها مجلس الإدارة. وبخلاف ذلك، يحق للجمعية أن تقرر مناقشة هذه المسائل في الاجتماع؛

(ي) يحق للمساهمين مراجعة سجل المساهمين، والنظام الأساسي للشركة، ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة.
ويلتزم البنك بنشر نظامه التأسيسي، وميثاق مجلس الإدارة، واختصاصات لجنة مجلس الإدارة، وإرشادات الحوكمة، وغيرها

[2] تم تخفيض هذه النسبة من (10%) إلى (5%) بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 المعدّل للقانون رقم 5 لسنة 2011.

من المسائل المؤسسية التي قد يطلبها مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية على موقع البنك الإلكتروني عبر الإنترنت. يلتزم البنك بسياسته الخاصة بالإفصاح والشفافية لضمان الإعلان بشكل عام عن جميع الأمور التي تعتبر ذات أهمية للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة والجمهور في بورصة قطر. كما يلتزم البنك بتوفير المعلومات للجمهور من خلال موقعه الإلكتروني www.ahlibank.com.qa.

1.7

ضماناً لتطبيق نظام حوكمة الشركات بشكل صحيح، مارس مجلس الإدارة طوال مدة السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، دوره الرقابي الفعال من خلال تعزيز مستويات عالية من الشفافية والإفصاح والإنصاف والمساءلة، وتطبيق فصل واضح للأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

1.8

امتثالاً لنظام الحوكمة، اعتمد مجلس الإدارة سياسة لحماية أصحاب المصلحة مثل المساهمين والموظفين والعملاء والموردين، ومعاملتهم بإنصاف، وحماية حقوقهم دون إخلال في حقوق البنك أو تقييد لها. واشتملت السياسة على أحكام التعامل مع الشكاوى المقدمة من أصحاب المصلحة وطرق التعامل معها.

1.9

كما تبنى المجلس سياسة خاصة لحماية المساهمين بنسب الأقلية، والتي من المقرر أن توافق عليها الجمعية العمومية في 28 فبراير 2023.

وقد تم إعداد هذا التقرير ليبين مدى التزام البنك بتطبيق نظام الحوكمة اعتباراً من 31 ديسمبر 2022 ويتضمن إفصاحات محددة تتطلبها قواعد الحوكمة.

02 - مجلس الإدارة

2.1

تكوين المجلس

أ- عملاً بالمادة 26 من النظام الأساسي للبنك، يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء، (1) أربعة أعضاء غير مستقلين من المساهمين يمتلكون 1% من الأسهم وثلاثة أعضاء مستقلين يتم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات، (2) ويتولى جهاز قطر للاستثمار تعيين عضوين لتمثيله في مجلس الإدارة[3].

ب- يتألف المجلس الحالي من (8) أعضاء نتيجة استقالة أحد أعضاء مجلس الإدارة. ومع ذلك، وفقاً للنظام الأساسي وقانون الشركات التجارية، سيستمر البنك بممارسة أعماله دون الحاجة إلى انتخاب أو تعيين أي مديرين جدد حتى موعد الانتخابات القادمة التي ستجرى في عام 2023. ومن أعضاء مجلس الإدارة الحالي، تم تعيين عضو واحد، وهو الشيخ ناصر آل ثاني، من قبل مجلس الإدارة بموجب النظام الأساسي السابق قبل تعديله والموافقة عليه من قبل الجمعية العامة للبنك التي عقدت في فبراير 2022.

ج- يتم فصل منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك، ولا يجوز أن يشغلهما الشخص عينه، ولا يتمتع رئيس مجلس الإدارة بأي سلطة تنفيذية بأي صفة. وفقاً للوائح الحوكمة الجديدة لمصرف قطر المركزي (التعميم 25/2022)، لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في لجان مجلس إدارة البنك.

د- يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بصفات شخصية مثل النزاهة والسمعة الطيبة ويحملون المؤهلات التعليمية والخبرة والمهارات المناسبة للاضطلاع بالمسؤوليات والأدوار الموكلة إليهم بشكل احترافي وفعال، ولتوفير القيادة والإشراف على أفضل وجه لما فيه مصلحة البنك والمساهمين وأصحاب المصلحة بشكل عام.

2.2

أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة

أ. يقوم مجلس الإدارة بمهامه ومسؤولياته وفقاً لميثاق المجلس وفي ضوء أحكام القانون وقواعد الحوكمة والسياسات ذات الصلة. ندرج فيما يلي ملخصاً لأدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة الرئيسية:

1. تقديم وتطوير وإعادة تقييم استراتيجيات العمل وأهدافه وسياساته واعتماد أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف عليها ومراجعتها.

2. اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك وتقييمه وتطويره، وتحديد الوظائف والكفاءات والواجبات والمسؤوليات المنوطة بأدوار الإدارة التنفيذية.

[3] سيتم تعديل تشكيل مجلس الإدارة ليتماشى مع تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي الواردة في التعميم 25/2023

3. تشكيل اللجان ووضع برامج عملها وتحديد صلاحياتها وواجباتها ومسؤولياتها؛ وتفويض صلاحيات اتخاذ القرار وتحديد صلاحيات التوقيع نيابة عن البنك.

4. تقييم المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد يتعرض لها البنك؛ واعتماد سياسات المخاطر والتأكد من الالتزام بإجراءاتها.

5. الإشراف على تنفيذ وتقييم وتطوير برامج وإجراءات العمل والتأكد من كفايتها وملاءمتها.

6. تعيين دائرة الرقابة الداخلية والإشراف عليها لضمان حيادها واستقلالها.

7. ترشيح المدقق الخارجي للجمعية العامة للموافقة على تعيينه وأتعابه.

8. مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، والموافقة على الحسابات المؤقتة والختامية للبنك وكذلك تقارير الضوابط الداخلية لإعداد التقارير وتقرير الحوكمة.

9. التحقق من صحة ومصداقية البيانات المالية والحسابات الختامية للبنك ونتائج أعمال البنك ودعم حقوق المودعين والمساهمين.

10. ضمان الشفافية والإنفتاح في الإفصاح عن جميع المسائل المهمة التي تؤثر على أداء البنك، ونتائج أعمال البنك، والتزامات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة، وجميع المصالح المترابطة.

11. دعم وتوضيح قيم الحوكمة وقواعد السلوك المهني من خلال تبني سياسات وقواعد حوكمة الشركات.

12. تنظيم عملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة بشفافية، والإفصاح عن المعلومات الخاصة بإجراءات الترشيح للمساهمين.

13. القيام بأية واجبات أو مسؤوليات يراها مجلس الإدارة ضرورية لتحقيق أهداف البنك.

14. الموافقة على خطة التدريب في البنك، والتي تتضمن برامج للتعريف بأنشطة البنك والمسائل المتعلقة بالحوكمة والتي قد يتم عرضها من وقت لآخر.

ب. بالإضافة إلى ما سبق، يتعين على أعضاء مجلس الإدارة إيلاء اهتمام خاص للمهام التالية:

1. المشاركة بنشاط في اجتماعات مجلس الإدارة وتقديم مدخلاتهم لأنشطة مجلس الإدارة.

2. ضمان الالتزام بترتيب أولويات مصالح البنك ومساهميه في المسائل التي قد تؤدي إلى تضارب المصالح بين البنك والأطراف ذات العلاقة.

3. المساعدة وتقديم الآراء حول عمليات التخطيط الاستراتيجي والتجاري للبنك وتقديم مقترحات بناءة بشأن الإستراتيجية.

4. إبداء الآراء المستقلة بشأن استراتيجيات وسياسات البنك، وتقييم أداء البنك، وتقييم مدى كفاية وجودة الموارد البشرية في البنك ومعايير التوظيف المعتمدة.

5. مراقبة أداء البنك في تحقيق أهدافه وغاياته، ومراجعة تقارير الأداء الدورية وتوفير المهارات والخبرات والتخصصات والمؤهلات بما يخدم مصلحة البنك ومساهميه.

يجب أن تتضمن أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة أي مسائل أخرى تتطلبها لوائح الحوكمة والقوانين المعمول بها، والتي قد يتم تعديلها أو إلغاؤها من وقت لآخر.

2.3

أعضاء مجلس الإدارة

أ- يتألف مجلس الإدارة الحالي من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الشيخ فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني

هو عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 2005 ويتولى منصب رئيس مجلس الإدارة منذ 2011. حاصل على بكالوريوس في المالية من جامعة سوفولك، بوسطن في الولايات المتحدة الأميركية.

المنصب وملكية الأسهم
إعتباراً من 31 ديسمبر 2022
رئيس مجلس الإدارة، ويملك
27,012,132 سهماً

الإنتخاب / التعيين: 2020
إنتهاء المدة: 2022
الوضعية: غير مستقل - غير تنفيذي

الشيخ جاسم بن محمد بن حمد آل ثاني
عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2014. ويشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة منذ 2020/8/26 وهو عضو في مجلس إدارة شركة محمد بن حمد القابضة (قطر). يحمل شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بليموث، لندن في المملكة المتحدة.

المنصب وملكية الأسهم
إعتباراً من 31 ديسمبر 2022

نائب رئيس مجلس الإدارة ويمثل مؤسسات عبر الشرق التي تملك (27,012,065) سهماً. ويملك شخصياً (27,218,109) سهماً.

الإنتخاب/التعيين: 2020
إنتهاء المدة: 2022
الوضعية: غير مستقل - غير تنفيذي

الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني
عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 1997 ونائب رئيس المجلس منذ 2013 حتى 2020/05/31. استقال من منصبه كعضو مجلس إدارة بتاريخ 2020/05/31 وأعيد تعيينه كعضو مستقل بتاريخ 2020/07/29 بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي. وهو حالياً عضو في مجلس إدارة كل بنك ترست (الجزائر)، وشركة ترست للتأمين (الجزائر)، وشركة ترست للاستثمارات، وشركة عمان لإعادة التأمين، والشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين، ومركز التجارة العالمي (قطر)، وشركة ترست الدولية (فلسطين). وهو حاصل على درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال.

المنصب وملكية الأسهم
اعتباراً من 31 ديسمبر 2022

تماشياً مع المادة (26) من النظام الأساسي، فإن العضو المستقل المعين من قبل مجلس الإدارة لا يحق له امتلاك أي أسهم في البنك[4]. في حين أن الشيخ ناصر لا يزال مسجلاً كمساهم يبلغ عدد أسهمه 27,237,306 سهماً تمثل 1.07% من رأس مال البنك، إلا أنه قام بإعلام البنك أنه بصدد تحويلها إلى طرف ثالث.

الإنتخاب/التعيين: 2020
إنتهاء المدة: تنتهي مدته عند استقالته أو صدور قرار من مجلس الإدارة بإقالته.
الوضعية: مستقل - تنفيذي[5]

الشيخ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني
عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2015. وهو حاصل على بكالوريوس مالية من جامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة الأميركية.

المنصب وملكية الأسهم
إعتباراً من 31 ديسمبر 2022

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم. يمثل شركة المها كابيتال التي تمتلك (49,927,351) سهماً.

الإنتخاب/التعيين: 2020
إنتهاء المدة: 2022
الوضعية: مستقل غير تنفيذي

[4]تتطلب تعليمات حوكمة مصرف قطر المركزي الواردة في التعميم 25/2022 ألا يمتلك الأعضاء المستقلون أسهماً في البنك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
[5]وضعية التنفيذي هي لكوه عضواً في اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة وفقاً لتعريف الأعضاء التنفيذيين في تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني
عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ مايو 2017. يشغل حالياً منصب المدير المالي في مؤسسة قطر، ويشرف على وظائف المالية والاستراتيجية والمخاطر. وهو حاصل على بكالوريوس في الدراسات المصرفية والمالية من جامعة قطر.

المنصب وملكية الأسهم
إعتباراً من 31 ديسمبر 2022

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم. يمثل جهاز قطر للاستثمار، الذي يملك بشكل مباشر وغير مباشر (1،217،047،575) سهماً.

الإنتخاب/التعيين: عيّن من قبل جهاز قطر للاستثمار في مارس 2017
إنتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.
الوضعية: غير مستقل - غير تنفيذي

السيد ناصر عبداللطيف عبدالله
عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 2020/05/03. ويشغل حالياً منصب مدير الأدوات الاستثمارية القابلة للتسييل، الدخل الثابت في جهاز قطر للاستثمار.

المنصب وملكية الأسهم
إعتباراً من 31 ديسمبر 2022

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم. يمثل جهاز قطر للاستثمار الذي يملك بشكل مباشر وغير مباشر (1،217،047،575) سهماً.

الإنتخاب/التعيين: عيّن من قبل جهاز قطر للاستثمار في مارس 2020
إنتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.
الوضعية: غير تنفيذي

السيد. فيكتور نظيم رضا آغا
عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2005. يشغل حالياً منصب المدير العام لوكالة السد للسفر (قطر) والمدير العام لشركة السد للصرافة (قطر). وهو عضو في مجلس إدارة شركة الدوحة للتأمين وشركة الماجدة للاستثمار العقاري.

المنصب وملكية الأسهم
إعتباراً من 31 ديسمبر 2022

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم. يمثل شركة الماجدة للاستثمار العقاري التي تملك (28,078,193) سهماً اعتباراً من 2022/12/31.

الإنتخاب/التعيين: 2020
إنتهاء المدة: 2022
الوضعية: مستقل - تنفيذي

السيد أحمد عبدالرحمن ناصر فخرو
عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 1995. رئيس مجلس إدارة شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام (الدوحة).

المنصب وملكية الأسهم
إعتباراً من 31 ديسمبر 2022
عضو مجلس الإدارة ويملك (76,667,086) سهماً

الإنتخاب/التعيين: 2020
إنتهاء المدة: 2022
الوضعية: غير مستقل – تنفيذي

2.4
اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

يوضح الجدول أدناه حضور أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعات مجلس الإدارة السبعة (7) التي عقدت في عام 2022. ويجدر التنويه بأن غياب أحد الأعضاء كان لأسباب شخصية قبلتها اللجنة، علماً أن العضو الغائب قد وكّل أحد أعضاء مجلس الإدارة الحالي لينوب عنه.

ويمكن للأعضاء الحضور من خلال منصات إلكترونية آمنة، مما يسمح لهم بالمساهمة بفعالية في الاجتماعات.

الاسم	المنصب	الحضور
الشيخ فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة	7/7
الشيخ جاسم بن محمد بن حمد آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة	7/7
الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني	عضو في مجلس الإدارة	7/6
الشيخ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني	عضو في مجلس الإدارة	7/7
الشيخ ناصر عبدالله عبداللطيف	عضو في مجلس الإدارة	7/7
الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني	عضو في مجلس الإدارة	7/6
السيد. فيكتور نظيم رضا آغا	عضو في مجلس الإدارة	7/6
السيد أحمد عبدالرحمن ناصر فخرو	عضو في مجلس الإدارة	7/7

2.5
المسائل الرئيسية التي نظر فيها مجلس الإدارة في عام 2022

أ. اعتماد البيانات المالية المرحلية والسنوية وتقارير الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وتقارير الحوكمة.

ب. مراجعة الهيكل التنظيمي للبنك واعتماده.

ج. إصدار قرارات مختلفة تتعلق بعمليات البنك وسياساته واستراتيجياته.

د. الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 2022/12/31

ه. الموافقة على تعيين شركة "إرنست أند يونغ" كشركة تدقيق خارجي لعام 2023 على أن يتم اعتماد القرار نهائياً خلال الجمعية العامة.

و. الموافقة على توسيع نطاق التسهيلات لعدد من عملاء البنك في سياق الأعمال العادية.

ز. الموافقة على الحصول على تسهيلات بمبلغ 400 مليون دولار أميركي.

ح. الموافقة على عدد من المشاريع المتعلقة بتقنية المعلومات الإلتزام والتدقيق لتعزيز الحوكمة والأمن.

2.6
إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة

يتماشى إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة مع تعليمات مصرف قطر المركزي على النحو التالي:

1. مبلغ 12,500,000 ريال قطري كرسوم لأتعاب مجلس الإدارة لعام 2021، تم دفعه خلال عام 2022 بعد الحصول على موافقات مصرف قطر المركزي والجمعية العامة.

2. مبلغ 3,780,000 ريال قطري بدل حضور وعضوية اللجان لعام 2022.

2.7
أمين عام مجلس الإدارة

أ. يتم تعيين أمين سر لمجلس الإدارة يشمل دوره تقديم الدعم لمجلس الإدارة ولجانه، وتسجيل وتنسيق وصيانة محاضر جميع الاجتماعات والتقارير المقدمة من أو إلى مجلس الإدارة ولجان المجلس، ورفعها إلى أعضاء مجلس الإدارة عند الحاجة.

ب. يقدم أمين سر مجلس الإدارة خدماته إلى مجلس الإدارة وفقاً لنظام الحوكمة، ويتمتع كل عضو من أعضاء المجلس بحق الوصول إلى خدمات أمين سر مجلس الإدارة.

ج. بتوجيه من الرئيس، يقوم أمين سر مجلس الإدارة بتوزيع المعلومات والتنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين.

د. أمين سر مجلس الإدارة الحالي حاصل على درجة البكالوريوس في القانون ويتمتع بخبرة قانونية تمتد على أكثر من 17 عاماً. وهو قد شغل عدة مناصب عليا في شركات محلية وعالمية في المجال القانوني وفي منصب أمين سر مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، حضر العديد من الدورات التدريبية المتعلقة بوظيفته كأمين سر لمجلس الإدارة وشارك في مؤتمرات وندوات متخصصة في حوكمة الشركات.

2.8
لجان مجلس الإدارة

بموجب قواعد الحوكمة، ولزيادة كفاءة سيطرة مجلس الإدارة على الأنشطة والوظائف المختلفة للبنك، أنشأ مجلس الإدارة لجاناً وفوض إليها مسؤوليات وصلاحيات محددة للعمل نيابة عن مجلس الإدارة. خلال عام 2022، قامت لجان مجلس الإدارة، كل منها حسب أدوارها ومسؤولياتها ذات الصلة، بمراجعة المسائل المختلفة وإصدار قرارات أو إصدار توصيات أخرى إلى مجلس الإدارة، تغطي مجالات وأنشطة البنك، بما في ذلك الإقراض، والموافقة على العطاءات والمشتريات، والموافقة على السياسات. ومراجعة والموافقة على المكافآت والمكافآت والعديد من الأمور الأخرى التي تدخل في سياق العمل المعتاد.

تم تقديم تقرير عام كامل إلى مجلس الإدارة حول اجتماعات لجان مجلس الإدارة وتوصياتها.
إن غياب أي عضو من أعضاء اللجنة عن أي اجتماع كان لعذر شخصي مقبول لدى اللجنة المختصة، حيث يقوم عضو اللجنة الغائب (إن وجد) بتعيين موكل عنه في الحضور والتصويت.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة هي:

أ. لجنة التدقيق

1. تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء:

Name	Position	Attendance
الشيخ جاسم بن محمد بن حمد آل ثاني	رئيس	6/6
الشيخ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني	عضو	6/6
الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني	عضو	6/6

2. أدوار ومسؤوليات لجنة التدقيق[6]:

- النظر في التوصيات وتقديم التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين المدققين الخارجيين وتحديد أتعاب التدقيق وتقييم المدقق الخارجي من حيث المؤهلات والخبرة والموارد والاستقلالية والموضوعية والفعالية، والرد على أي أسئلة لإنهاء عقد من المراجعين الخارجيين أو فصلهم.
- مراجعة البيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة، مع التركيز على ما يلي:

  - أي تغييرات في السياسات والإجراءات المحاسبية.

  - التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.

  - الإلتزام بمعايير المحاسبة.

  - الإلتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

  - الإلتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها في دولة قطر.
- مناقشة المخاوف والتحفظات الناشئة عن عمليات التدقيق المؤقتة والنهائية وأي مسائل أخرى يتعين على اللجنة لمناقشتها مع المدققين الخارجيين.
- مراجعة محتويات التقارير الدورية المطلوبة أو المعدّة من قبل الجهات الرقابية والرد على هذه التقارير من قبل البنك.
- مراجعة مدى كفاية وإنجاز خطة ونطاق التدقيق الداخلي، والتأكد من التنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين، والتأكد من أن عملية التدقيق الداخلي تتمتع بموارد كافية وفعالة للقيام بمسؤولياتها سنوياً.
- مراجعة مدى كفاية وإنجاز خطة التدقيق وتوفير الموارد الكافية لتلبية خطتها السنوية على أساس سنوي.
- النظر في نتائج تقارير التدقيق الداخلي، وأي تقارير خاصة، لا سيما فيما يتعلق بالملاحظات عالية الخطورة، وردود الإدارة التنفيذية، ومتابعة تنفيذ النقاط المجدولة خلال الموعد النهائي المحدد.
- ترفع اللجنة إلى مجلس الإدارة أي مسائل تتعلق بنطاق عملها أو المسائل التي تراها اللجنة ضرورية لإبلاغ المجلس أو اتخاذ القرار المناسب من قبل المجلس.
- تقدم لجنة التدقيق تقريرها السنوي إلى مجلس الإدارة حول أنشطتها خلال العام.
- تجتمع لجنة التدقيق مع رئيس التدقيق الداخلي دون اشتراط حضور الرئيس التنفيذي علماً أنه يجوز له أن يحضر اجتماعات لجنة التدقيق بناءً على دعوة من اللجنة. انعقدت غالبية اجتماعات لجنة التدقيق من دون حضور الرئيس التنفيذي.

ب. لجنة المخاطر والإلتزام

1. تتكون لجنة المخاطر الإلتزام من ثلاثة أعضاء.

الاسم	المنصب	الحضور
الشيخ فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني [7]	رئيس اللجنة	3/3
السيد أحمد عبدالرحمن ناصر فخرو	عضو	3/2
السيد ناصر عبداللطيف عبدالله	عضو	3/3

[6] تم تعديل اختصاصات اللجان لتتماشى مع قواعد الحوكمة الجديدة الصادرة عن تعميم مصرف قطر المركزي رقم (25/2022).
[7] سيتم عزل رئيس مجلس الإدارة من جميع لجان مجلس الإدارة وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي والواردة في التعميم رقم (25/2022).

2. أدوار ومسؤوليات اللجنة:

- مراجعة نطاق إدارتي المخاطر الإلتزام وسلطات وواجبات المديرين في هذه الإدارات.
- التأكد من وجود سياسات لإدارة جميع أنواع المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من توافق هذه السياسات مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها وفعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
- مراجعة التقارير المقدمة من قبل إدارة المخاطر ومراجعة الخطوات المتخذة لتقييم ورصد ومراقبة الإئتمان والمخاطر التشغيلية والسوقية.
- مراجعة التقارير المقدمة من قبل إدارة الإلتزام وتقييم مدى كفاية واكتمال خطة الإلتزام، بما في ذلك التدريب على الإلتزام والمراقبة وإعداد التقارير، وتوفير الموارد الكافية لإدارة الإلتزام، لتلبية خطتها السنوية على أساس سنوي.
- النظر في أي مسائل يحيلها المجلس إلى اللجنة.
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة ورفع هذه التوصيات إلى المجلس للحصول على الموافقة على استقالة أو إقالة رئيس إدارة المخاطر الإلتزام وأي من موظفيه، حيث يتم رفع مثل هذه القضايا أمام اللجنة.
- تقييم أداء رئيس إدارة الإلتزام وإدارة المخاطر واعتماد راتبه وبدلاته وغيرها من الأمور المتعلقة برواتب ومكافآت الموظفين العاملين في هذه الإدارة، وفقاً لتوجيهات البنك المعمول بها في سياساته ذات الصلة والمطبقة المتعلقة بالرواتب والمكافآت.
- مراجعة الترتيبات التي تمكن الموظفين من الإبلاغ بثقة عن مخاوفهم بشأن الانتهاكات المحتملة في التقارير المالية أو غيرها من القضايا المهمة، إلى جانب ضمان وجود الترتيبات اللازمة لإجراء تحقيق مستقل ومناسب في مثل هذه المسائل.
- ترفع اللجنة إلى مجلس الإدارة أي مسألة تتعلق بنطاق عملها أو المسائل التي تراها اللجنة ضرورية، لإبلاغ المجلس أو لطلب قرارات معينة يتخذها المجلس (حسب الاقتضاء).

ج. لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

تتكون لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء.

الاسم	المنصب	الحضور
الشيخ فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني	رئيس	4/4
الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني	عضو	4/4
السيد أحمد عبدالرحمن ناصر فخرو	عضو	4/4

1. أدوار ومسؤوليات اللجنة:

- تجتمع اللجنة ثلاث (3) مرات في السنة. يجوز لرئيس اللجنة أو من ينوب عنه دعوة اللجنة للانعقاد كلما دعت الضرورة لذلك. عقدت اللجنة ثلاثة (3) اجتماعات في عام 2022.
- دراسة وإعداد وتطوير السياسات وخطط الموارد البشرية وغيرها من الأمور التي تتطلب موافقة اللجنة بناءً على توجيهات المجلس.
- اعتماد هيكل المكافآت العامة والحوافز والمزايا وفقاً للنظام الأساسي للبنك وإرشادات البنك المركزي ونظام الحوكمة وسياسة المكافآت.

- اعتماد أنظمة وإجراءات وضوابط منح المكافآت والبدلات وتحديثها عند الاقتضاء.
- رفع التوصيات لمجلس الإدارة حول إجمالي العلاوات والمكافآت بناءً على تقييم الأداء السنوي.
- تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة حول المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس.
- تحديد العلاوات والمكافآت المدفوعة للرئيس التنفيذي ونوابه وفقاً لنظام تقييم الأداء السنوي ولرئيس إدارة التدقيق ورئيس الالتزام ورئيس إدارة المخاطر، بناءً على التقييم العام لرؤساء هذه الإدارات على النحو الذي تؤديه اللجان ذات الصلة.
- القيام بأي مسؤوليات أخرى يفوضها مجلس الإدارة للجنة بهدف تحقيق أهداف البنك.

2. كما وافقت اللجنة على خطة التعاقب الخاصة بالبنك وفقاً للتعليمات المرتبطة بالحوكمة.

3. تشمل المسؤوليات الأخرى المناطة باللجنة ما يلي:

- الموافقة على مواعيد فتح وإغلاق باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.
- استقبال طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.
- تقييم المرشحين لعضوية مجلس الإدارة على أساس مبادئ الأهلية والملاءمة والمواصفات.
- عند الانتهاء من التقييم، تقدم اللجنة نتائج التقييم وتوصيتها إلى مجلس الإدارة، الذي يقوم بدوره بإخطار البنك المركزي ويرفع له قائمة المرشحين مع الاستبيانات الشخصية لكل مرشح، والوثائق والأوراق المتبقية المطلوبة قبل الدعوة إلى اجتماع الجمعية العامة.
- مراجعة عضوية لجان مجلس الإدارة عند الاقتضاء.

د. اللجنة التنفيذية

1. تتكون اللجنة التنفيذية من ثلاثة أعضاء.

الاسم	المنصب
الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني	رئيس
السيد أحمد عبدالرحمن ناصر فخرو	عضو
السيد فيكتور آغا	عضو

2. مسؤوليات وصلاحيات اللجنة:

- اللجنة مسؤولة عن الموافقة على أي اعتمادات أو قروض تتجاوز حدود الإدارة التنفيذية.
- إدارة وتشغيل شؤون البنك وفقاً للميزانية السنوية وخطة العمل والتعليمات المتعلقة بالسياسات المالية والإدارية والتشغيلية والإئتمانية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة من وقت لآخر.
- ممارسة الصلاحيات المفوضة للجنة من قبل المجلس في ما يتعلق بمنح الإئتمان وتجديده ومتابعته واستثمار الأموال وتوظيفها، حيث تتجاوز قيمتها صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- اعتماد الأنظمة والمنتجات المصرفية المختلفة والخطط والميزانيات ضمن السياسات التي يقرّها المجلس.

- تولي أي مسؤوليات أخرى يعهد بها المجلس إلى اللجنة لتحقيق أهداف البنك.

تجتمع اللجنة بناءً على طلب رئيسها أو الرئيس التنفيذي أو مجلس الإدارة كلما دعت الحاجة. تصدر اللجنة قراراتها المكتوبة بالتمرير دون اجتماع.

ولم تعقد اللجنة أي اجتماعات في عام 2022 وأصدرت قرارها بالتمرير.

هـ- لجنة المناقصات

1. تتكون لجنة المناقصات من ثلاثة أعضاء هم:

الاسم	المنصب
الشيخ فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني	رئيس
الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني	عضو
السيد أحمد عبدالرحمن ناصر فخرو	عضو

2. أدوار ومسؤوليات اللجنة:

- استلام العطاءات وعروض الشراء وتوثيقها.
- النظر في عروض بيع أو شراء العقارات والأراضي المملوكة للبنك أو التي يرغب البنك في تملكها وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها إلى المجلس.
- مراجعة واعتماد المتطلبات الإدارية والمالية والفنية لجميع المناقصات والمزايدات.
- النظر والبت في المناقصات وأوامر الشراء التي تتجاوز قيمتها سلطة معينة من الإدارة التنفيذية.
- اعتماد اللجان المخولة من لجنة المناقصات لفتح العطاءات والمناقصات المقدمة إليها.
- عند تقديم التوصيات إلى جهة الاعتماد، يحق للجنة عدم التقيد بأقل سعر مقدم. في هذه الحالة، يجب على اللجنة الإفصاح عن مبرراتها ضمن توصياتها المقدمة إلى جهة الاعتماد.

تجتمع اللجنة عند الضرورة بناءً على طلب رئيسها أو الرئيس التنفيذي أو مجلس الإدارة. تصدر اللجنة قراراتها المكتوبة بتمريرها دون اجتماع.

2.9
المستشارون الخارجيون:

أ. يجوز لمجلس الإدارة ولجانه الاستعانة بمستشارين فيما يتعلق بأي مسألة مرتبطة بشؤون البنك. يتحمل البنك التكاليف والمصروفات التي يتم تكبدها بناءً على تعيين مستشارين أو استشاريين مستقلين.

2.10
تدريب مجلس الإدارة والتقييم الذاتي

أ. تلقى مجلس الإدارة تدريبه السنوي لضمان أنه على اطلاع دائم بالتطورات المتعلقة بالحوكمة، ومسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما وتلقى المجلس تدريبات توعوية بشأن أمن المعلومات والأمن السيبراني.

ب. أجرى أعضاء مجلس الإدارة تقييمهم الذاتي وفقاً للوائح الحوكمة. قام مجلس الإدارة بتقييم أداء لجان مجلس الإدارة لعام 2022 بناءً على تقرير الأداء الذي تم تقديمه إلى مجلس الإدارة.

ج. وفقاً للمادة (98) من قانون الشركات التجارية والمادة (7) من نظام الحوكمة، يقدم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة سنوياً إقراراً كتابياً بأنه لا يجمع بين منصبه كعضو في مجلس إدارة البنك ومناصب أخرى محظورة.

أكد مجلس الإدارة امتثاله لتعميم مصرف قطر المركزي رقم 25 AR لعام 2020، بتاريخ 2020/7/6، والذي يتعلق بالمعاملات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مع البنك، ووقع إعلاناً لتأكيد الإلتزام بالتعميم المذكور.

2.11
إقرارات مجلس الإدارة

خلال السنة المالية 2022، وباستثناء التسهيلات التي يحصل عليها بعض أعضاء مجلس الإدارة من البنك، في سياق الأعمال العادية، على أسس تجارية وضمن حدود وقيود وشروط مصرف قطر المركزي. لم يكن لأعضاء مجلس الإدارة أي معاملات مالية أو تجارية مع البنك مما قد يؤثر سلباً وعكسياً على قدرتهم على القيام بواجباتهم والتزاماتهم كأعضاء في مجلس الإدارة.

يتم تقديم جميع التسهيلات التي يقدمها البنك لأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى وكياناتهم القانونية إلى مجلس الإدارة خلال كل اجتماع للتأكد من امتثالهم للمتطلبات والقيود التنظيمية المعمول بها.

03 - الإدارة

3.1
تتكون الإدارة العليا للبنك من كبار موظفي البنك الذين يخضعون لسلطة مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي. الإدارة هي المسؤولة عن إعداد الهيكل التنظيمي للبنك، والذي يجب اعتماده بشكل نهائي من قبل مجلس الإدارة.

3.2
يجب على أعضاء الإدارة المساهمة في تنفيذ وتطوير الحوكمة السليمة بالتعاون مع مجلس الإدارة والتأكد من تنفيذ العمليات بكفاءة وبما يتفق مع سياسات وإجراءات البنك المعمول بها والقوانين واللوائح المعمول بها.

3.3
تتكون إدارة البنك حالياً من الأفراد التالية أسماؤهم:

حسن أحمد الإفرنجي
الرئيس التنفيذي
لا يملك أي أسهم في البنك كما في 2022/12/31

ماهالينجام شنكار
نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والعمليات والتكنولوجيا
لا يملك أي أسهم في البنك كما في 2022/12/31

أحمد شحاتة
نائب الرئيس التنفيذي بالإنابة لخدمات التجزئة والخدمات المصرفية الخاصة
لا يملك أي أسهم في البنك كما في 2022/12/31

محمد النملة
نائب الرئيس التنفيذي لخدمات دعم الأعمال والموارد البشرية
لا يملك أي أسهم في البنك كما في 2022/12/31

سعد الكعبي
رئيس الموارد البشرية
لا يملك أي أسهم في البنك كما في 2022/12/31

تريفور بيلي
رئيس الخدمات المصرفية الدولية
لا يملك أي أسهم في البنك كما في 2022/12/31

جوني الخوري
المستشار العام وأمين عام مجلس الإدارة
لا يملك أي أسهم في البنك كما في 2022/12/31

ماهر بركات
رئيس قسم التدقيق الداخلي
لا يملك أي أسهم في البنك كما في 2022/12/31

ديريك كووك
رئيس الخزينة والاستثمار
لا يملك أي أسهم في البنك كما في 2022/12/31

خلدون الخطيب
رئيس الإلتزام
لا يملك أي أسهم في البنك كما في 2022/12/31

محمد علي صبح
مدير تنفيذي للعمليات الخطره
لا يملك أي أسهم في البنك كما في 2022/12/31

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة للإدارة العليا لعام 2021، والتي تم دفعها خلال عام 2022، 10,000,000 ريال قطري.

04 - تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية

يعتمد البنك مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل التي تنطبق على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، والتي تحدد الضوابط المتعلقة بتضارب المصالح وتتطلب منهم تجنب المواقف التي قد تؤدي إلى تضارب فعلي أو متصور في المصالح في الامتثال للمادتين (108) و(109) من قانون الشركات التجارية.

تتطلب مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل أيضاً أن يقر مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفين بامتثالهم لمدونة قواعد السلوك.

توزع إدارة الإلتزام وإدارة الموارد البشرية بشكل متكرر رسائل البريد الإلكتروني للتوعية حول تضارب المصالح لخلق ثقافة الإلتزام بمدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل.

كما تمت الإضاءة على مسألة تضارب المصالح في مختلف السياسات والإجراءات داخل البنك، بما في ذلك سياسة الشراء والمشتريات.

وفقاً لما ورد في التعميم رقم 25 لعام 2020 الصادر عن مصرف قطر المركزي، لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في أي نشاط مشابه لنشاط البنك أو مصلحة في أي عقد أو مشروع أو تعهد مع البنك أو من قبله.

يطبق البنك سياسة تداول من الداخل تحظر التداول من الداخل والتداول خلال فترات محدودة وفقاً للوائح بورصة قطر والمادة (111) من قانون الشركات التجارية.

05 - الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICFR)

5.1
تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية

أ. مجلس الإدارة مسؤول عن إنشاء رقابة داخلية كافية ومستمرة على التقارير المالية. تم تصميم وتنفيذ معايير الرقابة الداخلية على التقارير المالية الخاصة بالبنك وفقاً للوائح الحوكمة لتوفير ضمان معقول بشأن موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للبنك لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). وتتضمن الضوابط الداخلية الخاصة بالتقارير المالية الإفصاح عن الضوابط والإجراءات المصممة لمنع التحريف.

ب. اعتمد مجلس الإدارة، في اجتماعه بتاريخ 6/2018، لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("COSO") لتقييم الرقابة الداخلية، وتم إجراء تقييم لتصميم الرقابة الداخلية للبنك على التقارير المالية اعتباراً من 31 ديسمبر 2022 بناءً على متطلبات اللجنة المعنية.

ج. تم تقييم تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل الشركة الخارجية المعتمدة للتدقيق أرنست أند يونغ، وهي شركة محاسبة مستقلة، والتي أصدرت تقرير ضمان معقول حول تقييم البنك للرقابة الداخلية على التقارير المالية.

5.2
المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية

أ. تتمثل المخاطر الرئيسية في التقارير المالية في افتقار البيانات المالية إلى عرض دقيق ومنصف بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة أو عدم نشر البيانات المالية في الوقت المناسب. وتعتبر البيانات مفتقرة للعرض الدقيق والمنصل عندما يحتوي واحد أو أكثر من مبالغ أو إفصاحات البيانات المالية على تحريفات أو حالات حذف تعتبر جوهرية. تعتبر التحريفات جوهرية إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة بناءً على هذه البيانات المالية.

ب. أنشأ البنك ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لتوفير ضمان معقول ولكن ليس مطلق إزاء التحريفات الجوهرية وذلك لحصر تلك المخاطر بالتقارير المالية. وأجرى البنك تقييماً لفعالية ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية بناءً على إطار العمل الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية، والذي يوصي بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم مدى كفاية نظام الرقابة.

ج. يشتمل إطار الرقابة المقترح من لجنة المنظمات الراعية على 17 مبدأ أساسياً فضلاً عن العناصر الخمسة المدرجة أدناه:

1. بيئة الرقابة
2. تقييم المخاطر
3. أنشطة الرقابة
4. المعلومات والتواصل
5. المراقبة

د. تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تشمل 17 مبدأً وخمسة عناصر.

هـ. نتيجة لإنشاء نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، اعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

1. الوجود/الإجراء: الأصول والخصوم موجودة، ويتم إجراء المعاملات.
2. الاكتمال: يتم تسجيل جميع المعاملات، وإدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
3. التقييم/القياس: يتم تسجيل الأصول والخصوم والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
4. الحقوق والالتزامات والملكية: يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول والتزامات.
5. العرض والإفصاح: عملية التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية تعتبر مناسبة.

و. تجدر الإشارة إلى أن أي نظام رقابة داخلي، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وبغض النظر عن مدى جودة

تصميمه وتشغيله، يمكنه أن يوفّر ضماناً معقولاً فقط وليس مطلقاً لتحقيق أهداف نظام الرقابة هذا. وعليه، فإن ضوابط وإجراءات الإفصاح أو أنظمة الرقابة الداخلية لا يمكنها أن تحول دون وقوع الأخطاء والاحتيال بشكل كامل.

ز. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة الافتقار إلى الموارد المطلوبة، ويجب النظر في فوائد الضوابط الرقابية بالمقارنة مع كلفتها.

5.3
المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية

أ. يتم تنفيذ الضوابط في نظام الرقابة الداخلية من قبل جميع إدارات وأقسام الأعمال والبنية التحتية المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات المرتبطة بالبيانات المالية. ونتيجة لذلك، فإن عملية إدارة نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية تشمل موظفين يعملون في إدارات وأقسام مختلفة عبر المؤسسة.

06 - تنظيم نظام الرقابة الداخلية

6.1
الوظائف التي ينطوي عليها نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

أ. يتم تنفيذ الضوابط في نظام الرقابة الداخلية من قبل جميع الإدارات والأقسام الإشرافية التي تتولى مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات المرتبطة بالبيانات المالية. ونتيجة لذلك، فإن عملية إدارة نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية تشمل موظفين يعملون في إدارات وأقسام مختلفة عبر المؤسسة.

6.2
ضوابط للتحكم بمخاطر تحريف التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من العديد من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر التحريف في البيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط ضمن عملية التشغيل وتشمل الضوابط التي تعتبر:

1. مستمرة أو دائمة بطبيعتها، مثل الإشراف الذي يُمارس ضمن السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات؛
2. تعمل بشكل دوري، مثل تلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية؛
3. وقائية أو استقصائية بطبيعتها؛
4. لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة. تشمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة الضوابط على مستوى المؤسسة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل إمكانية استخدام النظام وضوابط النشر، في حين أن عنصر التحكم الذي له تأثير مباشر يمكن أن يكون، على سبيل المثال، تسوية تستهدف عنصراً محدداً في الميزانية العامة بشكل مباشر؛
5. تتضمن مكونات آلية أو يدوية. الضوابط المؤتمتة هي وظائف تحكّم مدمجة ضمن عمليات النظام، مثل الفصل الذي يتم فرضه بين ضوابط العمل وتدقيقات الواجهة على اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد، مثل تفويض المعاملات.

6.3
قياس التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية

أ. بالنسبة للسنة المالية 2022، أجرى البنك تقييماً رسمياً لمدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية مع الأخذ في الاعتبار:

1. مخاطر التحريف في بنود البيانات المالية الموحدة، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية عنصر البيان المالي للأخطاء؛

2. قابلية عناصر التحكم المحددة للإخفاق، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة، والتعقيد، ومخاطر تجاوز الإدارة، وكفاءة الموظفين، ومستوى الحكم المطلوب.

ب. تحدد هذه العوامل، بشكل إجمالي، طبيعة وتوقيت ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة لتقييم ما إذا كان تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية فعالاً. يتم إنشاء الدليل من الإجراءات المدمجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو الإجراءات المنفذة على وجه التحديد لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية. تشكل المعلومات من مصادر أخرى أيضاً مكوناً هاماً للتقييم حيث أن مثل هذه الأدلة قد تجذب انتباه الإدارة إلى قضايا رقابة إضافية أو تدعم النتائج.

ج. اشتملت عملية التقييم على تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط ضمن عمليات مختلفة، بما في ذلك القروض والسلف للعملاء، ودائع العملاء، والخزانة، وإيرادات العمولات، والاستثمار، والتقارير المالية، والإفصاحات. كما شمل التقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط على مستوى المؤسسة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الإفصاح. نتيجة لتقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية لنظام الرقابة الداخلية، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية. وخلص إلى أن النظام مصمم بشكل مناسب ويتم تنفيذه وتشغيله بفعالية اعتباراً من 31 ديسمبر 2021.

07 - هيكلية المساهمين في البنك الأهلي

7.1
توزيع المساهمين حسب الجنسية

أ. تتوزع نسبة ملكية كبار المساهمين في البنك على النحو التالي:

المساهمون الرئيسيون	التصنيف	الجنسية	عدد الأسهم	الحصة من رأس المال
(5% وأكثر)	حكومي	قطر	**1,217,047,575**	%47.71

7.2
توزيع الأسهم حسب عدد المساهمين

عدد الأسهم	عدد المساهمين	حكومي	خاص	الحصة من رأس المال
أكثر من مليون	**120**	2	**118**	**%97.19**
من 500,000 إلى مليون	**38**	0	**38**	**%1.04**
250,000 إلى 500,000	**42**	0	**42**	**%0.58**
100,000 إلى 250,000	**100**	0	**100**	**%0.62**
أقل من 100,000	**642**	0	**642**	**%0.57**

08 - الإلتزام

8.1
الإفصاحات

أ. امتثالاً لنظام وتوجيهات الحوكمة، تم اتخاذ الإجراءات اللازمة، من بين أمور أخرى، في ما يتعلق بما يلي:

1. يحضر أعضاء مجلس الإدارة بانتظام أو يتم تمثيلهم في مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة لتحقيق مصلحة البنك وجميع المساهمين دون تمييز مع الحرص على إعلاء مصلحة البنك والمساهمين وجميع أصحاب المصلحة.

2. خلال عام 2021، وامتثالاً للوائح وممارسات الحوكمة، أجرى مجلس الإدارة التقييم الذاتي والتقييم المستقل استناداً إلى حضور ومشاركة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. على مستوى مجلس الإدارة، يتم إجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة ولجانه من قبل لجنة الحوكمة التي ترفع تقريرها إلى مجلس الإدارة للمراجعة وإصدار التوصيات.

3. تم إخطار رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالالتزامات المنصوص عليها في المادة 98 من قانون الشركات التجارية والمادة 7 من نظام الحوكمة. ووقع الرئيس والأعضاء على تعهد بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفقاً لأحكام القانون ونظام الحوكمة.

4. المراجعة الدورية للنظام الأساسي لضمان الإلتزام بتعليمات الحوكمة.

5. امتثل البنك لجميع متطلبات الشفافية والإفصاح التي تفرضها بورصة قطر في ما يتعلق بالكشف عن النتائج الفصلية ونتائج نهاية العام وغيرها من الإفصاحات.

6. يشغل الشيخ فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني دوراً غير تنفيذي ورقابياً كممثل لمجلس الإدارة لمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة من قبل الإدارة التنفيذية.

7. أنشأ البنك آليات ضمن هيكلية الحوكمة وسياساته الداخلية لحماية حقوق أصحاب المصلحة والإجراءات الخاصة بتلقي شكاواهم وإخطاراتهم ومقترحاتهم والتعامل معها بسرية. ويشمل ذلك سياسة الإبلاغ عن المخالفات بالإبلاغ بسرية عن أي مخالفات أو أفعال غير أخلاقية، وسياسة الإفصاح والشفافية ودليل حوكمة البنك، وسياسة حماية أصحاب المصلحة التي توضح بالتفصيل إجراءات حماية أصحاب المصلحة وطريقة التعامل مع مطالباتهم وشكاواهم.

ب - أما لجهة عدم الامتثال؛

1. فإن رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الشيخ فيصل بن عبدالعزيز آل ثاني هو عضو في لجان مجلس الإدارة وذلك خلافاً لقانون الحوكمة، وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي في التعميم رقم (68/2015) بتاريخ 2015/7/26 والتي حظرت أن يكون رئيس المجلس عضواً في لجنة التدقيق دون حظر عضويته في بقية اللجان. ووفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن تعميم مصرف قطر المركزي رقم (25/2022)، سيتم عزل رئيس مجلس الإدارة من جميع اللجان.

2. إن النظام الأساسي للبنك وميثاق المجلس ينصان على أن المجلس يتألف من تسعة أعضاء. في حين يتألف مجلس الإدارة حالياً من ثمانية أعضاء فقط وذلك بسبب استقالة الشيخ ناصر آل ثاني، الذي أعيد تعيينه بعد ذلك كعضو مستقل بعد استقالته وبعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

3. سيقوم مجلس الإدارة بمراجعة هيكل لجانه لضمان امتثالها لمتطلبات الحوكمة، بما في ذلك هيكل لجنة التدقيق التي يرأسها حالياً عضو غير مستقل في مجلس الإدارة.

8.2
إفصاحات إضافية

أ. الغرامات الرقابية

1. لم يتم فرض أي غرامات على البنك تقع ضمن نطاق البند (2) من المادة (4) من نظام الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ذات قيمة أو لها أي تأثير سلبي على أعمال البنك وأنشطته، كما أنها لم تنتج عن أي أنشطة احتيالية أو غير قانونية للبنك.

2. اعتباراً من 2022/12/31، كان البنك لا يزال بحاجة إلى الامتثال الكامل لمتطلبات تعليمات الحوكمة الجديدة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (25/2022)، وكان البنك قد حصل لهذا الغرض على موافقة مصرف قطر المركزي على تأجيل الامتثال الكامل حتى 2023/06/31.

ب. الدعاوى القانونية

1. خلال العام 2022 أقام العديد من الدعاوى القانونية لاسترداد الديون، وحيث تدعو الحاجة، تم اتخاذ الإجراءات وفق قواعد وأنظمة ومصرف قطر المركزي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2. لم تكن أي من الدعاوى المرفوعة ضد البنك ذات طبيعة جوهرية أو قد يكون لها أي تأثير سلبي على الوضع المالي للبنك أو على عملياته وأنشطته. كما أن الأحكام الصادرة بحق البنك خلال العام 2022 لم تكن ذات قيمة مادية قد تؤثر على أعمال البنك.

3. عندما يرى البنك أن الدعوى المرفوعة ضده لا أساس لها من الصحة أو تعسفية أو تهدف إلى استرداد ما ليس مستحقاً، سيتخذ البنك الإجراءات اللازمة للدفاع عن حقه.

ج. الإلتزام بقواعد الإدراج والإفصاح

خلال العام 2022، التزم البنك بمتطلبات الإدراج والإفصاح المعمول بها بموجب القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

09 - الهيكل القانوني للبنك

9
الهيكل القانوني للبنك

الاسم	الصفة القانونية
البنك الأهلي (ش.م.ع)	**شركة مساهمة قطرية** تأسس البنك الأهلي بموجب المرسوم رقم (40) لسنة 1983 وتاريخ 1983/6/16. وبدأ نشاطه بتاريخ 1984/8/4. البنك مرخص له بمزاولة الأعمال المصرفية من مصرف قطر المركزي بموجب الترخيص رقم: رم/1984/13
شركة الأهلي للوساطة (ذ.م.م)	**شركة تابعة ومملوكة للبنك الأهلي بنسبة 100%** تأسست شركة الأهلي للوساطة برأس مال مقداره 50 مليون ريال قطري. الشركة معتمدة من قبل مصرف قطر المركزي ومرخص لها من هيئة قطر للأسواق المالية وهي عضو في بورصة قطر. بدأت نشاطها بتاريخ 2011/7/24 وتتداول في الأوراق المالية.
شركة آي بي كيو فاينانس ليمتد	**شركة تابعة ومملوكة للبنك الأهلي بنسبة 100%** وهي شركة مسجلة في جزر الكايمن والهدف منها هو إصدار السندات الأوروبية متوسطة الأجل.

10 - حوكمة البنك

10.1
يسعى البنك الأهلي إلى الالتزام بتطبيق لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ويعمل كذلك على تطبيق جميع متطلبات نظام الحوكمة، مع مراعاة المعايير والممارسات الدولية المتبعة في مجال حوكمة الشركات. وعليه، فقد التزم البنك على وجه التحديد بمتطلبات وقواعد الإفصاح المعمول بها لدى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية. وحتى تاريخ إعداد هذا

التقرير، لم يرتكب البنك أي مخالفة جوهرية للمتطلبات القانونية والتنظيمية بما قد يؤثر على مركزه المالي.

10.2
لدى البنك هيكلية خاصة بالحوكمة تم توثيقها ونشرها من خلال السياسات الداخلية الإلتزام بالقوانين والأنظمة، وتشمل تلك السياسات دون حصر:

الرقم	الموضوع
1	النظام الأساسي للبنك
2	قانون مصرف قطر المركزي
3	تعليمات الحوكمة (مصرف قطر المركزي)
4	نظام الحوكمة (هيئة قطر للأسواق المالية)
5	ميثاق مجلس الإدارة
6	مهام ومسؤوليات لجان المجلس
7	سياسة وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات
8	سياسة تضارب المصالح
9	سياسة الحوكمة
10	سياسة المكافآت
11	سياسة توزيع الأرباح
12	سياسة معاملات الأطراف ذوي العلاقة
13	سياسة حماية أصحاب المصلحة
14	سياسة حماية مساهمي الأقلية

10.3
يتم تحديث سياسات البنك بشكل دوري أو عند الحاجة، وتتركز الموافقة على أي تعديلات عليها من قبل لجنة الحوكمة. يتضمن موجز عن سياسات البنك الوثائق التالية:

أ. سياسة التعامل مع الحساب الشخصي

توضح هذه السياسة مفهوم الإفصاح والتعهد في تداول الأنشطة الاستثمارية (من خلال نموذج معد لهذا الغرض). وتنص على قواعد وإجراءات التداول بهذه الأنشطة بالإضافة إلى الممارسات المتاحة والمحظورة وفترات حظر التداول لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك. كما تتضمن السياسة سجل المطلعين الداخليين، والذي يقع تحت مسؤولية رئيس الإلتزام.

ب. سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تعتمد هذه السياسة مبدأ "إطلاق الصافرة" أي الإبلاغ عن المخالفات في حال حدوث أي ممارسات محظورة أو غير قانونية أو غير مهنية. وتؤمن الحماية الكاملة للموظف الذي أثار أي مزاعم في هذا الشأن. واستناداً إلى هذه السياسة، أنشأ البنك لجنة مستقلة تعنى بدراسة حالات الممارسات المحظورة واتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة حيالها، والتي قد تؤدي إلى الفصل من المنصب الوظيفي الذي يشغله المخالف. كما تتضمن السياسة أيضاً معايير الإلتزام بالحوكمة الرشيدة والأخلاق والنزاهة والمصداقية

الواجب اتباعها في ممارسة العمل المصرفي، كذلك الممارسات المحظورة وغير القانونية وغير المهنية التي تؤدي إلى إساءة التصرف والسلوك ومن ضمنها ممارسات تضارب المصالح بين الموظف والبنك أو العميل أو أي أطراف أخرى.

ج. قانون الشركات التجارية

يلتزم البنك بتطبيق نصوص قانون الشركات التجارية التي توضح ما يجب اتباعه في حال وجود أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة لرئيس مجلس الإدارة أو أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد المديرين في العقود والمشاريع والارتباطات التي تتم مع البنك.

د. تعليمات مصرف قطر المركزي

يتم عرض جميع التسهيلات الممنوحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم وأقاربهم على مجلس الإدارة في كل إجتماع للتأكد من أن هذه المعاملات قد تمت وفقاً للحدود والضوابط التي رسمها مصرف قطر المركزي.

هـ. مدونة الأخلاقيات والممارسات المهنية

تلزم هذه المدونة جميع الموظفين بعدم استخدام أي معلومات داخلية للانتفاع منها بصورة شخصية منعاً لحدوث أي تضارب في المصالح، علماً أنه تم استيفاء التوقيع على هذه المدونة من جميع الموظفين بما يفيد علمهم وتقيدهم بها.

و. سياسة الموارد البشرية

تتضمن هذه السياسة الأفعال المحظور ممارستها من قبل الموظفين، سواء داخل البنك أو مع أي أطراف خارج البنك، والتي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح. كما وتوضح الإجراءات التأديبية والجزاءات المفروضة في هذا الخصوص.

ز. سياسة الإتصال

توضح هذه السياسة قنوات الإتصال للموظفين الرئيسيين في البنك بمختلف مستوياتهم الوظيفية مع الأطراف ذات العلاقة.

ح. توجيهات الحوكمة

دليل شامل لحوكمة الشركة.

ط. سياسة الإفصاح والشفافية

تحدد هذه السياسة متطلبات الإفصاح والشفافية وفق نظام الحوكمة وأي أنظمة وقواعد أخرى.

ي. حماية أصحاب المصلحة

تهدف سياسة حماية أصحاب المصلحة إلى ضمان حماية البنك لحقوق جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك المساهمين والهيئات التنظيمية والعملاء والموظفين والأطراف الخارجية والموردين والبائعين، والتعامل معهم بشفافية ونزاهة وأمانة، والتمسك بالتزامات البنك تجاههم والوفاء بها، والتعامل مع أمورهم بعناية وسرية. وتطبّق هذه السياسة عملية لمعالجة شكاواهم وحلها بشفافية وبالعناية الواجبة.

ك. سياسة حماية مساهمي الأقلية

الغرض من سياسة حماية مساهمي الأقلية هو حماية حقوق المساهمين بشكل عام ومساهمي الأقلية بشكل خاص، حيث لا يتم تنفيذ أي معاملات كبيرة من شأنها التأثير على البنك، أو تعديل رأس ماله، أو تصفيته، أو دمجه مع شركة أخرى، أو الاستحواذ عليه، أو بيعه، أو التصرف فيه إلا بإتباع الإجراءات المنصوص عليها في القوانين المعمول بها والنظام الأساسي للبنك.

11 - المدققون الخارجيون

11.1
يتم ترشيح المدقق الخارجي لحسابات البنك بتوصية من قبل مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي للموافقة على تعيينه وذلك لمدة لا تزيد عن خمس سنوات حسب تعليمات مصرف قطر المركزي. ولا يُنظر في إعادة تعيين مدقق الحسابات الخارجي إلا بعد مرور عامين على إنتهاء آخر تعيين له.

11.2
حدد النظام الأساسي للبنك آلية تعيين مدقق الحسابات وواجباته وحقه في الإطلاع في أي وقت على دفاتر البنك وسجلاته ومستنداته، بالإضافة إلى حضور اجتماعات الجمعية العامة والإدلاء برأيه بما قام به من أعمال التدقيق. علماً بأن مدقق حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 هم السادة "إرنست أند يونغ"، وقد بلغت أتعابهم عن العام 2022 مبلغ 1,150,000 ريال قطري. وتختص لجنة التدقيق بمناقشة تقرير المدقق معه ورفع توصياتها بهذا الخصوص إلى مجلس الإدارة.

11.3
يتمتع مدقق الحسابات باستقلالية تامة ويحضر اجتماعات الجمعية العامة للبنك.

11.4
لا يجوز للبنك، وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي، الشروع بأي معاملات مالية مع مدقق الحسابات أو تقديم تسهيلات له أو لموظفيه أو لأفراد عائلاتهم تفادياً لأي تضارب في المصالح.

12 - الرقابة الداخلية

12.1
يتبع البنك نظام رقابة داخلية معتمد من مجلس الإدارة. يشارك مجلس الإدارة والإدارة العليا في إقرار جميع السياسات والأساليب لمواجهة المخاطر العامة ومعالجتها وضمان الإلتزام بالقوانين والأنظمة.

12.2
يتبنى البنك مبدأ نموذج الدفاع ثلاثي المستويات لمواجهة مختلف المخاطر المؤسسية:

أ. مستوى الدفاع الأول

يتم تمثيل هذا المستوى في مختلف الإدارات التي تحدد المخاطر وتقدم تقارير عنها، ويشمل سياسات وإجراءات الإدارات، وأدوار الموظفين، والمسؤوليات والتدريب، والإشراف الإداري على الأنشطة بما يتماشى مع السياسات والإجراءات المتفق عليها وإطار حوكمة الشركات في البنك.

ب. مستوى الدفاع الثاني

يشمل هذا المستوى إدارة المخاطر وإدارة الامتثال وإدارة الشؤون القانونية، وفقاً لصلاحياتها وواجباتها، للتخفيف من المخاطر التي تقع ضمن صلاحياتهم. تضمن هذه الإدارات أن البنك ينفذ أنشطته ضمن حدود المخاطر المناسبة وتضمن الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها. تصدر إدارة المخاطر وإدارة الامتثال تقارير دورية إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

ج. مستوى الدفاع الثالث

يشمل هذا المستوى إدارة التدقيق الداخلي، التي تقوم بإجراء مراجعات وتقييمات دورية لضمان كفاءة الضوابط الداخلية والتأكد من أن خطي الدفاع الأول والثاني يحققان أهداف الرقابة. ترفع هذه الإدارة تقارير دورية عن أنشطتها إلى لجنة التدقيق.

12.3
اعتباراً من 31 ديسمبر 2022، لم يكن هناك إخفاق في ضوابط البنك التي كان لها أي تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للبنك أو عملياته بشكل عام.

12.4
إدارة المخاطر

أ. تضمن إدارة المخاطر بأن:

1. سياسات وإجراءات ومنهجيات إدارة المخاطر قد صُممت بطريقة تتوافق مع التوجيهات التنظيمية ومع رؤية البنك لمواجهة المخاطر.

2. استراتيجية العمل العامة وأنشطة الأعمال التي تجري في البنك متوافقة مع مستوى المخاطر ومصادق عليها من قبل مجلس الإدارة.

3. تطوير وتنفيذ أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر لما فيه مصلحة البنك.

4. المراقبة الكافية لمخاطر وقيود المحافظ في مختلف أقسام البنك.

ب. تعتمد وظيفة إدارة المخاطر على كفاءة وخبرة وتفاني الموظفين المختصين للقيام بالمهام المذكورة أعلاه. علاوة على ذلك، يشارك كل من مجلس الإدارة/اللجنة المعتمدة من المجلس وفريق الإدارة التنفيذية في إعداد عمليات المخاطر المختلفة وتقديم الإشراف الدوري والتوجيه لمهام إدارة المخاطر. إن عمليات إدارة المخاطر معرضة لتعديلات إضافية من قبل مدققين داخليين وخارجيين مستقلين، وكذلك من قبل الهيئة التنظيمية للبنك، مع تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة.

ج. تقدم إدارة المخاطر توصياتها تحت إشراف لجنة المخاطر والإلتزام. وتتم مراجعة هذه التوصيات من قبل مجلس الإدارة الذي يتبنى السياسات الرئيسية لإدارة المخاطر مرة واحدة على الأقل في كل عام.

د- تقوم إدارة المخاطر بتحديد وتحليل وتقييم وقبول وقياس وإدارة وضبط جميع المخاطر المالية وغير المالية التي يمكن أن تترك تأثيراً سلبياً على أداء وسمعة البنك. وتتمثل المخاطر الرئيسية المصاحبة لعمل البنك في مخاطر الإئتمان والعمليات والسوق وتشمل تبادل العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، وأسعار الأسهم، والسيولة، بالإضافة إلى مخاطر التشغيل والمخاطر المتعلقة بالسمعة.

هـ. يطبق البنك، في سياق السياسة المحافظة لإدارة مخاطر السوق، قيوداً محافظة يهدف إيجاد التوافق مع محفظة الاستثمار والتجارة ولتكون متوافقة مع احتياجات تطوير الأعمال وظروف السوق.

و. تصادق لجنة المخاطر التشغيلية، على أساس سنوي، على عملية التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية الناشئة عن تنفيذ مختلف الأعمال المصرفية في البنك. وتجري اللجنة متابعة دورية وتوفر الضوابط المناسبة، عند الحاجة، على ضوء طبيعة ونوعية المخاطر ومدى تكرارها وأسبابها.

ز. تراقب إدارة المخاطر محاولات الاحتيال الداخلية والخارجية، وتحقق وتوصي بمجموعة توجيهات لوضع مزيد من التدابير التي تحد من مخاطر الاحتيال.

ح. يعمل أمن المعلومات على تحديد ومراقبة وإدارة مخاطر أمن المعلومات أو المخاطر التكنولوجية المحتملة، سواء داخلياً أو خارجياً، بهدف الحد من التأثيرات السلبية أو تخفيفها.

ط. تركز إدارة المخاطر بالبنك على الدوام على تحركات السوق والمخاطر المرتبطة بها وهي تسعى للتكيف مع أي تغييرات وتوجهات جديدة من خلال تعديل نهج إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات المتبعة. ويعد النهج الرئيسي للحد من المخاطر بمراجعة سنوية وتحديث نظام مواجهة المخاطر في البنك من خلال تجديد وتحديث "إطار مواجهة المخاطر" لتغطية التغيرات في عوامل مخاطر السوق، سواء كانت منهجية أو موجهة بمنتج محدد في البنك أو أي منتج جديد. وتتضمن مجموعة سياسات المخاطر في البنك على نطاق أوسع مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر الاحتيال والتزوير، ويتم تجديد السياسات المتعلقة بالمخاطر وتحديثها لمواكبة السوق المحلية، ومعالجة أحدث التعديلات التنظيمية، وإضافة توجيهات جديدة لتتوافق مع مستويات المخاطر الإجمالية التي وضعها البنك.

12.5
الإلتزام

ج: تعتبر إدارة الإلتزام من العناصر الرئيسية لهيكل حوكمة الشركات والممارسات السليمة لإدارة مخاطر الإلتزام في البنك.

وظيفة الإلتزام هي وظيفة مستقلة تحدد مخاطر الإلتزام وتقييمها وتقديم المشورة بشأنها ومراقبتها والإبلاغ عنها، أي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسارة المالية أو فقدان السمعة التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بجميع اللوائح المعمول بها ومدونات السلوك ومعايير الممارسة الجيدة. واللوائح والقواعد والمعايير المعمول بها هي بشكل أساسي تلك المتعلقة بأنشطة أعمال البنك. وهي تشمل اللوائح والقواعد والمعايير التي تتعامل مع منع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتسيير الأعمال (بما في ذلك قضايا مثل تجنب تضارب المصالح أو التخفيف من حدته).

قد يكون للوائح والقواعد والمعايير المعمول بها مصادر مختلفة، بما في ذلك التشريعات والقواعد والمعايير الأولية الصادرة عن المشرفين، واتفاقيات السوق، ومدونات الممارسة التي تروج لها الجمعيات الصناعية، ومدونات قواعد السلوك الداخلية المطبقة على موظفي البنك.

تعد وظيفة الإلتزام مهمة في الوفاء بالتزام البنك الأهلي ش.م.ع.ق. بإبلاغ موظفي وحدات الأعمال في ما يتعلق بسياسة وإجراءات الامتثال والسلطات التنظيمية وهي تهدف أيضاً إلى إقناع السلطات التنظيمية بأن البنك يلتزم باللوائح والقواعد والمعايير المعمول بها وأنه يتم التعامل مع الانتهاكات باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في أقرب وقت ممكن.

وتتعهد إدارة الإلتزام بالحفاظ على سمعة البنك ونزاهته من خلال الامتثال للوائح والقواعد والمعايير المعمول بها.

وتضمن إدارة الإلتزام وضع السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط المناسبة المتعلقة بالسلطات التنظيمية والحفاظ عليها في مختلف إدارات وأقسام البنك لمراقبة العمليات اليومية للامتثال لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، ومعيار الإبلاغ المشترك. علاوة على ذلك، ستقوم إدارة الإلتزام بمراجعة وتقييم فعالية هذه السياسات بانتظام (سنوياً كحد أدنى) في منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومنع مخاطر التهرب الضريبي.

يتم الإبلاغ عن نتائج تقييمات الإلتزام إلى لجنة المخاطر الإلتزام التابعة لمجلس الإدارة وإلى الإدارة التنفيذية كل ثلاثة أشهر.

التدقيق الداخلي

12.6
التدقيق الداخلي

أ. يعد التدقيق الداخلي أساسياً في ضبط بيئة الرقابة على عمليات البنك من خلال تقديم الرأي المستقل والموضوعي أو الاستشارات لتحسين الأداء. كما وأنه يساعد البنك على تحقيق أهدافه الاستراتيجية من خلال إتباع منهجية منضبطة لتقييم فعالية إدارة المخاطر والإجراءات الرقابية وإجراءات الحوكمة المتبعة.

ب. يمثل التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث للبنك، حيث يستمد صلاحياته من الميثاق الذي صادقت عليه لجنة التدقيق في البنك، وتكون تبعيته وظيفياً للجنة التدقيق وإدارياً للرئيس التنفيذي.

ج. تستند إدارة التدقيق الداخلي بالبنك في أعمالها إلى تعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية فضلاً عن المعايير الدولية للتدقيق التي يصدرها معهد المدققين الداخليين.

د. تواصل إدارة التدقيق الداخلي بالبنك تعزيز منهجية التدقيق من خلال تطبيق أحدث التقنيات لتغطية جوانب تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات.

هـ. التعليم العملي المستمر هو جزء من ثقافة التدقيق الداخلي في البنك الأهلي. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التحسين المستمر لمهارات أعضاء فريق التدقيق ومعارفهم وكفاءاتهم.

13 - اللجان الإدارية

شكل البنك عدداً من اللجان الداخلية التي تدير العمليات والأنشطة اليومية للبنك. ومن بين اللجان الإدارية:

لجنة الأصول والخصوم

أ. تعقد اللجنة اجتماعاتها دوريا خلال العام وتكون مسؤولة عن إدارة أصول والتزامات البنك والإلتزام بسياسة السيولة المصادق عليها ومتابعتها.

لجنة الأصول الخاصة

أ. هذه اللجنة مسؤولة عن الأصول الخاصة ضمن أصول البنك التي تتطلب المراقبة والضبط بهدف منع الخسائر وضمان التعافي أو إعادة الهيكلة والتحصيل والإجراءات القانونية.

ب. اللجنة المسؤولة عن ضمان اتخاذ التدابير المناسبة لتحصيل الديون في ما يتعلق بجميع الأصول الخاصة وهي تضمن أيضاً تنفيذ المتطلبات التنظيمية المعمول بها لتخصيص الأصول الخاصة وفقاً للمتطلبات التنظيمية والسياسات الداخلية.

لجنة الإئتمان

أ. تعقد اللجنة اجتماعات شهرية منتظمة لمراجعة الأعمال المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة ومناقشة الخطط المستقبلية للخدمات المصرفية للشركات. يتم الموافقة على التسهيلات الممنوحة عن طريق التداول، بينما يتم مناقشة أي استثناءات أو كراجعات خلال اجتماعات اللجنة.

ب. تبذل اللجنة كل الجهود الممكنة لضمان جودة أصول البنك والحد من المخاطر التي تنتج عن أعمال الإقراض.

لجنة الاستثمار

أ. تعقد اللجنة اجتماعاتها دورياً على مدار العام وهي مسؤولة عن مراجعة استراتيجية الاستثمار في البنك لضمان أعلى مستوى من العوائد على الأصول وذلك ضمن ضوابط المتطلبات التنظيمية.

لجنة مخاطر التشغيل

أ. تعقد اللجنة اجتماعات دورياً في كل ربع من السنة لمراجعة حوادث المخاطر التشغيلية وخطة العمل المطلوبة لمعالجتها. واللجنة مسؤولة أيضاً عن خطة معالجة من الكوارث ومتابعة الإجراءات المطلوبة للبقاء على الجهوزية للمعالجة من الكوارث تحسباً لأي مخاطر غير متوقعة.

14 - معاملات الأطراف ذات العلاقة

14.1
اعتمد مجلس الإدارة سياسة الأطراف ذات العلاقة لتنظيم العلاقة بينهم وبين البنك.

14.2
خلال العام 2022، ووفق تعليمات مصرف قطر المركزي، قدمت جميع المعاملات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والتسهيلات الممنوحة لهم ولعائلاتهم وأقاربهم وشركاتهم التابعة خلال كل اجتماع لمجلس الإدارة وذلك بهدف التأكد من أن هذه المعاملات قد تمت وفق الحدود المسموح بها من قبل مصرف قطر المركزي، وبعد الحصول على الموافقات اللازمة.

14.3
اعتباراً من 31 ديسمبر 2022، لم يتم توثيق أي معاملات رئيسية لأطراف من ذوي العلاقة في سجلات البنك والتي قد تتطلب موافقة المساهمين.

14.4
لدى البنك سياسة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة، ووهي تضبط معاملات الأطراف ذات العلاقة والإجراءات ذات الصلة ويحتفظ البنك بسجل لتلك المعاملات.

14.5
بموجب سياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة، يتولى قسم إدارة المخاطر بالبنك سجلاً خاصاً ("السجل") لتدوين معاملات الأطراف ذات العلاقة كافة في البنك، ويتضمن التفاصيل كافة عن تلك المعاملات.

14.6
يتوفر السجل الخاص بمعاملات الأطراف ذات العلاقة للاطلاع عليه من قبل المساهمين البنك والمخولين تفحصه بدون رسوم. ويلتزم البنك بتحديث هذا السجل بشكل دوري بطريقة تعكس الحالة الحقيقية لمعاملات الأطراف ذات العلاقة.

14.7
يلتزم قسم إدارة المخاطر بتحديث السجل بشكل دوري ليظهر في كل الأوقات أسماء وتفاصيل الأطراف ذات الصلة ومعاملاتهم

15 - حقوق المساهمين

15.1
يجوز للمساهم الإطلاع على سجل المساهمين في البنك مجاناً خلال ساعات العمل الرسمية للبنك. ولكل ذي شأن الحق في طلب تصحيح البيانات الواردة في السجل، خاصة إذا قيّد شخص فيه أو حذف منه دون مبرر، وذلك استناداً إلى المادة (11) من النظام الأساسي للبنك. كما ويحق له الحصول على نسخة من عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.
وبما أن البنك مُدرج في بورصة قطر، فإنه يلتزم بمواد اللائحة الداخلية للسوق والأنظمة والقوانين والتعليمات المنظمة لعمليات تداول الأوراق المالية في الدولة بالإفصاح عن وتقديم المعلومات والمستندات المطلوبة لجميع المساهمين.

15.2
بوضح الفصل الخامس من النظام الأساسي للبنك حقوق المساهمين بشأن بالجمعية العامة للبنك، والمعاملة المنصفة للمساهمين، وممارسة حق التصويت وانتخاب الأعضاء. ويتضمن الفصل السابع منه حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح حيق يقترح مجلس الإدارة توزيع الأرباح على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة ويتم مناقشة ذلك والموافقة عليه من قبل المساهمين.

15.3
عملاً بالمادة (50) من النظام الأساسي للبنك، يحق لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وعليه دعوتها كلما طلب ذلك مدقق الحسابات أو عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من رأس المال، بشرط أن تكون لدى المدقق أو المساهمين أسباب كافية تبرر ذلك.

15.4
وتم تعديل النظام الأساسي للبنك لحماية حقوق المساهمين ولضمان أنهم متساوون ويتمتعون بجميع الحقوق المتعلقة بأسهمهم وفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء. وقد تم التعبير عن هذا الأمر في المادة (8) من النظام الأساسي للبنك.
وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة (31) من النظام الأساسي للبنك على أن مجلس الإدارة يمثل جميع المساهمين وهو المسؤول عن حماية حقوقهم. كما تمنح المادة (53) كل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة والمصادقة أو الإعتراض على أي من القرارات التي تتخذها.

15.5
يتمتع المساهمون بجميع الحقوق الممنوحة لهم بموجب القوانين والأنظمة ذات الصلة بما في ذلك تعليمات ونظام الحوكمة.

16 - المسؤولية الاجتماعية للبنك

مؤسسة في قلب المجتمع

16.1
البنك الأهلي عنصر أساسي من المجتمع القطري ويلتزم بمسؤوليته الإجتماعية تجاه هذا المجتمع. وعملاً بهذا النهج، ووفقاً للسياسة العامة لمصرف قطر المركزي ونظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية المادة (39) منه، كان البنك نشطاً في المساهمة في رفاهية ورعاية المجتمع والناس والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة.

في البنك الأهلي، نؤمن بأن كوننا شركة مواطنة مسؤولة هو أمر ضروري لأعمالنا. لهذا السبب قمنا بتنفيذ مجموعة من برامج ومبادرات المسؤولية المجتمعية للشركات التي تهدف إلى التأثير بشكل إيجابي على موظفينا وعملائنا ومساهمينا ومجتمعنا. خلال عام 2022، واصل البنك مهمته في دعم المجالات الرئيسية التي تساهم في زيادة الوعي العام مع تقديم الدعم الشخصي والمالي.

16.2
وفاءً بالتزامه بالاستدامة، كان البنك الأهلي حريصاً على تقديم أفضل المبادرات لأنه يضع الإلتزام البيئي والاجتماعي والحوكمة في صميم استراتيجيته. ولهذه الغاية، قدمت خارطة طريق لمبادرات الحوكمة البيئية الإجتماعية وحوكمة الشركات التي ستعزز التزام البنك بالتنمية المستدامة في السنوات القادمة.

16.3
ثمة جانب آخر مهم في استراتيجيتنا للمسؤولية المجتمعية للشركات ويتمثل في دعم المجتمع المحلي. ففي عام 2022، تبرع البنك للجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة لمبادرات شهر رمضان.

16.4
وتأكيداً على دوره في المسؤولية المجتمعية، تبرع البنك لجمعية الهلال الأحمر القطري التي تسعى جاهدة لمساعدة وتمكين الأفراد والمجتمعات المحتاجة بغض النظر عن مكانهم أو أصلهم.

16.5
وفي سياق شهر التوعية بسرطان الثدي، قام البنك بحملة بالشراكة مع الجمعية القطرية للسرطان لزيادة الوعي بالمرض وأسبابه والوقاية منه وتشخيصه وعلاجه.

16.6
في البنك الأهلي، نؤمن بأن الجميع، بغض النظر عن قدرتهم، يجب أن تتاح لهم الفرصة لعيش حياة ذات معنى، ولهذا السبب تبرع البنك إلى مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة لتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وإعادة تأهيل ذوي الإعاقة مما يسهل اندماجهم في المجتمع.

16.7
نظم البنك مرة حملة تبرع بالدم بالشراكة مع مؤسسة حمد الطبية للمساهمة في دعم بنك الدم في قطر وزيادة الوعي بأهمية هذا التبرع.

16.8
وتقديراً لجهود موظفينا لغاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، كرّم البنك 58 موظفاً تقديراً لسنوات خدمتهم في البنك، حيث أقام احتفالاً تكريمياً للموظفين الذين قضوا فترة طويلة في العمل، اعترافاً بالتزامهم ومساهمتهم الشخصية في مسيرة نجاح البنك الأهلي.

16.9
إيماناً بمسؤوليتنا الوطنية في المحافظة على الإرث الثقافي والتقاليد القطرية العريقة، قام البنك مرة أخرى بدعم مهرجان كتارا الدولي للخيل العربية فكان الراعي المصرفي الحصري للفعالية. وبذلك، ساهم في استمرارية وشغف قطر بالاحتفال بإرثها التاريخي في الفروسية.

16.10
وتأكيداً على دوره في المسؤولية المجتمعية للشركات، فقد قام البنك في عام 2022 بدفع 2.5% من إجمالي أرباحه الصافية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 - أي بما يعادل 19,295,000 ريال قطري - لدعم الأنشطة الرياضية. هذا فضل عن استمرار البنك بتقديم الدعم المالي للأنشطة الرياضية والاجتماعية والإنسانية.

17 - الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

17.1
نظرة عامة

يبلغ البنك الأهلي عن المعايير المحددة من قبل بورصة قطر منذ عام 2019 وقد حقق باستمرار تصنيف 100%.

وقد أدت التوقعات المتزايدة من المستثمرين العالميين ووكالات التصنيف في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، نظراً إلى أن هذه العوامل لها تأثير طويل الأجل على البيئة، إلى إشراك إدارة المؤسسات من جميع أنحاء العالم.

لزيادة تعزيز التزامه في ما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة للمعايير العالمية، استعان البنك الأهلي بخدمات شركة استشارية عالمية للمساعدة في تطوير استراتيجية إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتقارير السنوية المتكاملة.

نطاق عمل الإستثماريين هو كما يلي:

- إعداد تقارير الاستدامة المتكاملة وفقاً لإرشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير وبما يتماشى مع معايير مبادرة الإبلاغ

العالمية وإرشادات بورصة قطر؛

- استشارة أصحاب المصلحة في البنك الأهلي وتحليل الأهمية النسبية؛
- مراجعة ومقارنة بيانات البنك الأهلي للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية؛
- وضع أهداف وغايات الاستدامة في البنك الأهلي؛
- تصميم تقرير البنك الأهلي الخاص بالاستدامة؛
- وضع التوصيات بشأن الاتجاهات الناشئة في إعداد تقارير الاستدامة.

17.2
التقدم

تم الإنتهاء من مناقشات بالغة الأهمية داخل البنك ومع الإستثماريين لتحديد المجالات الرئيسية التي يحتاجها البنك لتحسيس تقاريره نظراً إلى رغبته في أن يكون كياناً مؤسسياً مسؤولاً وأن يقدم خدمات مستدامة لعملائه. ويتم حالياً تحديد مستوى المعلومات التي سيتم الكشف عنها من قبل الإدارات المختلفة لتعزيز متطلبات الامتثال مع التركيز في الوقت نفسه على مسؤولية البنك الأهلي كمواطن مؤسسي في العالم.

وكانت مصفوفة الأهمية النسبية نتيجة مهمة لهذا المجهود. حيث تولى الموظفون داخل البنك تحديد المجالات الرئيسية وقياسها ومقارنتها للأقران للوصول إلى مجالات محددة سيتم تناولها ضمن التقرير السنوي. يرجى الرجوع إلى فصل الأهمية النسبية البيئية والاجتماعية والمؤسسية من التقرير.

وستُعطى الأقسام التي سيتم دمجها كجزء من التقرير السنوي من منظور القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة على حيّز كبير ضمن التقرير السنوي لعام 2022. وسيستمر رفدها بمعلومات غنية في المستقبل. وهذا ما سيساعد ليس فقط في متطلبات الامتثال ولكن أيضاً في تعزيز مكانة البنك الأهلي ككيان مسؤول يقدم خدمات مستدامة لعملائه.

وسيتم النظر في المعايير العالمية في المستقبل، إلى جانب المبادئ التوجيهية المقترحة التي سيصدرها مصرف قطر المركزي حول المسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة لأغراض إعداد التقارير المستقبلية.

18 - الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي

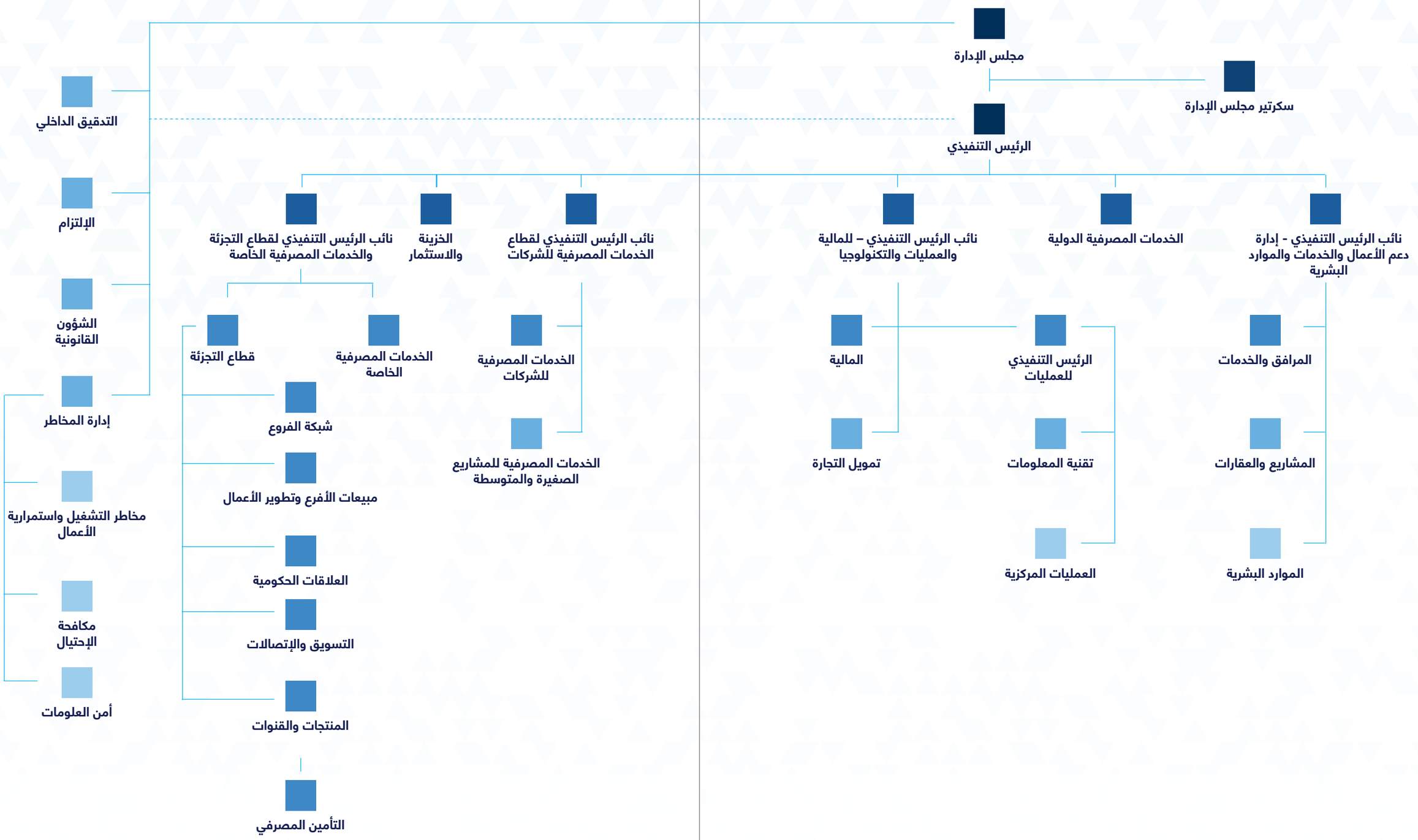

إدارة المخاطر

تتضمن أعمال المجموعة تحمل المخاطر بطريقة مستهدفة وإدارتها بشكل احترافي. تتمثل الوظائف الأساسية لإدارة المخاطر للمجموعة في تحديد جميع المخاطر الرئيسية للمجموعة، وقياس هذه المخاطر، وإدارة أوضاع المخاطر وتحديد مخصصات رأس المال. تراجع المجموعة بانتظام سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل ممارسات السوق.

تهدف المجموعة إلى تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة. وتعرف المجموعة المخاطر على أنها احتمال الخسائر أو الأرباح التي قد تكون ناجمة عن عوامل داخلية أو خارجية

مقدمة

ترتبط المخاطر ارتباطاً وثيقاً بأنشطة المجموعة وتتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه أمراً بالغ الأهمية لاستمرار ربحية المجموعة ويعتبر كل فرد داخل المجموعة مسؤولاً عن الوقاية من المخاطر المرتبطة بمسؤولياته. تتعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان والسيولة والسوق، بما في ذلك المخاطر التجارية وغير التجارية والتشغيلية.

ولا تتضمن عملية مراقبة المخاطر المستقلة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. ويتم مراقبتها من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

• هيكل إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن تحديد المخاطر والسيطرة عليها؛ وإلى جانبه، يتم إنشاء هيئات مستقلة منفصلة لتكون مسؤولة عن إدارة المخاطر ورصدها.

• اللجنة التنفيذية

تتحمل اللجنة التنفيذية المسؤولية الكاملة عن إعداد استراتيجية المخاطر وتنفيذ المبادئ والأطر والسياسات والحدود. وهي مسؤولة عن قضايا المخاطر الأساسية وإدارة ومراقبة قرارات المخاطر ذات الصلة.

• الإدارة المسؤولة عن إدارة المخاطر

إدارة المخاطر مسؤولة عن تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمخاطر ومتابعتها لضمان عملية رقابة مستقلة. كما أنها مسؤولة عن مراقبة الامتثال لمبادئ وسياسات وحدود المخاطر في كامل أقسام وإدارات المجموعة. وتتضمن كل مجموعة أعمال قسماً لا مركزياً مسؤولاً عن التحكم المستقل في المخاطر، بما في ذلك مراقبة احتمالات تجاوز حدود المخاطر وتقييم مخاطر المنتجات الجديدة والمعاملات المنظمة. وتتضمن هذه الإدارة أيضاً رسم صورة كاملة للمخاطر في قياس المخاطر وأنظمة الإبلاغ.

• الخزانة

الخزانة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي العام، على النحو المنصوص عليه من قبل لجنة الأصول والخصوم من وقت لآخر.

• التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة سنوياً من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كفاية الإجراءات وامتثال المجموعة للإجراءات. يناقش التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة ويرفع النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق.

أنظمة قياس المخاطر والإبلاغ عنها

يتم قياس مخاطر المجموعة باستخدام طريقة تعكس الخسارة المتوقعة التي من المحتمل أن تنشأ في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة، والتي تعد تقديراً للخسارة الفعلية النهائية بناءً على النماذج الإحصائية. تستفيد النماذج من الاحتمالات المستمدة من التجارب السابقة، بعد تعديلها لتعكس البيئة الإقتصادية. وتختبر المجموعة أيضاً أسوأ السيناريوهات التي قد تنشأ في حال وقوع أحداث متطرفة وغير مرجحة.

وتتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها بشكل أساسي على أساس الحدود الموضوعة من قبل المجموعة. وتعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة السوق بالإضافة إلى مستوى المخاطر التي ترغب المجموعة في قبولها، مع التركيز بشكل إضافي على قطاعات مختارة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس القدرة الإجمالية لتحمل المخاطر في ما يتعلق بالتعرض الكلي للمخاطر عبر جميع أنواع وأنشطة المخاطر.

يتم فحص ومعالجة المعلومات المجمعة من جميع أقسام الأعمال من أجل تحليل ومراقبة وتحديد المخاطر المبكرة. ويتم تقديم هذه المعلومات وشرحها لمجلس الإدارة واللجنة التنفيذية.

ويتضمن التقرير إجمالي تعرض الإئتمان للمخاطر، وتوقعات مقاييس الإئتمان، واستثناءات حدود الإحتفاظ، ومعدلات السيولة، والتغيرات في ملف تعريف المخاطر. ويتم على أساس شهري إعداد تقارير مفصلة عن مخاطر الصناعة والعملاء والمخاطر الجغرافية. وتقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملاءمة مخصص انخفاض القيمة على أساس ربع سنوي.

بالنسبة لجميع المستويات في جميع أنحاء المجموعة، يتم إعداد تقارير المخاطر المصممة خصيصاً وتوزيعها من أجل ضمان إتاحة المعلومات الضرورية والمحدثة لجميع إدارات الأعمال.

ويتم تقديم إحاطة متكررة للإدارة العليا وجميع أعضاء المجموعة الآخرين ذوي الصلة حول استخدام حدود السوق، وتحليل القيمة المعرضة للمخاطر، والاستثمارات المملوكة والسيولة، بالإضافة إلى أي تطورات مخاطر أخرى.

تخفيف المخاطر

ضمن استراتيجيتها الشاملة لإدارة المخاطر، تستخدم المجموعة المشتقات والأدوات الأخرى لإدارة المخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر حقوق الملكية ومخاطر الإئتمان والمخاطر الناشئة عن المعاملات المتوقعة.

ويتم تقييم بيان المخاطر قبل الدخول في أي معاملات تحوط، والتي يتم اعتمادها من قبل آلية سلطة الموافقة المناسبة داخل المجموعة.

وتستخدم المجموعة الضمانات بشكل فعال لتقليل مخاطر الإئتمان (انظر إيضاح 4 (ب) مخاطر الإئتمان أدناه لمزيد من التفاصيل).

التركيز المفرط للمخاطر

تنشأ تركيزات المخاطر عندما ينخرط عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مماثلة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو لديها سمات اقتصادية مماثلة من شأنها أن تتسبب في تأثر قدرتها على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بسبب التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. وتشير التركيزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو منطقة جغرافية معينة.

ومن أجل تجنب التركيز المفرط للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة إرشادات محددة للتركيز على الحفاظ على محفظة متنوعة، مع وضع حدود للمخاطر الجغرافية وقطاع الصناعة. ويتم التحكم في التركيزات المحددة لمخاطر الإئتمان وإدارتها وفقاً لذلك.

مخاطر الإئتمان

مخاطر الإئتمان هي مخاطر فشل أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزامه المالي والتسبب في تكبد خسارة مالية للطرف الآخر. في حالة المشتقات، يقتصر ذلك على القيم العادلة الموجبة. تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الإئتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الإئتمان، والحد من المعاملات مع أطراف محددة، والتقييم المستمر للجدارة الإئتمانية للأطراف المقابلة.

وينشأ تركيز مخاطر الإئتمان عندما ينخرط عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مماثلة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو لديها سمات اقتصادية مماثلة من شأنها أن تتسبب في تأثر قدرتها على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو شروط أخرى. وتشير تركيزات مخاطر الإئتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو منطقة جغرافية معينة.

وتسعى المجموعة لإدارة تعرضها لمخاطر الإئتمان من خلال تنويع أنشطة الإقراض لتجنب التركيز غير المبرر للمخاطر مع الأفراد أو مجموعة العملاء في مواقع أو أعمال محددة. كما تحصل على الضمانات، عند الاقتضاء. ويعتمد مبلغ ونوع الضمان المطلوب على تقييم مخاطر الإئتمان للطرف المقابل. ويتم تنفيذ الإرشادات المتعلقة بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها هي:

- بالنسبة للإقراض التجاري، الرهون العقارية والمخزون والواردات والنقد والأوراق المالية.
- بالنسبة للإقراض بالتجزئة، الرهون العقارية على العقارات السكنية أو النقد أو الأوراق المالية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لمدى كفاية مخصص خسائر الإئتمان.

وتحصل المجموعة أيضاً على ضمانات الشركات من الشركات الأم بالنسبة للقروض والسلفيات

جودة الإئتمان

تدار الجودة الإئتمانية للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام تصنيفات مخاطر الإئتمان الداخلية والخارجية. تتبع المجموعة آلية تصنيف مخاطر المدين الداخلي (ORR) لتصنيف العلاقات عبر محفظتها الإئتمانية. تستخدم المجموعة نظام تصنيف إئتماني من عشرة مقاييس حيث التصنيف 1-7 يتعلق بالأداء و8-10 يتعلق بالتعثر. ضمن الأداء، يمثل التصنيف 1 إلى 4 درجة الاستثمار، ويمثل التصنيف 5 إلى 6 درجة الاستثمار الفرعي ويمثل التصنيف 7 قائمة المراقبة. ويمثل معدل العائد المادي من 8 إلى 10 المستوى دون المستوى والمشكوك في تحصيله والخسارة. ويتم تعيين تصنيف لجميع الإئتمانات وفقاً للمعايير المحددة. تسعى المجموعة باستمرار إلى تحسين منهجيات تصنيف مخاطر الإئتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الإئتمان لتعكس مخاطر الإئتمان الكامنة الحقيقية للمحفظة وثقافة الإئتمان في المجموعة. وتتم مراجعة جميع علاقات الإقراض مرة واحدة على الأقل في السنة وبشكل أكثر تكراراً في حالة الأصول غير العاملة.

الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات ودعائم ائتمانية أخرى في سياق الأعمال العادية من الأطراف المقابلة. بشكل عام، لم يكن هناك تدهور ملحوظ في جودة الضمانات التي تحتفظ بها المجموعة خلال العام. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات للمجموعة. تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية.

ويعتمد مبلغ ونوع الضمان المطلوب على تقييم مخاطر الإئتمان للطرف المقابل. وتوجد إرشادات تغطي قبول وتقييم كل نوع من أنواع الضمانات. الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها هي:

- بالنسبة لإقراض الشركات والأعمال الصغيرة، يتم فرض رسوم على العقارات والمخزون والمستحقات، وفي ظروف خاصة، ضمانات حكومية
- لإقراض التجزئة، الرهون العقارية على العقارات السكنية

تحصل المجموعة أيضاً على ضمانات من الشركات الأم للحصول على قروض لشركاتها التابعة وتحصل على ضمانات شخصية وضمانات للشركات للقروض التجارية الأخرى.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب قرض أو رصيد دين استثماري وأي مخصصات متعلقة بخسائر انخفاض القيمة، عندما يقرر قسم الإئتمان في المجموعة أن القرض أو الورقة المالية غير قابلة للتحصيل وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم اتخاذ هذا القرار بعد النظر في المعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للمقترض / المُصدر بحيث لا يتمكن المقترض / المُصدر من سداد الإلتزام، أو أن عائدات الضمان لن تكون كافية لسداد التعرض بالكامل. بالنسبة للقروض المعيارية ذات الرصيد الأصغر، تستند قرارات الشطب عموماً إلى حالة تجاوز تاريخ الاستحقاق الخاصة بمنتج معين.

المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الانخفاض في القيمة

زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان
عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التخلف عن السداد على أداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو مجهود لا داعي له. يتضمن ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية بما في ذلك النظام الداخلي لتصنيف مخاطر الإئتمان، وتصنيفات المخاطر الخارجية، حيثما كان ذلك متاحاً، وحالة التأخر في السداد للحسابات، والأحكام الإئتمانية، وحيثما أمكن، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تحدد المجموعة أيضاً أن التعرض قد تعرض لزيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان بناءً على مؤشرات نوعية معينة تعتبرها مؤشراً على ذلك والتي قد لا ينعكس تأثيرها بالكامل في تحليلها الكمي في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الإئتمان قد زادت بشكل كبير منذ التقييم الأولي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

1. خفض درجتين للتصنيف من Aaa إلى Baa أو خفض درجة واحدة للتصنيف من Ba إلى Caa.

2. إعادة هيكلة التسهيلات خلال الإثني عشر شهراً الماضية

3. تأخر سداد التسهيلات لمدة 45 يوماً حسب مقتضى الحال كما في تاريخ التقرير

تصنيفات مخاطر الإئتمان الداخلية

من أجل تقليل مخاطر الإئتمان، قامت المجموعة بتكليف لجنة إدارة الإئتمان الخاصة بها لتطوير والحفاظ على تصنيف مخاطر الإئتمان للمجموعة لتصنيف المخاطر وفقاً لدرجة مخاطر التخلف عن السداد. يتكون إطار تصنيف مخاطر الإئتمان للمجموعة من عشر فئات. تستند معلومات التصنيف الإئتماني إلى مجموعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التخلف عن السداد وتطبيق الأحكام الإئتمانية ذات الخبرة. يتم أخذ طبيعة المخاطر وفئة المقترض في الاعتبار في التحليل. يتم تحديد درجات مخاطر الإئتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تدل على مخاطر التخلف عن السداد.

درجات مخاطر الإئتمان

يتم تحديد درجات مخاطر الإئتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تدل على مخاطر التخلف عن السداد. تختلف هذه العوامل حسب طبيعة المخاطر وفئة المقترض. تخضع المخاطر للمراقبة المستمرة، والتي قد تؤدي إلى نقلها إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

إنشاء مصطلح احتمالية التخلف عن السداد

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها وتقدير احتمالية التخلف عن السداد المرتبطة بالمخاطر وتتوقع إمكانية تغيرها نتيجة لمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التخلف عن السداد والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية، عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تتعرض فيها المجموعة للمخاطر.

تعريف التخلف عن السداد

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي هو في حالة تخلف عن السداد في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للمجموعة بالكامل، دون اللجوء من قبل المجموعة إلى إجراءات مثل تحقيق الضمان (إن وجد) ؛ أو
- تأخر المقترض عن موعد استحقاقه لأكثر من 90 يوماً بشأن أي التزام ائتماني جوهري تجاه المجموعة؛ أو
- حصول المقترض على تصنيف داخلي 8 أو 9 أو 10.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متخلفاً عن السداد، تنظر المجموعة أيضاً في المؤشرات التالية:

- المؤشرات الكمية - على سبيل المثال حالة التأخر في السداد وعدم السداد عن التزام آخر لنفس المُصدر تجاه المجموعة؛ و
- بناءً على بيانات تم تطويرها داخلياً وتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

المدخلات في تقييم ما إذا كانت الأداة المالية في حالة عجز عن السداد وقد تختلف أهميتها بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتماشى تعريف التخلف عن السداد إلى حد كبير مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض تنظيمية لرأس المال.

يؤدي دمج المعلومات الاستشرافية إلى زيادة مستوى الحكم في ما يتعلق بكيفية تأثير التغييرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسارة الإئتمان المتوقعة (ECL) المطبقة على مخاطر المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر أنها ذات أداء جيد. تتم مراجعة المنهجيات والافتراضات المعنية، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل دوري

قياس خسائر الإئتمان المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي هيكل مصطلح المتغيرات التالية:

- احتمال التخلف عن السداد؛
- الخسارة في حالة التخلف عن السداد؛
- التعرض الافتراضي للمخاطر

يتم اشتقاق هذه القياسات بشكل عام من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. يتم تعديلها لتعكس المعلومات التطلعية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات التخلف عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، ويتم حسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائي. تعتمد هذه النماذج الإحصائية بشكل أساسي على البيانات المجمعة داخلياً والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية وتستكمل ببيانات تقييم الإئتمان الخارجية عند توفرها.

الخسارة في حالة التخلف عن السداد تحدد حجم الخسارة المحتملة في حالة التعثر عن السداد. تقوم المجموعة بتقدير معايير سداد الديون المستحقة على أساس تاريخ معدلات استرداد المطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة. كما يتم تطبيق الحد الأدنى التنظيمي المطلوب من حلاقة الشعر على الضمانات المؤهلة للوصول إلى الخسارة في حالة التخلف عن السداد.

المعلومات التطلعية المضمنة في نماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يؤدي دمج المعلومات الاستشرافية إلى زيادة مستوى الحكم في ما يتعلق بكيفية تأثير التغييرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسائر الإئتمان المتوقعة (ECL) المطبقة على مخاطر المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر أنها ذات أداء جيد. تتم مراجعة المنهجيات والافتراضات المعنية، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل دوري وفقاً لسياسة المجموعة الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 9.

يتضمن كل من تقييم أحداث الزيادات الكبيرة وحساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة معلومات استشرافية. أجرى البنك تحليلاً تاريخياً وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الإئتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة.

وتستخدم المجموعة نماذج إحصائية لدمج عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التخلف عن السداد التاريخية. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلي ذات دلالة إحصائية أو في حال كانت نتائج التعثرات المالية المتوقعة تنحرف كثيراً عن التوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، يتم استخدام تراكب احتمال التخلف عن السداد النوعي من قبل الإدارة بناءً على تحليل المحفظة.

قامت المجموعة بحساب احتمال التخلف عن السداد بناءً على العملية الموضحة أدناه:

1. الحصول على معدلات التخلف عن السداد الملحوظة
احتساب معدلات التخلف عن السداد الملحوظة لمحفظة البيع بالجملة ولكل قطاع من قطاعات التجزئة الذي يتم حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة له بشكل منفصل.

2. الحصول على قيمة المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة المتوقعة
يتم الحصول على المؤشرات الاقتصادية المختلفة ذات الصلة المتوقعة مثل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ومنتجات النفط والغاز وصادرات السلع والخدمات من صندوق النقد الدولي أو منظمة الاقتصاد العالمي أو أي مصدر بيانات آخر حسب الاقتضاء.

3. تحويل بيانات الاقتصاد الكلي من بيانات سنوية إلى بيانات شهرية
يتم تقديم القيم التاريخية والمتوقعة لمؤشرات الاقتصاد الكلي التي يتم النظر فيها لأغراض تحليل الانحدار بشكل عام على المستوى السنوي. ومع ذلك، تُحسب معدلات التخلف عن السداد الملحوظة على أساس التواتر الشهري. وفقاً لذلك، تقوم المجموعة باحتساب بيانات الاقتصاد الكلي. واعتمدت المجموعة تقنية التكعيب المكعب لاستيفاء بيانات المتغيرات الاقتصادية

4. إجراء التحليل الانحداري
إجراء تحليل الانحدار العادي للمربّع الأدنى لمعدلات التخلف عن السداد الملحوظة لكل محفظة على القيمة التاريخية المرصودة للمؤشرات الاقتصادية

5. اختبار الدلالة الإحصائية للنموذج
يتم تقييم أهمية النموذج العام وكذلك كل من المعلمات الفردية بناءً على الاختبارات الإحصائية المختلفة مثل R^2 واختبار F واختبار T.

6. توقع المعدل الافتراضي للنقطة الزمنية
بناءً على القيمة المتوقعة للمتغيرات الاقتصادية في إطار سيناريو مختلف وقيمة معاملها كما تم تحديدها بناءً على تحليل الانحدار ذي الصلة، يتم تقدير متوسط معدل التخلف عن السداد في النقطة الزمنية لكل مقطع من شرائح حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة لكل سنة من السنوات المتوقعة.

نهج تحليل السيناريوهات
ينصح مصرف قطر المركزي البنوك بالوصول إلى الخسائر الإئتمانية المتوقعة النهائية من خلال تحليل السيناريوهات المختلفة للاقتصاد الكلي التي ترجح الخسائر الإئتمانية المتوقعة. وبناءً عليه، قامت المجموعة بصياغة منهجية لإنشاء سيناريوهات الاقتصاد الكلي على أساس فرضيات خط الأساس الاقتصادية، وحالة الصعود الإنكماش.

تجميع أدوات الخسائر المقاسة على أساس جماعي

بالنسبة لمخصصات خسائر الإئتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع إمكانية التعرض على أساس خصائص المخاطر المشتركة، بحيث تكون التعرضات للمخاطر داخل المجموعة متجانسة.

استناداً إلى معدلات التخلف عن السداد المرصودة والأداء التاريخي والدراسات الإحصائية الداخلية الأخرى، تحسب المجموعة الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مستوى المجمع للفئات التالية.

1. القرض العقاري

2. القرض الشخصي للمقيمين

3. القرض الشخصي للوافدين

4. قروض السيارات

5. السحوبات على المكشوف بالتجزئة

6. بطاقات الإئتمان

مخاطر السيولة
تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها نتيجة لعوامل مختلفة مثل سحب ودائع العملاء أو المتطلبات النقدية من الالتزامات التعاقدية، أو التدفقات النقدية الأخرى الخارجة، مثل استحقاقات الديون أو طلبات الهامش للمشتقات وما إلى ذلك. ومن شأن هذه التدفقات الخارجة أن تستنفد الموارد النقدية المتاحة لإقراض العملاء وأنشطة التداول والاستثمارات. في الظروف القصوى، قد يؤدي نقص السيولة إلى تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الأصول، أو قد يؤدي إلى عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الإقراض. إن مخاطر تخلف المجموعة عن ذلك متأصلة في جميع العمليات المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث الخاصة بالمؤسسة وعلى مستوى السوق بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأحداث الإئتمانية ونشاط الاندماج والاستحواذ والصدمات النظامية والكوارث الطبيعية.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المجموعة على تلبية متطلبات التمويل الخاصة بها. يمكن أن تكون مخاطر السيولة ناتجة عن اضطرابات السوق أو انخفاض التصنيف الإئتماني مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللحماية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل ويتم إدارة الأصول مع وضع السيولة في الاعتبار، مع الحفاظ على رصيد سليم من النقد وما يعادله وأوراق مالية قابلة للتسويق بسهولة.
تقوم لجنة الأصول والخصوم بالمجموعة بمراقبة تاريخ الاستحقاق على أساس شامل مع مراقبة السيولة المستمرة من قبل الخزينة.

مخاطر السوق
تتمثل مخاطر السوق تأثر أرباح المجموعة أو رأس مالها، أو قدرتها على تلبية أهداف العمل سلباً بالتغيرات في مستوى تقلب أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار السلع وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم.

إدارة مخاطر السوق

تدير المجموعة مخاطر السوق ضمن الإطار التنظيمي للحدود التي يحددها مصرف قطر المركزي. تقع مسؤولية وضع الإطار الداخلي لإدارة مخاطر السوق وضمان الامتثال لهذه المنهجية على عاتق لجنة الأصول والخصوم التي تتكون من الإدارة العليا بما في ذلك أعضاء قسم إدارة المخاطر. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة الناتجة عن عدم تطابق الموجودات والمطلوبات أو الأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها خلال فترة معينة.

تتم إدارة كل من فجوات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي ضمن الحدود التي يقرها المجلس. تتم مراقبة جميع حالات التعرض للمخاطر والإبلاغ عنها بشكل يومي للإدارة العليا ويتم تصعيد أي انتهاكات على الفور. بالإضافة إلى ذلك، تتم مراقبة جميع أنشطة التداول باستمرار على مستوى لجنة الأصول والخصوم.

التعرض لمخاطر أسعار الفائدة - المحافظ غير التجارية

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المحافظ غير التجارية في مخاطر الخسارة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق. وتتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة بشكل أساسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة ومن خلال وجود حدود معتمدة مسبقاً لنطاقات إعادة التسعير. لجنة الأصول والخصوم هي هيئة مراقبة الامتثال لهذه الحدود وتساعدها الخزانة المركزية للمجموعة في أنشطة المراقبة اليومية.

التعرض لمخاطر العملات - المحافظ غير التجارية

المعاملات بالعملات الأجنبية
تتمثل مخاطر العملة في قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتتعرض المجموعة لتأثير التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية السائدة على مركزها المالي الموحد. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً على مستوى تعرض العملات للمخاطر، وتتم مراقبتها يومياً.

مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التقلبات في مؤشرات وأسعار الأسهم. وضع مجلس الإدارة حدوداً على مبلغ ونوع الاستثمارات التي يمكن قبولها. وتتم مراقبة ذلك على أساس مستمر من قبل لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة، وينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم لغير المتاجرة من المحفظة الاستثمارية للمجموعة.

المخاطر التشغيلية
المخاطر التشغيلية هي الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو من الأحداث الخارجية. يدير البنك المخاطر التشغيلية بشكل أساسي من خلال إطار عمل المخاطر التشغيلية المعتمد من مجلس الإدارة والذي يتكون من سياسة المخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر التشغيلية، والتي لها تمثيل في جميع الإدارات. يستخدم البنك نهجاً متوافقاً مع بازل 3 يُعرف باسم عملية "التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية" لتقييم وتوثيق والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية التي تمت مواجهتها في سياق النشاط التجاري العادي.

توافق لجنة المخاطر التشغيلية على عملية التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية كل عامين وتنظر في المخاطر التشغيلية التي تواجهها الإدارات والأقسام المختلفة في البنك على أساس منتظم طوال العام لتتبع حالة المخاطر المفتوحة ومتابعة الضوابط المناسبة عند الضرورة. علاوة على ذلك، يقوم كل من قسمي الالتزام والتدقيق الداخلي بإجراء مراجعات دورية مستقلة لتقييم كفاية عمليات الفحص والضوابط في أي وقت معين.

يمتلك البنك خطة استمرارية الأعمال وخطة التعافي من الكوارث وهما موثقتان جيداً. تحدد هذه الوثائق الإجراءات الواجب اتباعها في سيناريو الكارثة. وتهدف خطة استمرارية الأعمال إلى تحديد مستوى التأثير على النشاط التجاري للبنك لضرورة العمل من موقع مختلف في حالة الطوارئ أو الكوارث الطبيعية. وهذا يشمل الوصول إلى أنظمة الكمبيوتر الهامة، والإتصال بشبكة المنطقة المحلية، وخوادم قواعد البيانات، والإنترنت، والبريد الإلكتروني وما إلى ذلك وهي عملية راسخة وتتم بشكل دوري على مدار العام. تم إجراء آخر اختبار للتعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال في 15 يوليو 2022 و 09 ديسمبر 2022 على التوالي. يتم التوقيع على الانتهاء من اختبارات التعافي واستمرارية الأعمال من قبل جميع الإدارات المعنية لتأكيد إجراء الاختبارات بنجاح من قبلهم بالإضافة إلى تقرير تم تعميمه على جميع أعضاء لجنة المخاطر التشغيلية للتعليق والمرجعية. تم تدقيق عمليتي استمرارية العمال والتعافي من الكوارث بشكل مستقل من قبل إحدى شركات التدقيق الأربعة الكبرى وفقاً لمتطلبات مصرف قطر المركزي وتبين أنهما شاملتان ومنفذتان بشكل جيد.

ويتم توفير التدريب الأساسي على مكافحة الحرائق للعاملين في مراقبي الإطفاء بشكل دوري بمساعدة هيئة الدفاع المدني. عادة ما يتم إجراء تدريب على الإخلاء سنوياً كجزء من إجراءات السلامة والأمن عبر شبكة الفروع.

خصوصية البيانات وأمنها

أهداف التنمية المستدامة المتأثرة

الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنى التحتية

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات المتينة

الهدف 17: تنشيط الشراكة العالمية لأجل التنمية المستدامة

تشير مخاطر أمن البيانات إلى الآثار التي قد تحدث على المؤسسة بسبب التهديدات الداخلية أو الخارجية ونقاط الضعف المرتبطة بعمليات البنك الناتجة عن استخدام أنظمة المعلومات والبيئات التي تعمل فيها هذه الأنظمة.

الهدف الأساسي من تقييم مخاطر أمن المعلومات لدينا هو تحليل نقاط الضعف المحتملة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات من مجرمي الإنترنت الذين يتطورون بسرعة. ونضمن أن الأنظمة والبروتوكولات تعالج بفعالية وبشكل استباقي المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات وتخفف من حدتها من خلال ضمانات على أنظمة البنك. يتم ذلك من خلال الاختيار والتنفيذ والصيانة والمراقبة المستمرة للضوابط الأمنية لحماية أصول البنك من المساومة أو للحد من الضرر، في حالة حدوث تنازل معين.

المنهجية

يعتمد البنك الأهلي نهجاً لتحديد ومعالجة أمن البيانات من خلال إطار عمل التخفيف من المخاطر. وهو يقوم على تنظيم الأشخاص والعمليات والتكنولوجيا لتحديد نقاط الضعف التي تشكل خطراً على أمن البيانات. وتشمل هذه، على سبيل المثال لا الحصر، الإجراءات التشغيلية والعمليات الإدارية وهيكل المنتجات واختيار شركاء الأعمال وتدريب الموظفين. ونستخدم التكنولوجيا للتواصل ورفع أي مشاكل للفرق ذات الصلة مباشرة، عبر بوابة مكتب الخدمة وخلال اجتماعاتنا المنتظمة لمعالجة مخاطر أمن البيانات ونقاط الضعف التي تم تحديدها.

ويتماشى نهجنا مع ISO / IEC 27001: 2013 - تكنولوجيا المعلومات - تقنيات الأمن - أنظمة إدارة أمن المعلومات - متطلبات ISO / IEC 27001، مصرف قطر المركزي - تعميم حول مخاطر التكنولوجيا. يتم تدقيق قدرات تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات وأمن البيانات في البنك الأهلي بانتظام من قبل فريق متخصص من قسم التدقيق الداخلي المستقل. يقوم فريق التدقيق بإجراء العديد من عمليات التدقيق السنوية الشاملة القائمة على المخاطر والتي تتضمن مراجعة للسياسات والإجراءات ذات الصلة.

وقد لوحظت الاتجاهات الحديثة في نوع وتكرار ونشوء الهجمات على أمن البيانات وأنظمة المعلومات لدينا من خلال المراقبة المستمرة، ويتم الإبلاغ عن مؤشرات المخاطر الرئيسية شهرياً إلى الهيئة التنظيمية. على سبيل المثال، تتزايد هجمات البريد الإلكتروني الاحتيالية ويتم استهداف بعض الحملات المحددة. تشمل الهجمات الشائعة الأخرى التي تم تحديدها هجمات الحرمان من الخدمات والهجمات المستندة إلى الويب، مثل نقل شيفرة التجسس ومسح المنافذ وما إلى ذلك، ولدينا سياسات وإجراءات للكشف عن الانتهاكات لعملائنا على الفور. تم وضع إجراءات الإتصال في حال الأزمات بما يتماشى مع خطة الاستجابة لحوادث الإنترنت وإدارة الأزمات التي تندرج ضمن خطة استمرارية الأعمال الشاملة وخطة التعافي من الكوارث.

وتم تصميم جهود أمن البيانات والنظام لدينا لمعالجة التهديدات السيبرانية الجديدة والناشئة ونواقل الهجوم التي تواجه قطاع الخدمات المالية. نتلقى تحديثات متكررة، وإرشادات حول المخاطر، وإشعارات تحذيرية، ومعلومات عن التهديدات من الشركاء والمنظمين فيما يتعلق بالتهديدات الإلكترونية الجديدة والناشئة. ونشترك أيضاً في مجموعة متنوعة من إشعارات معلومات التهديدات ولدينا شريك ذو خبرة وكفاءة لخدمات اختراق البيانات ومراقبة الويب المظلم (دارك ويب).

إلى جانب تحقيق إعادة اعتماد ISO / IEC 27001، قمنا بتوسيع تغطية خطة الوثاية لتشميل الخوادم وقمنا بترقية أداة إدارة الوصول المميز (PAM). بالإضافة إلى ذلك، تم تحسين عمليات المسح وتقييم نقاط الضعف وإدارتها. وقمنا أيضاً بتحسين الجداول الزمنية مع أصحاب المصلحة المعنيين بالإضافة إلى إجراء تحديث تقني كامل لبوابة البريد الإلكتروني.

البيئة التنظيمية التي نعمل فيها والمتعلقة بأمن البيانات نشطة للغاية وقد خصصت الجهة التنظيمية قسماً مخصصاً لأمن المعلومات. وتُعقد اجتماعات جماعية منتظمة وتحديثات لجميع فرق الأمن في القطاع. كما نعمل عن كثب مع أقسام أخرى لمواصلة إنشاء مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تلبي توقعات العملاء مع ضمان أمن البيانات والخصوصية لتعزيز مكانة البنك في السوق القطري.

نظراً لامتلاكنا لكمّ كبير من بيانات العملاء الشخصية، فإن أنظمة أمن المعلومات وتدابير التخفيف من المخاطر الخاصة بنا تمتد لتشمل خصوصية البيانات. كما وأننا نضمن أن أنظمتنا معدة للإلتزام بالقانون القطري رقم 13 لعام 2016 ("قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية") والإرشادات الجديدة المنشورة في ديسمبر 2020.

يعمل البنك الأهلي على التحسين المستمر لنظام إدارة أمن المعلومات في البنك. وقد أدى نهجنا تجاه إدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني إلى عدم وجود عدد من خروقات البيانات، ونسبة صفرية تتضمن معلومات التعريف الشخصية، وعدد أصحاب الحسابات المتأثرين، والعدد الإجمالي لانتهاكات البيانات التي تم تحديدها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تم تحديد الخطوات المستقبلية لجعل النظام منيعاً تماماً من خلال تبني الإجراءات التصحيحية التي يتم اتخاذها رداً على هجمات خرق البيانات، مثل التغييرات في العمليات أو الإدارة أو العمليات أو المنتجات أو شركاء الأعمال أو التدريب أو التكنولوجيا.

03
العملية المعتمدة لإنشاء القيمة في البنك الأهلي

بيئة التشغيل

التوقعات العالمية

إن آفاق الاقتصاد العالمي مليئة بالتحديات. ويشير البنك الدولي في تقريره عن الآفاق الاقتصادية العالمية إلى أنه من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي بشكل حاد ليصل إلى 1.7% في عام 2023. وستكون هذه ثالث أضعف وتيرة للنمو فيما يقرب من ثلاثة عقود.

وقد نشأ تضخم مرتفع للغاية بسبب عوامل مثل الحرب الروسية الأوكرانية والعقوبات ذات الصلة. وأدى ذلك إلى تشديد سريع ومتزامن للسياسة النقدية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك جميع الاقتصادات الكبرى والمتقدمة. ويذكر أيضاً أن أسعار الأصول تشهد انخفاضاً واسعاً ومتزامناً، وتراجع نمو الاستثمار بشكل كبير، كما أن أسواق الإسكان في العديد من البلدان تتدهور بسرعة. والملحوظ أن التضخم العالمي أعلى بسبب ضغوط الطلب وهو أعلى بكثير من أهداف البنوك المركزية في جميع البلدان تقريباً.

ومع ذلك، من المتوقع أن يكون معتدلاً على مدار العام. وتبرز التوقعات العالمية الضعيفة والمخاطر السلبية المتزايدة التحديات التي تواجه صناع السياسات في جميع أنحاء العالم. والمخاطر الرئيسية التي أشار إليها البنك الدولي لهذا العام هي:

- تصلب أسعار الفائدة؛
- مخاوف التضخم بسبب عوامل مختلفة بما في ذلك الكوارث الطبيعية؛
- انعدام الأمن الغذائي في البلدان المنخفضة الدخل؛
- انخفاض الاستثمار وتخفيف أسعار الأصول؛
- انخفاض النمو الاقتصادي بسبب عوامل الاقتصاد الكلي السلبية.

آفاق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

نمت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل تراكمي بنسبة 5.7% في عام 2022 حيث أدت المكاسب غير المتوقعة من ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى أعلى نمو في عقد من الزمان. ومع ذلك، من المتوقع أن يتباطأ النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 3.5% في عام 2023. ومن المتوقع أن يؤدي الامتداد الناتج عن ضعف الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى تقليل الفائض وتضييق آفاق النمو. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة المخاطر المرتبطة بالمناخ، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، وزيادة الفقر العالمي إلى العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في المنطقة.

تعزيز التركيز على المسائل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

قطر، مثل جيرانها الخليجيين، شديدة التأثر بالآثار السلبية لتغير المناخ. وتتخذ وزارة البيئة وتغير المناخ تدابير متضافرة لمعالجة المخاوف البيئية من خلال ضمان اعتماد ممارسات مستدامة وواعية للمناخ بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للبيئة وتغير المناخ.

قد يكون للاتجاهات التي تمت مناقشتها أعلاه تأثير على أداء البنك الأهلي وتوقعاته. ويعمل البنك بشكل تدريجي على مواءمة استراتيجيته ونماذج عمله مع اتجاهات أعمال الاقتصاد الكلي والبيئة التنظيمية. وتماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030، يحرص البنك على جعل الإلتزام البيئي والاجتماعي والحوكمة في صميم استراتيجيته ويعمل على ترسيخ التزامه بالتنمية المستدامة في السنوات القادمة.

نموذج الأعمال

تم تطوير نموذج أعمال البنك الأهلي وفقاً لأطر إعداد التقارير الدولية المتكاملة. ويهدف إلى توفير التوجيه والزخم لاستراتيجية خلق القيمة في المؤسسة. ويتم تمثيل مخزون رأس المال الذي يعمل كمدخلات ومخرجات إلى جانب المبادئ التوجيهية للبنك. نقاط القوة التي تم التقاطها في نموذج الأعمال هي عوامل التفاضل الرئيسية.

مبادئنا التوجيهية

نسترشد في البنك الأهلي بالمبادئ التالية:

- أن نكون بنكاً حديثاً ويسير بخطى واثقة نحو المستقبل.
- الإلتزام بالتكنولوجيا الجديدة والطرق الجديدة لمساعدة عملائنا.
- التكرس لمنح عملائنا أفضل مستوى ممكن من الخدمة والاهتمام، سواء في الفروع أو عبر الإنترنت.
- توخّي البساطة في جميع العمليات.
- الإنفتاح والودية في جميع التعاملات.
- الإلتزام بمسؤوليتنا المجتمعية كبنك قطري.

نموذج الأعمال

نقاط القوة

- الملكية والدعم من الحكومة القطرية
- امتياز قوي ونموذج أعمال قائم على العلاقات
- رأس مال قوي ومستويات عالية من السيولة وجودة الأصول السليمة:
- التركيز الجغرافي المحدد
- ثقافة إدارة مخاطر راسخة
- فريق إدارة قوي يتميز بسجل حافل بالإنجازات

المدخلات

رأس المال المالي

- إجمالي الودائع
- الأسهم
- الاقتراضات

رأس المال الفكري

- الرقمنة

رأس المال الإجتماعي والعلاقات

- تنمية المجتمع
- ودائع المتعاملين

رأس المال البشري

- عدد الموظفين
- تقارير التكلفة لكل موظف

رأس المال الطبيعي

- استهلاك الطاقة
- استهلاك الماء

المخرجات

رأس المال المالي

- إجمالي إيرادات

رأس المال الفكري

- تمت رقمنة 60-70% من عمليات عملاء التجزئة
- تمت رقمنة 30% من عمليات العملاء المؤسسيين

رأس المال الإجتماعي والعلاقات

- ودائع المتعاملين

رأس المال البشري

- نسبة التقطير
- نسبة التنوع

رأس المال الطبيعي

- إنتاج النفايات
- انبعاثات الكربون وغازات الدفيئة

غايتنا: أن نكون مؤسسة في قلب المجتمع

علاقات أصحاب المصلحة

نسعى للحفاظ على علاقات وثيقة قائمة على الثقة مع شركائنا. من خلال آليات مشاركة أصحاب المصلحة لدينا، فإننا نأخذ في الاعتبار احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة لدينا ونستجيب لها.

ونضمن التشارك والتخاطب بشكل دوري مع أصحاب المصلحة والشركاء الداخليين والخارجيين من خلال قنوات مختلفة. تمكننا هذه المشاركة من الحصول على تعليقات حول كيفية تحسين منتجاتنا وخدماتنا وممارساتنا وبالتالي تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

تفاصيل المشاركة مع مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين مدرجة أدناه:

أصحاب المصلحة	مواضيع الإتصال	طريقة التواصل	تواتر التواصل
الموظفون (المتدربون والدائمون)	• التدريب والتطوير • الصحة والرفاهية • التنوع والشمولية • ادارة الأداء • التعويضات والمزايا • مشاركة الموظفين • لوائح العمل • قضايا الإلتزام والسياسات والأخلاق	• اجتماعات الموظفين، النشرات الإخبارية، • رسائل البريد الإلكتروني والهاتف • اجتماعات فردية / جماعية • مراجعات الأداء الدورية • اجتماع شخصي • وثائق السياسة والإجراءات • الكتيب	• عند اللزوم • شهري • فصلياً • سنوياً
الهيئات التنظيمية (بنك قطر المركزي، هيئة الأوراق المالية)	• التقطير • الإبلاغ عن التنوع • آليات الإبلاغ لدى موظفي البنك الأهلي • الموافقة على التعيين التنفيذي • التنظيمات والإلتزام • الموافقة على عمليات التفتيش	• التقارير الدورية والنظامية • البريد الإلكتروني • عبر الإنترنت • بالموقع	• فصلياً • كل ستة أشهر • سنوياً • عند اللزوم • تقارير يومية / أسبوعية / شهرية / ربع سنوية / نصف سنوية / دورية
الوزارات الحكومية:	• التقطير • موافقات التوظيف • الإقامات والتأشيرات • تصاريح العمل • البلدية والبيئة • كهرماء	• البوابات الإلكترونية • مطراش 2 (تطبيق حكومي تابع لوزارة الداخلية) • البريد الإلكتروني • الاجتماعات الدورية	• يومياً • أسبوعياً • عند الاقتضاء
شركاء العمل (شركات التأمين، جهات التدريب، وكلاء السفر، وكلاء الشحن)	• تقديم الخدمات • قضايا مستوى الخدمة • حل النزاعات • شروط التعاقد • إصدار التقارير	• البريد الإلكتروني • المكالمات الهاتفية • العروض والندوات • بالموقع • رسائل • شخصياً	• يومياً • أسبوعياً • شهرياً • مراجعة دورية • عند الاقتضاء
المجتمعات (المؤسسات التعليمية)	• برامج الرعاية • معارض التوظيف • برامج التدريب • برامج الدعم المالي والتعليم • التبرعات للقضايا الاجتماعية	• البريد الإلكتروني • الحضور الشخصي • المكالمات الهاتفية • الرسائل • البوابات الإلكترونية	• فصلياً • سنوياً • عند الاقتضاء
المستثمرون	• تحديث الأداء • توزيعات الأرباح • شؤون المساهمين • الإفصاحات غير المالية	• التحديث في الموقع • المكالمات الجماعية مع المستثمرين	• فصلياً
وكالات التصنيف	• الاستراتيجية • الأداء • المراجعة السنوية • المقارنة مع الأقران	• الاجتماعات • رسائل البريد الإلكتروني • اجتماع المراجعة السنوي	• سنوياً • عند الاقتضاء
المتعاملون	• المنتجات والخدمات والحلول • خدمة العملاء • مبادرات جديدة • الإتصال المؤسسي	• البريد الإلكتروني • الرسائل • المكالمات الهاتفية / الرسائل القصيرة • النشرات • مواقع التواصل الاجتماعي	• عند اللزوم
المورّدون	• الدفعات • مستويات الخدمة • فحص الموردين والموافقة عليهم	• البريد الإلكتروني • الهاتف • الرسائل • الشيك / التحويل • بالموقع • اللقاء الشخصي • العروض والندوات والمعارض	• يومياً • كما هو مطلوب • شهرياً • سنوياً

الأولويات الأساسية المرتبطة بالقضايا البيئية والإجتماعية والحوكمة

"الأهمية النسبية هي النهج الذي يساعد على تحديد المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة التي تعتبر ذات أهمية كافية بحيث يتعين على الشركة إدارتها وإبلاغ أصحاب المصلحة بها. ليست كل المسائل بنفس الأهمية. ويجسد التركيز في التقرير أولويته النسبية "

تقييم الأهمية النسبية هو مفتاح التحليل والتركيز على القضايا الأكثر صلة بالبنك الأهلي. تم تحديدها باستخدام التحليلات النوعية والكمية التي تم تحديدها باستخدام التحليلات النوعية والكمية حول المسائل الأكثر أهمية بالنسبة لأعمالنا.

عملية تقييم الأهمية النسبية

أجرينا تقييماً للأهمية النسبية بدعم من استشاريين خارجيين. حيث وضعنا قائمة بالقضايا المهمة المحتملة ذات الصلة بأعمالنا وقطاعنا والتي تضمنت الحوكمة الأخلاقية ومجالات التأثير الاجتماعي والبيئي والاقتصادي. تم التحقق من صحة الموضوعات من خلال معايير مجلس معايير الحوسبة المستدامة للخدمات المالية وإرشادات إعداد التقارير الصادرة عن بورصة قطر.

تم تنقيح هذه القائمة الشاملة من الموضوعات من خلال التفاعلات مع المدراء الرئيسيين والإدارة. تم التحقق من صحة القائمة المختصرة للموضوعات من خلال المقارنة المعيارية بين الأقران عبر القطاع، والصناعة، والهيئة التنظيمية. وباستخدام التحليلات النوعية والكمية، تم إعطاء الأولوية للقضايا الأكثر أهمية بالنسبة إلى البنك الأهلي.

تم تضمين عرض لتوقعات أصحاب المصلحة المتعددين في التمرين. وتم عرض النتائج أخيراً كمصفوفة أولويات وتقييمها من قبل القيادة في سياق استراتيجية الأعمال والمخاطر والفرص للبنك الأهلي.

وتم الإنتهاء من تقييم الأهمية النسبية بناءً على مدخلات من فريق القيادة وخارطة الطريق الاستراتيجية الوظيفية. تساعد هذه العملية على ضمان وجود مواءمة إستراتيجية وتشغيلية بشأن القضايا المادية ذات الأولوية مع شمول جميع وجهات نظر أصحاب المصلحة.

تحليل الأهمية النسبية للقضايا المتعلقة بالبنك الأهلي والمساهمين فيه:

		Ahlibank	Stakeholder
1	الحوكمة والأخلاق والامتثال	8.50	8.25
2	إدارة المخاطر	7.75	7.00
3	الأداء المالي والاستقرار	7.50	7.70
4	خصوصية البيانات والأمن	6.50	7.00
5	تجربة العملاء	7.75	7.75
6	الرقمنة والإبتكار	7.50	7.00
7	الشمول المالي	7.00	6.50
8	الخدمات المصرفية المسؤولة	6.75	6.25
9	المشتريات المستدامة	5.00	5.00
10	عرض قيمة الموظف	7.00	7.25
11	التقطير	6.25	7.00
12	التأثير البيئي والمناخي	5.50	5.50

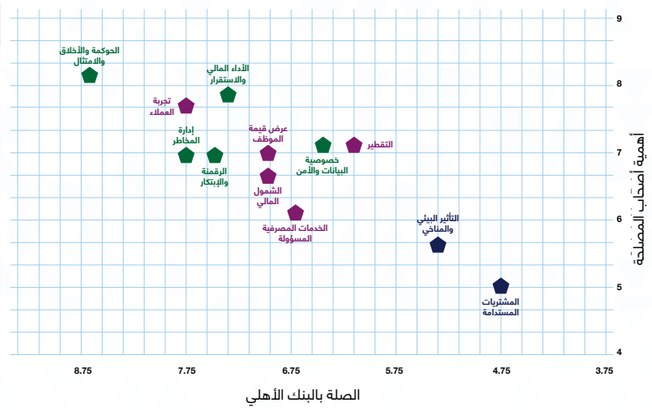

بيئية إجتماعية الحوكمة

تتوافق هذه الموضوعات المهمة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية قطر الوطنية 2030

القضية المهمة	الوصف	أهداف التنمية المستدامة المستوفاة
الحوكمة والأخلاق والإلتزام	حوكمة الشركات من خلال تعزيز وتطوير السياسات التمكينية والعمليات القوية لإدارة أصحاب المصلحة المتعددين وتنفيذ أفضل الممارسات. الحفاظ على استقلالية مجلس الإدارة واستيفاء جميع متطلبات الإلتزام والشروط القانونية والتنظيمية.	• الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات المتينة • الهدف 17: تنشيط الشراكة العالمية لأجل التنمية المستدامة
إدارة المخاطر الشاملة	إدارة المخاطر الداخلية والخارجية وتحديد الفرص التي تشمل المخاطر المالية وغير المالية.	
الأداء المالي والاستقرار	عائد ثابت طويل الأجل على رأس المال ونمو مالي مستدام، والوصول إلى مصادر رأس المال طويلة الأجل.	• الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي • الهدف 10: الحدّ من أوجه عدم المساواة
خصوصية البيانات وأمنها	أمن البيانات المتعلقة بالإجراءات التشغيلية وعمليات الإدارة وهيكل المنتجات واختيار شركاء الأعمال وتدريب الموظفين واستخدام التكنولوجيا.	• الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنى التحتية
تجربة المتعامل	خدمات مصرفية شخصية للمتعاملين شراكات لتحسين سهولة التعامل والوصول وكذلك تصميم منتجات وحلول أفضل للأعمال المصرفية التجارية والتجزئة. تعزيز تجربة العملاء من خلال خدمة عملاء قوية وشبكة شركاء وإدارة الشكاوى والمشاركة المسؤولة.	• الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنى التحتية
الشمول المالي والخدمات المصرفية المسؤولة	التعليم الرقمي وإتاحة الخدمات المصرفية للشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة.	• الهدف 10: الحدّ من أوجه عدم المساواة
الرقمنة والابتكار	رقمنة عمليات العملاء وكذلك عمليات الموارد البشرية للموظفين. الابتكار في المنتجات والحلول المصرفية الرقمية وكذلك التوزيع / التسويق.	• الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي • الهدف 10: الحدّ من أوجه عدم المساواة • الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
عمليات الشراء المستدامة	ممارسات الشراء المسؤولة والمستدامة، ودعم الموردين من خلال عملية دفع عادلة وشفافة وتحديد مصادر المواد المستدامة.	• الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي • الهدف 10: الحدّ من أوجه عدم المساواة • الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
عرض قيمة الموظف ورفاهيته	ضمان بيئة عمل محفزة وملتزمة وصحية للموظفين. التركيز على التعلم والتطوير مع آفاق النمو في المستقبل.	• الهدف 3: الصحة الجيدة والعافية • الهدف 5: المساواة بين الجنسين • الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي
التقطير	التطوير المهني للقطريين. تعزيز المواهب المحلية وتحقيق أهداف التقطير بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.	• الهدف 4: التعليم الجيد • الهدف التنمية المستدامة 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي
الأثر البيئي والمناخي المباشر	التقليل من التأثير على البيئة وتغير المناخ من خلال تنفيذ التكنولوجيا الموفرة للطاقة، وممارسات الحفاظ على المياه، وإدارة النفايات، وإدارة الموارد المسؤولة أو ممارسات أخرى مثل زيادة نسبة المساحات الخضراء.	• الهدف 11: مدن وأحياء مستدامة • الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج الهدف • الهدف 13: العمل لأجل المناخ

استراتيجيتنا لخلق القيمة

تقوم استراتيجية خلق القيمة في البنك الأهلي في جوهرها على تنفيذ المبادئ المتجسدة في هوية علامتها التجارية. وقد جاءت هوية علامتنا التجارية مستوحاة من صدفة المحار، وهي رمز مهم من رموز الماضي في قطر. فالصدفة تحمي الكنز الذي بداخلها وتغذيه، وتنميه بمرور الوقت، تماماً كما يسعى البنك الأهلي إلى تنمية وحماية أصول

الإلهام

الإتزان والحكمة

البنك الأهلي
ahlibank

المشاركة

نستوحي: - نسأل ونستمع ونتصرف على أساس ما نتعلمه. نستجيب من خلال تصميم المنتجات التي تلبي احتياجات مجتمعنا بصدق. نحن ثمرة مجتمعنا. ولهذا السبب نبذل قصارة جهودنا لخدمة عملائنا وأصحاب المصلحة لدينا.

نعتبر: - سنبقى دائماً منخرطين بنشاط مع مجتمعنا. نهدف إلى أن نكون مصرفاً مميزاً يتمتع بالمعرفة والخبرة والثاقبة. نقدم لعملائنا ما يطلبونه من منتجات موثوقة وفعالة ونصائح يمكنهم الوثوق بها.

ننخرط: - نحن دائماً صريحون، ودودون، ومتجاوبون. نحن جزء نشط من المجتمع. لا ننسى أبداً أن عملاءنا هم أيضاً جيراننا.

تعتمد إستراتيجية البنك الأهلي على تفعيل هوية علامتنا التجارية ونستخدم نهجاً يتماشى مع استراتيجية النمو المعتمدة لدينا. الهدف الرئيسي هنا هو تحقيق النمو مع عدم المساومة على جودة الأصول السليمة والسيولة القوية والرسملة. التركيز على استدامة العائدات بدلاً من حجمها هو الموضوع الرئيسي لهدف البنك الأهلي الاستراتيجي. علاوة على ذلك، لدى البنك الأهلي هدف طويل الأجل يتمثل في زيادة مساهمة الدخل من غير الفوائد والتي تمثل حوالي 25 إلى 30 في المائة من إجمالي دخل البنك الأهلي. يمكن رؤية استراتيجية البنك الأهلي من خلال الركائز الست للاستراتيجية وهي:

الاستقرار: الملكية ذات الصلة بالحكومة القطرية والدعم يصل إلى 47.71%.
المجتمع امتياز قوي ونموذج أعمال قائم على العلاقات
السيولة: رأس مال قوي ومستويات عالية من السيولة وجودة الأصول السليمة:
صوتنا محلي: التركيز الجغرافي المحدد:
المخاطر ثقافة المخاطر القوية:
العنصر البشري: فريق إدارة قوي يتمتع بسجل حافل بالإنجازات

الملكية والدعم للحكومة القطرية:
الركيزة الأولى هي الملكية والدعم للحكومة القطرية. لتسليط الضوء على الحكومة القطرية (من خلال جهاز قطر للاستثمار والشركات التابعة المملوكة بالكامل له) تمتلك بشكل غير مباشر حوالي 47.71% من أسهم البنك الأهلي اعتباراً من 31 ديسمبر 2022، لكنهم أيضاً هم المودعون الرئيسيون 21% من ودائع عملاء المجموعة في 31 ديسمبر 2022.

امتياز قوي ونموذج أعمال قائم على العلاقات:
يقدم البنك الأهلي تجربة مصرفية شخصية لعملائه. ويسعى لمنحهم مستوى لا يُنسى من الخدمة الشخصية والاهتمام. ويتمتع البنك الأهلي بمعرفة طويلة وعميقة بالسوق القطري ويعتز بأنه راسخة في أذهان المجتمع المحلي، بفضل علاقاته القوية مع العملاء عبر جميع وحدات الأعمال. لا يزال التركيز على الخدمات المصرفية للعلاقات بدلاً من المعاملات المصرفية، والمساعدة في البناء على جانبي الميزانية العمومية والبيع العابر عبر أقسام البنك الأهلي.

رأس مال قوي ومستويات عالية من السيولة وجودة الأصول السليمة:
رأس المال القوي والمستويات العالية من السيولة وجودة الأصول هي إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية البنك الأهلي. يتبع البنك الأهلي إستراتيجية الميزانية العمومية "فورترس" التي تستند إلى الهدف الرئيسي المتمثل في السيولة الكافية ورأس المال الذي يتجاوز المتطلبات التنظيمية والمنافسين. علاوة على ذلك، تتماشى هذه الإستراتيجية مع المبادئ التوجيهية التي تنص على أن كل شركة من أعمال البنك الأهلي يجب أن يكون لديها رأس المال للتأهل للحصول على تصنيف ائتماني "A". بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستخدم قيمة قاعدة رأس المال المزيد من الأسهم العادية بدلاً من الأسهم المفضلة وتدعمها مبادئ المحاسبة المتحفظة. من جهة السيولة، تركز هذه الاستراتيجية على ضمان رأس المال الكافي والتمويل لأجل (لمطابقة الأصول مع الخصوم) واختبار الضغط واحتياطيات السيولة للأصول التي أصبحت غير سائلة

تركيز جغرافي محدد:
يركز البنك الأهلي بشكل خاص على قطر حيث أن أكثر من 90% من عائدات البنك الأهلي من المعاملات الخاصة بدولة قطر. ويستفيد البنك الأهلي من تركيزه على قطر. فقد ساهمت القيادة القوية والإجراءات الاستباقية من الحكومة ومصرف قطر المركزي في ضمان استمرار قوة ومرونة الاقتصاد القطري مع التركيز الواضح على تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. واستضافت قطر بنجاح بطولة كأس العالم لكرة القدم قطر 2022، وساعد تكثيف الاستعدادات لكأس العالم على دفع نمو قوي في القطاع الخاص غير العامل بالطاقة في قطر. تبدو التوقعات الاقتصادية لقطر مزدهرة حيث يقدر البنك الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 بأكثر من 4% وهو الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى استمرار الاستثمار وزيادة إنتاج الهيدروكربون. بالإضافة إلى ذلك، سيستمر قطاعا التصنيع والخدمات في الاستفادة من جهود التنويع والإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تعزيز النشاط الاقتصادي. وفيما يتعلق بجائحة كوفيد، كان إطلاق التطعيم في قطر واحداً من أنجح عمليات التطعيم على مستوى العالم، حيث تم تطعيم أكثر من 86% من إجمالي السكان باللقاحات المعززة بشكل كامل. وقد مكّن ذلك قطر من تقليل تأثير الوباء على الاقتصاد، وبالتالي خلق نظرة مستقبلية مواتية.

ويشارك البنك الأهلي حالياً في تمويل العديد من المشاريع المهمة استراتيجياً في قطر مثل مستشفى حكومي كبير وعدد من مشاريع أعمال الطرق والصرف الصحي المهمة.

ثقافة مخاطر راسخة: تتخلل ثقافة المخاطر القوية التي تقودها الإدارة العليا في البنك الأهلي البنك بأكمله وموظفيه. وتتضمن عملية إدارة المخاطر المتكاملة الخاصة بها إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر وإجراءات وضوابط تفصيلية لإدارة المخاطر. يتضح التركيز القوي على المخاطر في جودة الأصول حيث يعتقد البنك الأهلي أن إطار عمل إدارة المخاطر والإجراءات التي نفذها قد سمحت له بالحفاظ على نسبة منخفضة من القروض المتعثرة بنسبة 2.57% اعتباراً من 31 ديسمبر 2022، 3.74% في 31 ديسمبر 2021 و 2.48% اعتباراً من 31 ديسمبر 2020. وبلغت نسبة تغطية مخصصات البنك الأهلي (نسبة مخصصات القروض المتعثرة) 199%. اعتباراً من 31 ديسمبر 2022، 107% في 31 ديسمبر 2021 و 130% 2020، انعكاساً لالتزام البنك الأهلي بإدارة حكيمة للمخاطر.

فريق إدارة قوي يتمتع بسجل حافل بالإنجازات:
مجلس الإدارة القوي وفريق الإدارة هما من أكبر نقاط القوة في البنك الأهلي فيستفيد البنك الأهلي من خبرة كبيرة في الخدمات المصرفية والمالية عبر مناطق جغرافية مختلفة. وتتألف الإدارة العليا في البنك الأهلي من 12 فرداً بمتوسط خبرة يزيد عن 25 عاماً. وتتشكل الإدارة العليا في البنك من مجموعة من الجنسيات المختلفة من حملة المؤهلات المميزة. وتدعم

هذه المعرفة المتنوعة والخبرة الخاصة بقطاعات معينة البنك الأهلي في تطوير استراتيجيته لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع المصرفي في قطر.

ويمكن تصنيف وحدات الأعمال في البنك الأهلي إلى وحدات الأعمال المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الدولية، والخزانة، والاستثمارات (بما في ذلك خدمات الوساطة). لأغراض إعداد التقارير المالية، هناك قسمان رئيسيان.

- تشمل الأعمال المصرفية للأفراد الودائع والحسابات الجارية للعملاء الأفراد، والقروض الاستهلاكية، والرهون العقارية السكنية، والسحب على المكشوف، وبطاقات الإئتمان، وتسهيلات تحويل الأموال. بالإضافة إلى الأعمال المصرفية المتميزة والخاصة وإدارة الثروات التي تقدم مجموعة من المنتجات الاستثمارية والتسهيلات الإئتمانية والاستثمارات البديلة للعملاء ذوي الملاءة العالية وهي جزء من الأعمال المصرفية للأفراد.

- تشمل الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الدولية، والخزانة، والاستثمارات، والوساطة التابعة، القروض والتسهيلات الإئتمانية الأخرى، والودائع والحسابات الجارية للعملاء من الشركات والمؤسسات. يدير قسم الخزينة والاستثمارات الميزانية العمومية، بما في ذلك التمويل ومحفظة الأوراق المالية الاستثمارية والقروض ومعاملات المشتقات التي تتم لأغراض إدارة المخاطر ويتولى نشاط مبيعات منتجات الخزينة للعملاء من الشركات والمؤسسات وأصحاب الثروات العالية.

لدى البنك الأهلي حالياً خطة إستراتيجية مدتها خمس سنوات في ما يتعلق بكل قسم من أقسام الخدمات المصرفية للأفراد والشركات

الخدمات المصرفية للأفراد - الخطة الاستراتيجية الخمسية (2019-2023)

تتمثل الرؤية الاستراتيجية لقسم الخدمات المصرفية للأفراد في أن يصبح أحد أفضل مزودي الخدمات المالية للأفراد في قطر من خلال تقديم تجربة مصرفية أكثر تخصيصاً. استمر قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في تقديم خدمات وحلول موثوقة تركز على المستقبل. تركز استراتيجية قسم الخدمات المصرفية للأفراد على:

ابتكار المنتجات: يهدف البنك الأهلي إلي أن يكون في الطليعة على مستوى معالجة الاتجاهات والاستجابة للاحتياجات المستقبلية في القطاع المصرفي. وقد أطلق البنك الأهلي أول بطاقة فيزا للخصم والإئتمان المبتكرة وأجهزة الصراف الآلي اللاتلامسية. ويلتزم البنك بتوفير تجربة عملاء عالمية المستوى لمستخدميه. وتماشياً مع ما ورد أعلاه، يهدف البنك الأهلي إلى إضافة المحافظ الإلكترونية وبطاقات الإئتمان لكبار الشخصيات والمزيد من منتجات التأمين المصرفي وبرنامج البطاقات المدفوعة مسبقاً والمتعدد العملات والافتراضية وخدمات التحويلات التي تعزز مجموعة عروض المنتجات. لمزيد من المعلومات، اقرأ الفصل الخاص بتجربة العملاء.

زيادة الربحية الإجمالية: من المتوقع أن يولد قطاع الخدمات المصرفية للأفراد إيرادات أعلى للبنك الأهلي من خلال ضمان استقرار العلاقات الحالية مع العملاء. ينصب تركيزنا على تعزيز علاقاتنا مع الأسر في قطر وتسخير هذه العلاقات من أجل زيادة فرص البيع والبيع العابر في المستقبل.

إدارة دورة حياة العميل: نحن نستفيد من مجموعة متنوعة من منهجيات إدارة دورة حياة العملاء، بما في ذلك تحليل ربحية العملاء وتوسيع قاعدة عملائنا التي تركز على مجالات النمو المتوقعة مثل شريحة الشباب. ويتوقع البنك الأهلي أن تستجيب شريحة العملاء الشباب بشكل إيجابي للصورة الحديثة الجديدة والقدرات الآلية للبنك الأهلي بما في ذلك تطبيقات البنك الأهلي المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول لأنظمة تشغيل iOS و Android للهواتف الذكية والتطورات على وسائل التواصل الاجتماعي بما في ذلك صفحتها على لينكد إن وقناة يوتيوب.

خفض التكاليف: يهدف البنك الأهلي إلى تقليل تكلفة العمليات باستمرار. فتم اعتماد وسائل مختلفة مثل النقل المستمر لأجهزة الصراف الآلي غير العاملة، وإعادة زيارة تكاليف التأمين، وزيادة ولاء العملاء من خلال تبسيط برامج الولاء وميزانية تسويق محسّنة، لضمان خفض تكلفة التشغيل.

شبكة التوزيع والرقمنة: هناك اتجاه عام للانتقال إلى اكتشاف المنتجات الرقمية والمعاملات التي تؤدي إلى حجم كبير من المعاملات التي تجري الآن خارج الفرع. لذلك، يعمل البنك الأهلي باستمرار على تحسين شبكة فروعه وأجهزة الصراف الآلي. يتم اختيار مواقع أخرى لأجهزة الصراف الآلي لتحسين حضور العلامة التجارية بالإضافة إلى ظهور العلامة التجارية. وينصب تركيزنا الاستراتيجي على دمج التقنيات الحديثة لتعزيز تجربة العملاء مع زيادة الكفاءة والإيرادات وتقليل قاعدة تكاليف البنك الأهلي.

علاوة على ذلك، تعد شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك وسيلة لتوفير أحدث الخدمات لعملائنا وبالتالي نقل المهام الروتينية من الفروع إلى القنوات البعيدة. تعد أجهزة الصراف الآلي / ماكينات إيداع النقد والشيكات، وكشوفات الحساب الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتوافرها على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، أموراً ذات قيمة لعملائنا. تضمن الحلول المؤتمتة بالكامل من Ahlipay إلى آلات التحصيل النقدي بالجملة خدمات مصرفية مريحة من خلال حلول مخصصة من الجيل التالي قائمة على التكنولوجيا. علاوة على ذلك من خلال التقنيات القابلة للارتداء والمعالجة الآلية للشيكات عبر الإنترنت من خلال أجهزة الصراف الآلي التي تضمن المقاصة الفورية، يسعى البنك الأهلي ليظل في الصدارة من حيث تقديم خدمات أفضل واعتماد اتجاهات الرقمنة.

الخطة الاستراتيجية الخمسية للخدمات المصرفية للشركات (2019-2023)

بصفته بنكاً قطرياً، يركز البنك الأهلي على الإقراض بشكل حصري على الأعمال التجارية في قطر. ويهدف إلى الوقوف إلى جانب المجتمع المحلي، مما يضمن حصول عملائنا على وصول مطلق إلى البنك الأهلي وخدماته. ويسعى البنك إلى وضع عملائه في مكانة أقوى دائماً، لا سيما خلال هذه الفترة غير المسبوقة. وتتمثل الرؤية الإستراتيجية لقسم الخدمات المصرفية للشركات بشكل خاص في أن يكون خياراً أول لعملاء الخدمات المصرفية للشركات وأن يكون من بين أكبر ثلاثة بنوك قطرية من حيث جودة المحفظة وخدمة العملاء وصورة العلامة التجارية. الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لقسم الخدمات المصرفية للشركات هي:

امتياز قوي: يتمتع البنك الأهلي بمعرفة عميقة بقطر وسوق البنوك القطرية حيث يجري معظم أعماله مع عملاء مصارف من الشركات والمؤسسات والحكومة. ويستفيد البنك الأهلي من شبكة علاقاته لتوسيع امتيازه المصرفي القوي للشركات. وهذا يضمن نمواً مستداماً متماشياً مع أهداف البنك الأهلي الاستراتيجية الشاملة. وتظل مشاريع البنية التحتية التي ترعاها الحكومة القطرية والشركات والمقاولون المشاركون في هذه المشاريع قاعدة عملائنا المستهدفة حيث يمكن للبنك الأهلي الاستفادة من معرفته القوية بالسوق وعلاقاته الراسخة فيه.

نموذج أعمال قائم على العلاقات: نحن نتبع نهجاً قائماً على العلاقات وليس المعاملات المصرفية، مما ساعد البنك الأهلي في تعظيم البيع المتبادل لمنتجاته وعروض خدماتها. وهو يستفيد من علاقاته المؤسسية لتنويع مصادر دخله.

نمو معتمد على الأصول عالية الجودة: بينما يركز البنك الأهلي على النمو، فإننا نضمن أيضاً أننا كشركة نتخذ نهجاً منضبطاً للمخاطر. لدى البنك الأهلي معرفة جيدة بإجراءات "اعرف عميلك" وهو يتوخى الحكمة في أنشطة الإقراض. كل هذا ضمن مستويات للقروض المتعثرة يعتبر أفضل من متوسط الصناعة.

تنويع المخاطر: لتقليل مخاطر التركيز. يعمل البنك الأهلي على توسيع قاعدة عملائه عبر القطاعات حيث يتم التركيز على إدارة السيولة وضمان التمويل المستقر كأولويات رئيسية.

الرقمنة: استثمر البنك الأهلي في أدوات الأتمتة واعتمد أحدث التقنيات لتعزيز الكفاءة وتحسين تجربة العملاء

بالإضافة إلى ذلك، يواصل البنك الأهلي التركيز على معالجة مخاطر تركيز الميزانية العمومية على كل من الأصول والخصوم مع تحسين ملف الاستحقاق من خلال التركيز على التمويل متوسط / طويل الأجل. ونقوم بشكل دوري بتقييم وإعادة تسعير قروضنا وودائعنا للحفاظ على صافي هامش الفائدة لدينا عند مستويات صحية. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية الأخرى في تعزيز ملف تمويلنا طويل الأجل من خلال التنويع في مصادر التمويل وتقييم الفرص الجديدة بشكل نشط.

04
أداء البنك

تجربة العملاء

أهداف التنمية المستدامة المستوفاة

الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنى التحتية

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

"كجزء من مبادراتنا المصرفية المسؤولة، نقوم بتسريع التزاماتنا بشأن البيئة والمجتمع والحوكمة من خلال الاستثمار الكبير في رقمنة التجربة المصرفية لتعزيز تأثيرنا الإيجابي في قطر. " -

أحمد شحاتة، نائب الرئيس التنفيذي بالإنابة - التجزئة والخدمات المصرفية الخاصة

ونعتقد أن امتيازنا القوي ونموذجنا القائم على العلاقات والذي يركز على العملاء أمر ضروري لنجاحنا المستمر. ونبقى ملتزمين بتحسين تجربة العملاء من خلال تقديم خدمات مصرفية مخصصة لعملائنا في قطاع الخدمات المصرفية بالجملة والتجزئة. ويتم تحقيق ذلك من خلال جهودنا لتعزيز خدمة العملاء القوية وشبكة الشركاء وإدارة الشكاوى والمشاركة المسؤولة. وهناك تركيز منسق على تصميم أفضل المنتجات والحلول من خلال تحسين الإعداد لاحتياجات العملاء والوصول إليها والراحة ومستويات الخدمة. هذا هو الأساس لتقديم رؤية البنك الأهلي لتوفير تجربة رقمية عالمية المستوى في قطر.

ومن بين الأولويات العاجلة التي نتناولها، إصلاح قنواتنا المصرفية عبر الإنترنت والجوال لتعزيز تجربة العملاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن توفير خدمات المحفظة الإلكترونية والتحويلات المالية من Ahlipay يعزز مجموعة عروض منتجاتنا. كما تمكن هذه المبادرات البنك الأهلي من تطوير الخدمات المصرفية "اللاورقية" لعملائنا. فنستفيد من مجموعة متنوعة من الشراكات عبر شبكات بطاقات الإئتمان ومقدمي التكنولوجيا ومنصات الوسائط الاجتماعية وكذلك الأجهزة القابلة للارتداء. وقد أطلقنا Apple Pay وSamsung Wallet للهواتف المحمولة وGoogle Pay لمستخدمي Android وFitbit Pay

للأجهزة القابلة للارتداء وGarmin Pay للأجهزة الأخرى. ويتيح لنا ذلك تزويد العملاء بمجموعة متنوعة من الخيارات "للدفع أثناء التنقل" بطريقة سلسة وآمنة ومريحة. ويأتي ذلك كجزء من جهود البنك لتوسيع منتجاته وخدماته باستمرار لتلبية احتياجات نمط الحياة الحديثة لعملائه والتزامنا بإيجاد حلول مبتكرة.

وتسمح لنا علاقاتنا مع مختلف الشركاء بتقديم خدمات متنوعة للتفاعل مع العملاء وجذبهم والاحتفاظ بهم بالإضافة إلى تقديم مزايا قيمة لهم بما في ذلك الخصومات. في العام الماضي، عقدنا شراكة مع الخطوط الجوية القطرية للحصول على خصومات حصرية وكذلك مع "فيزا" لإطلاق الإصدار الخاص لبطاقات الخصم والإئتمان لكأس العالم فيفا قطر 2022™ مع إتاحة الفرصة لعملائنا للفوز بتذاكر لحضور المباريات في فيفا كأس العالم قطر 2022™. كما شارك العملاء في مجموعة متنوعة من الحملات مثل حملة الإنفاق الدولية لعملاء بطاقات الإئتمان و "حوّل راتبك وادخر" لعملاء حسابات التوفير. لقد استثمرنا أيضاً في حل الحصول على نقاط البيع للتجار في قطر وأطلقناها.

وضمن استراتيجية التحسين المستمر للفروع لدينا لخدمة ودعم عملائنا بشكل أفضل، قمنا بتجديد فرعنا في السد. بالإضافة إلى ذلك، تم تفعيل 4 فروع أخرى لخدمات الإصدار الفوري للبطاقات. قمنا أيضاً بتحسين معايير سلفة الراتب وتوسيع نطاق توفر الخدمة من خلال OBMB و IVR لعملائنا مما كان له تأثير إيجابي على زيادة دخل الرسوم من خدمة سلفة على الراتب بنسبة 80% على أساس سنوي. وسيواصل البنك الاستثمار في التكنولوجيا وتطوير فروعه.

مع التركيز على تكامل التقنيات الحديثة لتعزيز تجربة العملاء، اتخذنا مجموعة متنوعة من المبادرات. وتشمل هذه التحسينات الكاملة لشبكة الصراف الآلي للبنك الأهلي لتقديم أحدث الخدمات وترحيل المهام الروتينية من الفروع إلى القنوات البعيدة. على سبيل المثال، أجهزة الصراف الآلي / ماكينات إيداع النقد والشيكات، وكشوفات الحساب الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والجوال. ونقوم أيضاً بتقييم خطط لتحويل أجهزة الصراف الآلي المحددة إلى أكشاك توفر مجموعة أوسع من الخدمات المصرفية، على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، والتي كانت متاحة فقط من خلال الفروع. وأضفنا 11 جهاز صراف آلي جديداً للوصول إلى ما مجموعه 89 جهاز صراف آلي في مواقع استراتيجية في جميع أنحاء قطر، مما يتيح لعملائنا أداء خدماتهم المصرفية اليومية بسهولة على مدار الساعة وعلى مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

وارتفع الإنفاق على بطاقات LTV (المحلية) (الخصم / الإئتمان) بنسبة 17% على أساس سنوي.

وارتفعت نفقات بطاقات ITV (الدولية) (الخصم / الإئتمان) بنسبة 58% على أساس سنوي.

وزيادة دخل رسوم البطاقة بنسبة 11% مقارنة بالعام الماضي.

وقمنا بزيادة استخدام البطاقة بنسبة 23% مقارنة بالعام الماضي.

وعملنا أيضاً على توسيع اتصالاتنا الرقمية مع عملائنا لتحسين قدرة عملائنا على الوصول إلى خدماتنا. ويتم ذلك أيضاً من خلال وجودنا على وسائل التواصل الاجتماعي التي نستخدمها كمنصة لتثقيف العملاء حول كيفية الاستفادة من خدماتنا الرقمية واستخدامها.

بالإضافة إلى ذلك، استثمرنا أيضاً في تدريب وتدريب موظفينا الذين يتعاملون مع العملاء للتأكد من أن التركيز على تجربة العملاء يمثل أولوية رئيسية للمناسبات التي تحدث فيها التفاعلات. ويتم أيضاً تحديث الموظفين باستمرار بمعرفة الخدمات الجديدة التي قد تكون مفيدة لعملائنا. الهدف هو جعل عملياتنا أكثر كفاءة وتقديم الخدمات والمنتجات الأنسب لاحتياجات عملائنا. وسيتم تحسين تجربة العميل من خلال تعزيز رحلة العميل وإمكانية الوصول إلى التجربة الرقمية.

والاستثمار في كفاءات المواطنين القطريين لتحقيق المستويات المطلوبة من التطوير المهني. وبصفتنا بنكاً قطرياً محلياً، وتماشياً مع استراتيجية رؤية قطر الوطنية 2030، سنواصل تعزيز المواهب المحلية وزيادة مستويات التقطير.
إن هدفنا هو لعب دور فعال في إعطاء الفرصة لعملائنا لأننا نخلق قيمة من خلال توفير المنتجات والخدمات التي يحتاجون إليها.
وهذا ما يساعدنا على بناء علاقات طويلة الأمد مع عملائنا.

الشمول المالي والخدمات المصرفية المسؤولة

أهداف التنمية المستدامة المستوفاة

الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

الهدف 10: الحدّ من أوجه عدم المساواة

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

رسالة من نائب الرئيس التنفيذي - الخدمات المصرفية للشركات

واستمر البنك في تمويل المقاولين العاملين في المشاريع الحكومية، حتى نتمكن من المساهمة في كتابة فصل جديد من شأنه أن يضمن التألق المستمر لدولة قطر. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نستثمر في التراث القطري الغني من خلال دعمنا لفعاليات مثل مهرجان كتارا الدولي للخيل العربية الذي حقق نجاحاً كبيراً في دورته الأولى العام الماضي، حيث جذب الإنتباه والمشاركة محلياً وإقليمياً ودولياً ".

أحمد م. نون، نائب الرئيس التنفيذي - الخدمات المصرفية للشركات

مع انتقال العالم نحو عصر جديد من المسؤولية البيئية والاجتماعية من قبل الشركات، يتخذ البنك الأهلي خطوات مهمة ليكون في الطليعة في قطر. وهو يعمل على مواءمة عملياته وأنشطته مع مبادئ الشمول المالي والخدمات المصرفية المسؤولة. ويواصل البنك الأهلي لعب دور نشط ومؤثر كواحد من الممولين الرائدين للمقاولين الذين يشاركون بشكل مباشر في مشاريع البنية التحتية الرئيسية لعملاء الحكومة وشبه الحكومية والقطاع الخاص. وترتبط المجموعة الواسعة من أعمال البنية التحتية التي دعمناها ارتباطاً مباشراً بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

في ضوء تركيزنا المعزز على معايير الحوكمة، قمنا بتوسيع هذه الجوانب لعملائنا. وتتضمن جميع رسائل التأكيد الخاصة بنا الآن بنداً إضافياً يفرض على عملائنا اتباع جميع القوانين واللوائح البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالسلامة في قطر. حيث يتعهدون بعدم انتهاك أي من القوانين البيئية والاجتماعية المعمول بها أو أي من لوائح البيئة والصحة والسلامة المعمول بها في قطر.

نظراً لأننا نعمل في بلد يستثمر بعمق في تحقيق الأمن الغذائي للمستقبل، مع تشجيع المنتجات المحلية بشكل كبير، فقد قمنا بتمويل عمليات إنتاج وتغليف المواد الغذائية، والتي ستساهم في تحقيق أهداف الدولة.

ودعمنا أيضاً بناء وتحسين شبكات الطرق الداخلية الحضرية وشبه الحضرية وتطوير البنية التحتية التي تهدف إلى خلق العديد من النماذج التي يحتذى بها للحياة الحضرية المستدامة وإنشاء بعض البلدات والمدن الأكثر ملاءمة للعيش في العالم. وتعد المدارس الحكومية ومراكز الرعاية الصحية من بين الأنواع الأخرى للبنية التحتية التي قمنا بتمويلها. وكان بناء المشاريع للقوات المسلحة وأفراد الشرطة وكذلك قوى الأمن الداخلي أحد أوجه التمويل الأخرى.

وعقدنا شراكة مع بنك قطر للتنمية من أجل اتفاقية برنامج الضمين المعزز لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغيرة في قطر. وسيتمكن عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في البنك الأهلي من الوصول إلى حلول التمويل مع الاستفادة من ضمان يصل إلى 100% من بنك قطر للتنمية. ويهدف برنامج الضمين المعزز إلى جذب الشركات الناشئة الواعدة والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى للتمويل لتطوير أعمالها مما سيسهم في تطوير نظام الأعمال الوطني. بالتعاون مع الهيئة العامة للضرائب، أطلقنا خدمة دفع مباشر جديدة لتسهيل دفع الضرائب المباشرة لعملاء البنك من الشركات. وقام البنك الأهلي بدمج أنظمته مع الهيئة العامة للضرائب، مما يسمح لعملاء الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والجوال بدفع ضرائبهم عبر الإنترنت بطريقة سريعة وآمنة وفعالة.

وفي عام 2022، استمر برنامج الضمان الوطني في لعب دور مهم في توفير الحوافز المالية والاقتصادية. وبالإتفاق الكامل مع المؤسسات الوطنية مثل مصرف قطر المركزي وبنك قطر للتنمية، ارتقينا إلى مستوى الحدث ولعبنا دورنا لصالح عملائنا لتخفيف المدفوعات قصيرة الأجل الأكثر أهمية، واستخدام استراتيجيات مثل تقديم قروض خاصة في أسعار الفائدة المدعومة، مما يوفر خيار تأجيل السداد في القطاعات المتأثرة وخفض أسعار الفائدة على القروض للقطاعات المتضررة.

بالإضافة إلى ذلك، دعم البنك الأهلي بشكل انتقائي الصناعات التي تعرضت لأقسى الضربات من خلال تجاوز الأساليب المذكورة أعلاه بشكل استباقي. قمنا بتحليل وتقييم وتقديم المشورة أثناء توجيه الأعمال في اتجاه النمو. وخصصنا الموارد لضمان النجاح في دفع عملائنا خلال هذه الحقبة الصعبة وعززنا قدرتهم خلال هذه الأوقات غير المسبوقة.

مع زيادة عدد الزوار لعام 2022، أظهر قطاعا الضيافة والسياحة زخماً تصاعدياً. وانتقل البنك الأهلي مباشرة لسد الفجوة كشريك مصرفي مفضل ودعم تطوير الفنادق والمجمعات السكنية المخدومة على أساس انتقائي. كما كانت العقارات المملوكة للقطاع الخاص في قطاع العقارات مع العقارات السكنية والتجارية والمتعددة الاستخدامات جزءاً من محفظتنا.

وكجزء من التزام البنك الأهلي بإحياء الثقافة والتراث الثري لدولة قطر ودعم ورعاية العديد من الفعاليات المجتمعية في قطر، فإننا "الشريك المصرفي الحصري" للدورة الثانية من مهرجان كتارا الدولي للخيل العربية، الذي تنظمه مؤسسة الحي الثقافي كتارا. وتعكس مشاركتنا في هذا المهرجان إيمان البنك بمسؤوليته الوطنية في الحفاظ على التراث الثقافي لدولة قطر وتقاليدها من خلال الترويج للخيول الأصيلة في المنصات الوطنية والدولية ودعم تراث الفروسية الغني لدولة قطر وعرضه في جميع أنحاء العالم.

الخدمات المصرفية مع العالم، من أجل قطر

أهداف التنمية المستدامة المستوفاة

الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنى التحتية

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

"إنه لمن دواعي فخر مصرف البنك الأهلي كونه بنكاً محلياً تم إنشاؤه في قطر أن يسعى باستمرار لاجتذاب أصحاب المصلحة والمستثمرين من جميع أنحاء العالم، وإلى استخدام الأسواق الدولية لجلب الاستثمار إلى قطر".

تريفور بيلي - رئيس الخدمات المصرفية الدولية

تم إنشاء قسم الخدمات المصرفية الدولية في البنك الأهلي في عام 2013 ليكون مسؤولاً عن التمويل المستقر للبنك الأهلي بالتضافر مع الخطط الاستراتيجية للبنك الأهلي ولجنة الأصول والخصوم، بالإضافة إلى تطوير وتحسين علاقات البنك الأهلي مع المؤسسات المالية العالمية الرئيسية. كما تم تكليف قسم الخدمات المصرفية الدولية أيضاً بتنسيق المناقشات مع وكالات التصنيف وهو مسؤول عن الإتصال مع أصحاب المصلحة الخارجيين والمستثمرين.

الاستراتيجية

يلتزم قسم الخدمات المصرفية الدولية بإقامة شراكات طويلة الأجل مع البنوك العالمية والمؤسسات المالية والمستثمرين الرئيسيين، وتحقيق الاستقرار في مصادر التمويل، فضلاً عن اتباع نهج استباقي في تلبية المتطلبات التنظيمية المتزايدة.

الآفاق

بالإضافة إلى استمرار دورنا كميسرين للتمويل طويل الأجل والمستقر والحصيف وتمثيل البنك الأهلي في الساحة العالمية، سيواصل قسم الخدمات المصرفية الدولية التزامه الكامل بكسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة الخارجيين والحفاظ عليها وتنميتها. بعد أن جعلنا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أولوية عالية، سيساعد قسم الخدمات المصرفية الدولية داخلياً في مراجعة وتحسين جميع جوانب وظائفنا وعملياتنا وموظفينا لضمان تطوير استراتيجيات شاملة تؤدي إلى تمويل موثوق به ومسؤول ومستدام. ويدرك القسم بوضوح أنه بالنسبة لأصحاب المصلحة الخارجيين، فإن مكانتنا في مجال البيئة والحوكمة البيئية والاجتماعية ستعبرعن القيم التي تدفع أعمالنا والتزامنا بالاحتفاظ بثقتهم بنا كمؤسسة مسؤولة.

الأداء والاستقرار المالي

نموذج العمل والمرونة

يتفهم البنك الأهلي مسؤوليته تجاه تلبية متطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية من التصنيف التنظيمي والمستثمر والإئتماني وحماية البيئة بما يتماشى مع القوانين الوطنية لحماية البيئة. وتمت صياغة استراتيجية البنك الأهلي وتكييفها واستنادها إلى "إستراتيجية فورترس" التابعة لمؤسسة جي. بي. مورغان. المبادئ الأساسية الأربعة للاستراتيجية هي:

1.مبالغ كبيرة من رأس المال
2.التمويل المحدد بأجل لمطابقة الأصول مع الخصوم
3.اختبار الإجهاد لفهم المكان الذي يمكن أن تظهر فيه خسائر غير محتملة ولكنها كبيرة جداً
4.احتياطيات السيولة للأصول التي أصبحت غير سائلة

يهدف نموذج الأعمال إلى تلبية جميع المتطلبات التنظيمية (بما في ذلك الحوكمة) على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف قطر المركزي / هيئة قطر للأسواق المالية / بورصة قطر واللوائح المحلية الأخرى، كما يلبي المتطلبات الدولية مثل بازل، وحوكمة الشركات، والمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، إلخ. جزء من الإستراتيجية هو ضمان النمو المستدام على المدى الطويل لكل خط أعمال من خلال ضمان رأس مال كاف ومستدام لكل منهم للحصول على تصنيف جيد.

مبادرات الرقمنة والتكلفة

يدرك **البنك الأهلي** حقيقة أن مبادرات الحوكمة تمكننا من تجاوز توقعات أصحاب المصلحة الرئيسيين مع المساعدة في خفض التكاليف بشكل كبير. وسيساعد ذلك في ضمان تأثيرات صحية ومتنامية للخط الأعلى والخط السفلي من زيادة كفاءة عملياتنا وفعاليتها.

وقد تولى **البنك الأهلي** العديد من مبادرات الرقمنة، مع التركيز بشكل خاص على دمج التقنيات الحديثة لتعزيز تجربة العملاء، وزيادة الكفاءة والإيرادات وتقليل قاعدة التكلفة.

تمكن هذه المبادرات البنك من تقليل انبعاثات الكربون من خلال تقليل الأعمال الورقية غير الضرورية وتحسين خدمة العملاء إلكترونياً وتحسين الكفاءة في العمليات من خلال التخلص من الأعمال والعمليات اليدوية غير الضرورية. وتأخذ الميزانية في الاعتبار مبادرات الرقمنة المذكورة أعلاه، والمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والمتطلبات التنظيمية الأخرى، وتركز على النمو المستقر والمستدام على المدى الطويل.

التحديات

تتمثل التحديات التي تواجه البنك الأهلي في الوصول إلى التمويل الأخضر الميسور التكلفة (بما في ذلك السندات) في الأسواق المالية العالمية الناشئة ونشرها بشكل مناسب في المبادرات الخضراء والتمويل. ويراقب البنك القضايا والتمويل في جميع أنحاء المنطقة ويهدف إلى الاستفادة من أي فرصة لزيادة التمويل الأخضر في المستقبل.

ويتم تقييم توقعات المستثمرين ووكالات التصنيف بشأن الحوكمة وسيتم تعديل الإفصاحات وإعداد التقارير في المستقبل بناءً على متطلباتهم.

الآفاق

إن البنك الأهلي مهيأ للتحديات والفرص التي تنشأ من مبادرات الحوكمة والمتطلبات التنظيمية. وسينصب التركيز قصير المدى على خفض التكاليف من خلال الرقمنة وتقليل البصمة الكربونية في كافة أقسام وإدارات البنك. وسيتم البحث بنشاط عن التمويل الأخضر والمبادرات الأخرى ومتابعتها في الوقت المناسب.

قيادة الابتكار من خلال الرقمنة

أهداف التنمية المستدامة المستوفاة

الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنى التحتية

الهدف 17: تنشيط الشراكة العالمية لأجل التنمية المستدامة

نريد التركيز على الخدمات المصرفية الرقمية في صميم استراتيجيتنا للابتكار والأعمال حيث تتمتع بمزايا توفير سهولة الوصول والراحة والكفاءة بالإضافة إلى كونها صديقة للبيئة. وهذا يعني رقمنة العملاء والعمليات الداخلية والابتكار في المنتجات والحلول المصرفية الرقمية وكذلك استخدام القنوات الرقمية للتوزيع والتسويق.

"يوفر التحول الرقمي لأعمالنا فرصاً كبيرة للنمو وتحسين الكفاءة. اعتمد البنك نهج "الرقمية أولاً" للمنتجات والخدمات الجديدة. وسيساعد ذلك في إرساء أساس قوي لبيئة عمل خالية من الأوراق، وتحسين تجربة العملاء، وتعزيز مجموعة خدماتنا. لضمان نجاح مشاريع التحول الرقمي لدينا، نحتاج إلى إشراك موظفين من جميع أقسام البنك في كل مرحلة. وتضمن الشمولية ملكية العملية مما يجعل الناس يتقدمون ويأخذون زمام المبادرة للتغلب على العديد من العقبات في هذه الرحلة ".

عبدالعزيز آل خاطر، الرئيس التنفيذي للعمليات

أدى التركيز الرقمي والابتكار للبنوك الأهلية إلى رقمنة العمليات الموجهة للعملاء وكذلك عمليات الموارد البشرية المتعلقة بالموظفين. يتم تعزيز تركيزنا على عملائنا من خلال الابتكار في المنتجات والحلول المصرفية الرقمية وكذلك من خلال مشاركة العملاء في ما يتعلق بعمليات التوزيع والتسويق. يتم دعم هذه المبادرات من خلال إدارة مركز البيانات وغيرها من تحسينات البنية التحتية للتكنولوجيا المتقدمة. وثمة فائدة إضافية تتمثل في خفض استهلاك الكهرباء مما أدى إلى تقليل بصمتنا الكربونية.

الإستراتيجية والنهج

نحن واثقون من أن التحول الرقمي يقدم فرصة لخلق قيمة طويلة الأجل. ويساعد في تحسين كفاءة العمليات، وتقليل وقت تعطل العميل، بحيث يمكننا في النهاية من التخلص من المعاملات الورقية. يجب إعطاء الأولوية لجميع العمليات الورقية وأن تكون مؤتمتة بشكل منهجي وكان قبول هذه العمليات سلساً من قبل العملاء وكذلك الموظفين. لقد أحدث هذا تأثيراً إيجابياً حيث قمنا بتوسيع جهودنا في الرقمنة إلى الموارد البشرية وعمليات الموظفين بالإضافة إلى العمليات الخلفية مثل الدفع للبائعين وقروض الموظفين وما إلى ذلك.

شرع البنك في برنامج طموح للتحول الرقمي يشمل العمليات والعمليات على مستوى البنك (كل من العملاء والداخليين) للتخلص من / تقليل استخدام الورق داخل البنك وفي عمليات العملاء لدينا.

ونعمل على تعظيم مشاركة العملاء من خلال القنوات الرقمية بالإضافة إلى أتمتة عمليات فرع البنك. نعتزم رقمنة 90-100% من عملياتنا بحلول عام 2025، منها ما يقرب من 30-40% من العمليات عبر البنك سيتم تحويلها رقمياً بحلول نهاية عام 2023. ما يقرب من 60 إلى 70% من عمليات عملاء التجزئة لدينا رقمية بالفعل وتوقعنا نقلها إلى 85-90% بحلول عام 2023. في الوقت الحالي، يتم رقمنة 30% من عمليات العملاء من الشركات، ونأمل أن نصل إلى 70-80% العام المقبل من خلال حل الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت والجوال. سيتم أتمتة العمليات الداخلية كثيفة الاستخدام للورق والمتعلقة بأعمال الشركات، مثل مذكرة تقييم الإئتمان والاستفادة بالتوازي مما سيعزز تأثير أجندة الرقمنة الشاملة. بدأت أتمتة عمليات موظفي البنك هذا العام ونأمل أن نرفع مستوى الأتمتة إلى 70-80% بحلول عام 2023.

نحن نتبع نهج "المعاملات الرقمية أولاً" لتجديد وإطلاق منتجات وخدمات جديدة. لقد قمنا بترقية وتحسين تطبيق الخدمات المصرفية للأفراد عبر الإنترنت والجوال العام الماضي من خلال أتمتة العديد من الخدمات التي كان يؤديها العملاء يدوياً من خلال الفروع. وأطلقنا محفظة الهاتف المحمول مع خدمة العملاء الرقمية على متن الطائرة الشاملة وتم التخطيط لتحويل القنوات الرقمية لعملاء الشركات لعام 2023.

أتمتة عمليات الأعمال	
المرحلة الأولى (الربع الأول من 2023)	**المرحلة الثانية**
نظام إدارة الوثائق الإلكترونية التحاق المتعاملين لدى الفروع وتحديثات "اعرف عميلك" أتمتة عمليات أمين الصندوق/الصراف عمليات الشراء الداخلية التقييم الداخلي للموظفين	التحاق المتعاملين عبر الإنترنت وتحديث "اعرف عميلك" تحويل الأموال مذكرة تقييم ائتمان العملاء من الشركات والاستفادة منها مشاريع أتمتة عمليات الفروع الموافقات على قروض الموظفين الداخلية

إدارة الشراء

- تشمل إدارة البائعين، اعتمادات النفقات الرأسمالية / العمليات التشغيلية ومعالجة الفواتير
- ستصبح عملية مؤتمتة بالكامل للموافقات / معالجة الفواتير.

عملية إدارة أداء الموارد البشرية

- تم الترحيل بنجاح إلى منصة سير عمل رقمية

الإلتحاق الرقمي لعملاء التجزئة

- تم التخلص من 70-80% من المعاملات الورقية
- انخفض وقت المعالجة الإجمالي من 3-2 أيام عمل إلى أقل من ساعة واحدة.

كجزء من جهود تحديث مركز البيانات لدينا، لدينا أحدث التقنيات (على سبيل المثال، الافتراضية) لتقليل كل من بصمتنا المادية واستهلاك الطاقة داخل مركز البيانات. كما ركزنا جهودنا في مجال المشتريات على ضمان قيام البنك بشراء أجهزة ومعدات موفرة للطاقة.

تمكين رأس المال البشري لدينا

أهداف التنمية المستدامة المستوفاة

الهدف 3: الصحة الجيدة والعافية

الهدف 4: التعليم الجيد

الهدف 5: التنمية المستدامة المساواة بين الجنسين

الهدف 8: التنمية المستدامة العمل اللائق والنمو الاقتصادي

الهدف 10: الحدّ من اوجه عدم المساواة

"تعمل المؤسسة ضمن أولوياتها على ضمان بيئة عمل محفزة وتشاركية وصحية لموظفينا. وقد جاءت أجندتنا الخاصة برأس المال البشري متماشية مع رؤية قطر الوطنية.

وفي سعيها لتنمية رأس مال بشري موهوب وملتزم، استخدمت إدارة الموارد البشرية مختلف القنوات والأساليب لجذب موظفين قطريين جدد ولتطوير الموظفين الحاليين والاحتفاظ بهم. وخدمة لهذا الغرض، أقمنا علاقات قوية مع الجامعات والمؤسسات التعليمية المحلية ووضعنا خطط التطوير الوظيفي للموظفين من أصحاب الطموح.

وأقيم في 2022 حفل توزيع الجوائز السنوية للخدمة الطويلة في البنك الأهلي الذي نحتفي فيه بالتزام وولاء الموظفين الذين خدموا البنك لفترة طويلة، وقد تولى الرئيس التنفيذي السيد حسن الإفرنجي توزيع الجوائز على الموظفين المستحقين الذي أكملوا 5 و 10 و 15 و 25 و 30 عاماً من الخدمة في البنك. وخلال عام 2022، نجحت الإدارة في إنجاز العديد من مبادرات الأتمتة والتبسيط لتعزيز خدمات الموظفين".

سعد الكعبي - رئيس إدارة الموارد البشرية

يعتبر الموظفون من أهم العناصر المساهمة في نمو البنك وتطوره. وقد بلغ عدد الموظفين اعتباراً من 31 ديسمبر 2022، 382 موظفاً، توزعوا ما بين 136 موظفة و 246 موظفاً. وتركزت استراتيجية إدارة الموارد البشرية لعام 2022 على تطوير رأس المال البشري لدينا. لذا، فقد أولينا اهتماماً خاصاً بإشراك الموظفين. بعد جائحة كوفيد، عملنا على تحسين مشاركة موظفينا وسنعمل على تقديم برامج جديدة لإشراك الموظفين في عام 2023.

وواصلنا التزامنا بتنمية المهارات ورعاية المواطنين القطريين وأبناء المواطنين القطريين بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030. وركزنا على الاحتفاظ بالموظفين من خلال إشراك الموظفين والتدريب والتطوير. ولدينا مجموعة راسخة من سياسات الموارد البشرية وتنظيمات التوظيف وإجراءات التشغيل القياسية التي تتماشى مع أنظمة الموارد البشرية لدولة قطر، والتي تشمل الموافقات على التعيين التنفيذي.

علاوة على ذلك، لا يتسامح البنك مع عمالة الأطفال أو العمل القسري، ولا استغلال الأطفال في أي من عملياته ومنشآته. وتحظر سياسة الموارد البشرية في البنك توظيف المرشحين الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً ويتم تبني هذه السياسة بشكل صارم ضمن عملية التوظيف.

وفي إطار مبادرات البنك الأهلي لدعم وتطوير الباحثين عن عمل القطريين، دخل البنك الأهلي في شراكة مع وزارة العمل وقدم دورات تدريبية صيفية للمواطنين القطريين. كما وقمنا برعاية برنامج "كوادر مالية"، الذي سيبدأ في يناير 2023 في أكاديمية قطر للمال والأعمال لتطوير مهارات خريجي الجامعات وإعدادهم للإنضمام إلى القطاع المالي.

وعززنا نهج التوظيف لدينا لضمان التعيين السلين بحسب مجموعة المهارات الخاصة بكل مرشح. وتوفر عمليات تقييم الأداء لدينا إرشادات في الوقت المناسب لتحسين الأداء وضمان ثقافة الكفاءة بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، نقدم برامج تدريب ومهارات نشطة لبناء القدرات المهنية لموظفينا مع ضمان الصرامة في الإلتزام بالضوابط والتوازنات لمواجهة مخاطر الاحتيال التشغيلي والمالي.

ونظراً للبيئة التنافسية التي نعمل فيها، فإن أولويات رأس المال البشري لدينا محددة جيداً. وهي تشمل التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، وأهداف التقطير المستدامة، واستراتيجيات التدريب والتطوير، والاحتفاظ بالمواهب، والتنوع في مكان العمل، وإدارة التغيير.

التدريب والتطوير

قمنا بتصميم وتنفيذ العديد من برامج التدريب والتطوير بما في ذلك طرق التدريب الإلكترونية والشخصية والمحلية. يتم اختيار الموضوعات التي يتم تناولها بناءً على احتياجات أصحاب المصلحة وتشمل موضوعات مثل الخدمات المصرفية ومكافحة غسيل الأموال وملفات العملاء وأمن المعلومات ومنتجات التجزئة والمبيعات وبناء العلاقات وخدمة العملاء ومعرفة المنتج. علاوة على ذلك، في عام 2022، واصل البنك الأهلي العمل بمنصته التدريبية الناجحة عبر الإنترنت. وتم إطلاق دورات تدريبية للموظفين حول مواضيع مختلفة بما في ذلك الجرائم المالية وأمن المعلومات والتوعية بالمخاطر السيبرانية ومنع الاحتيال.

التحول الرقمي لعمليات الموارد البشرية

أنجز قسم الموارد البشرية في البنك الأهلي مهمة أتمتة عملية إدارة الأداء بالتعاون مع قسم تكنولوجيا المعلومات. يوفر النظام للموظفين والمديرين التنفيذيين منصة رقمية بسيطة و"سهلة الاستخدام" لتحديد الأهداف في بداية العام، وإجراء مراجعات منتصف العام، وإكمال تقييم نهاية العام عبر الإنترنت بكفاءة وفي الوقت المناسب.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل قسم الموارد البشرية على أتمتة عملية إدارة الإقراض والتي من المتوقع أن يتم إطلاقها بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2023. علاوة على ذلك، اعتمدت الموارد البشرية خططاً لأتمتة العمليات التشغيلية للموارد البشرية إلى جانب أتمتة عملية الموافقة على التدريب في نفس العام.

التقطير

تماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030، يخصص البنك الأولوية للمواطنين القطريين ولأبناء القطريين عند اتخاذ قرارات التوظيف والتدريب والتعويض. ونحرص على الاستثمار في كفاءات المواطنين القطريين من أجل تحقيق المستويات المطلوبة من التطوير المهني. وبصفتنا بنكاً قطرياً محلياً، سنواصل تعزيز المواهب المحلية وزيادة مستويات التقطير. وقد تجاوز مستوى التقطير لدينا في عام 2022 نسبة 26%.

التدقيق الخارجي

اجتاز قسم الموارد البشرية بنجاح عدداً من عمليات التدقيق من قبل مدققين خارجيين معينين من قبل البنك، استعرضت متطلبات إطار إعداد التقارير، والجوانب المالية لوظائف كشوف رواتب الموارد البشرية في البنك الأهلي، وضوابط نظام الموارد البشرية، والأمن الكافي وجودة البيانات لضمان أن القسم أو الإدارة تلبي احتياجاتها الحكومية وتستوفي الاشتراطات التنظيمية

بموجب قانون العمل ولوائح مصرف قطر المركزي، ولضمان الجودة والإلتزام والفعالية لرأس المال البشري في البنك.

برامج التكريم

في عام 2022، قام البنك الأهلي بتكريم وتقدير 58 موظفاً على خدمتهم الطويلة وولائهم والتزامهم تجاه البنك خلال حفل توزيع جوائز الخدمة الطويلة السنوي، حيث قام السيد حسن الإفرنجي بتسليم شهادات التقدير إلى المستحقين.

أداء البنك

مؤشرات الأداء الرئيسية	2022	2021	2020	2019
متوسط ساعات التدريب لكل موظف	**10**	6	3	7
معدل دوران الموظفين (٪)	**7.85**	9.48	17	7
الأجور والمزايا المخصصة للموظفين	**151**	150	153	154
معدل التوطين (٪)	**26.40**	26.54	26.60	22.70
عدد المظالم المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان التي تم رفعها ومعالجتها وحلها	**0**	0	0	0
العدد الإجمالي للإصابات والحوادث المميتة (متعاقدون)	**0**	0	0	0
إجمالي عدد الإصابات والحوادث المميتة (موظفون ومتعاقدون)	**0**	0.10	0	0
إجمالي عدد الإصابات والحوادث المميتة (موظفون)	**0**	0.10	0	0
إجمالي القوى العاملة (بنظام مكافئ الدوام الكامل)	**382**	380	375	418
النساء في القوى العاملة (٪)	**35.66**	35.26	35	33
الإفصاح والإلتزام بسياسة حقوق الإنسان؟ نعم/لا	**نعم**	نعم	نعم	نعم

تمكين المجتمع

أهداف التنمية المستدامة المستوفاة

الهدف 4: التعليم الجيد

الهدف 8: التنمية المستدامة العمل اللائق والنمو الاقتصادي

مؤشرات الأداء الرئيسية لإعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة بحسب بورصة قطر
العمل المجتمعي
المشتريات المحلية
مدونة السلوك الخاصة بالموردين

البنك الأهلي عنصر أساسي من المجتمع القطري ويلتزم بمسؤوليته الاجتماعية تجاه هذا المجتمع. كان البنك نشطاً في المساهمة في رفاهية المجتمع والناس وفي الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة. تم تصميم برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات للبنك الأهلي لدعم رؤية قطر الوطنية 2030 وتنمية الأفراد وكذلك مجتمعنا.

نحن في البنك الأهلي نؤمن بأن كوننا شركة مواطنة مسؤولة هو جزء أساسي من أعمالنا. لهذا السبب قمنا بتنفيذ مجموعة من برامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تهدف إلى إحداث تأثير إيجابي على موظفينا وعملائنا ومساهمينا ومجتمعنا.

خلال عام 2022، واصل البنك مهمته في دعم المجالات الرئيسية التي تساهم في زيادة الوعي العام، مع تقديم الدعم الشخصي والمالي.

والتزاماً بالاستدامة، كان البنك الأهلي حريصاً على تقديم أفضل المبادرات لأنه يضع الإلتزام البيئي والاجتماعي والحوكمة في صميم استراتيجيته. ولهذه الغاية، قدمت خارطة طريق لمبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي ستعزز التزام البنك بالتنمية المستدامة في السنوات القادمة.

استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات: دعم المجتمع المحلي من خلال المساهمات الخيرية

نحن في البنك الأهلي نؤمن بأن الجميع، بغض النظر عن قدرتهم، يستحقون الفرصة لعيش حياة ذات معنى. وبالتالي، فإن أحد الجوانب المهمة في استراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية للشركات هو دعم المجتمع المحلي من خلال التبرعات والمساهمات الخيرية. وتشمل بعض البرامج التي يدعمها البنك:

- التبرع للجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة لمبادرات متعلقة بشهر رمضان.
- التبرع لجمعية الهلال الأحمر القطري لمساعدة وتمكين الأفراد والمجتمعات المحتاجة بغض النظر عن موطنهم الأصلي.
- الشراكة مع الجمعية القطرية للسرطان للتوعية بالمرض وأسبابه والوقاية منه وتشخيصه وعلاجه كجزء من شهر التوعية بسرطان الثدي.
- دعم مركز الشفلح لتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل اندماجهم في المجتمع.

كما نظم البنك حملة للتبرع بالدم بالشراكة مع مؤسسة حمد الطبية للمساعدة في دعم بنك الدم في قطر وزيادة الوعي بأهمية التبرع بالدم.

وتقديراً لجهود موظفينا حتى 31 ديسمبر 2022، قام البنك بتكريم 58 موظفاً على سنوات خدمتهم في البنك، حيث أقام احتفالاً تكريمياً للموظفين الذين خدموا البنك لفترة طويلة تقديراً لإلتزامهم ومساهمتهم الشخصية في مسيرة نجاح البنك.

إيماناً بمسؤوليتنا الوطنية في المحافظة على الإرث الثقافي والتقاليد القطرية العريقة، قام البنك مرة أخرى بدعم مهرجان كتارا الدولي للخيل العربية فكان الراعي المصرفي الحصري للفعالية. ونهدف بكل فخر إلى أن نكون باستمرار في قلب المجتمع، ونسعى جاهدين للحفاظ على ثقافتنا وشغفنا للاحتفال بإرث الفروسية التاريخي.

عمليات الشراء المستدامة

يمتد التزامنا بالاستدامة ليطال كامل سلسلة التوريد. حيث يعتمد البنك نظام مشتريات مستدام يدعم الموردين المحليين ويضمن خيارات الشراء المستدامة بما في ذلك استخدام المواد ذات الأثر البيئي المنخفض. ولدينا عملية دفع عادلة وشفافة، ونختار دائماً مصادر المواد المستدامة. تماشياً مع إرشادات بورصة قطر الخاصة بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، فإننا نضمن الإنفاق على الموردين المحليين. في السنة المشمولة بالتقرير، تم الحصول على 76.92% من المواد محلياً.

نحن حالياً بصدد تنفيذ نظام خاص بإدارة عمليات الأعمال من شأنه أن يساعدنا في تعزيز عملية الشراء مما يؤدي إلى تقليل استخدام الورق إلى جانب تحقيق كفاءة العمليات. سيؤدي ذلك أيضاً إلى تمكين سير عمل واضح وأكثر دقة وتسهيل المتابعة. كما أنه سيجعل آلية التتبع أكثر فعالية.

مؤشرات الأداء الرئيسية	2022	2021	2020	2019
الأرباح قبل الضرائب المستثمرة في المجتمع (%)	**2.50**	2.50	2.50	2.50
الإنفاق على الموردين المحليين (%)	**76.92**	77	61	49
هل تحظر الشركة استخدام عمالة الأطفال أو العمل القسري في جميع مراحل سلسلة التوريد؟ نعم/لا	**نعم**	نعم	نعم	نعم

المسؤولية البيئية

أهداف التنمية المستدامة المستوفاة

الهدف 15: الحياة على البرّ

الهدف 13: العمل لأجل المناخ

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

مؤشرات الأداء الرئيسية للاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة بحسب بورصة قطر	
• السياسة البيئية	• انبعاثات الكربون وغازات الدفيئة
• التأثيرات البيئية	• مصدر الطاقة الأساسي
• استهلاك الطاقة	• ادارة المياه
• كثافة الطاقة	• إدارة المخلفات

يتفهم البنك الأهلي مسؤوليته تجاه حماية البيئة. ثمة جهود مركزة لتطوير أنظمتنا لكي تتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030. وتأتي هذه الجهود مدعومة بالسياسة البيئية للبنك الأهلي التي وافق عليها مجلس الإدارة. ونسعى جاهدين لتعميق وعي الموظفين بالبيئة.

كما ويلتزم البنك الأهلي بتقليل تأثير أنشطتنا وعملياتنا على البيئة والمناخ. حيث نقوم بتقييم التأثير المباشر لأعمالنا على الكوكب لتحديد مجالات تركيزنا. وتشمل الأولويات البيئية الرئيسية للبنك الأهلي كفاءة الطاقة وإدارة المياه والنفايات وتقليل تأثير المناخ. وتم اتخاذ عدة مبادرات من قبل البنك للعمل بشكل منهجي على تحقيق هذه الأولويات.

الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة

تأتي مساهمة البنك الأهلي في انبعاثات غازات الدفيئة من استهلاك الكهرباء الذي يتم الحصول عليه من الشبكة الوطنية. تعمل قطر على زيادة استخدامها للغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء وهو أنظف وقود أحفوري وذلك ضمن رؤية قطر الوطنية 2030. وقد ساعدنا ذلك أيضاً في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، بالإضافة إلى مبادرات كفاءة الطاقة التي اتخذناها. وتشمل هذه أضواء أل إي دي، وأجهزة استشعار المؤقت، وأنظمة إدارة المباني، إلخ.

ونلتزم بشكل صارم بخطة استهلاك الطاقة اليومية والأسبوعية، خاصةً بالنسبة لتكييف الهواء مما ساعد في تقليل استهلاكنا الكلي للطاقة. نفذ البنك الأهلي الصيانة الوقائية المخططة لمعداته المستهلكة للطاقة في عام 2021 مما أدى إلى انخفاض كبير في إجمالي استهلاك الطاقة لدينا لكل موظف. علاوة على ذلك، قام البنك الأهلي بتحليل استهلاك الطاقة التاريخي ومساهمة الاستخدام النهائي لتحديد مجالات إهدار الطاقة. أدى تعديل نقاط ضبط ترموستات مكيف الهواء بناءً على الموسم وساعات العمل القصوى / الخطية إلى توفير الطاقة.

وتأثر استهلاك الطاقة في عام 2021 بسبب ظروف التشغيل الفريدة بسبب جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، بالنظر إلى ظروف العمل المعتادة، تم تقليل كثافة الطاقة والانبعاثات لدينا بسبب هذه المبادرات.

	2022	2021	2020	2019
الطاقة المستخدمة (جيجا جول لكل موظف)*	**41.51**	30.91	50.92	45.04
إجمالي كمية الطاقة المستخدمة (جيجا جول)	**15,860.09**	11,839.04	21,081.03	19,164.64
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	**1,906**	1,423	4,575	4,159

*قمنا بتضمين موظفين بدوام كامل بالإضافة إلى القوى العاملة التعاقدية بما في ذلك فرق إدارة المرافق والأمن للوصول إلى الطاقة المستخدمة لكل موظف (كثافة الطاقة).

الماء

تعتبر المياه من الموارد الطبيعية النادرة في قطر. تظل مياه البحر المحلاة المصدر الرئيسي لمياه الشرب في قطر والتي تعد أيضاً مساهماً غير مباشر مهماً في انبعاثات غازات الدفيئة. لذلك فإن الحفاظ على المياه له أهمية كبيرة بالنسبة للبنك الأهلي.

وقد ركز البنك الأهلي على الحفاظ على المياه وإعادة تدوير / إعادة استخدام المياه الرمادية في مبنى المكاتب والبنية التحتية المرتبطة به. ونفذ البنك الأهلي نظام ترشيد إمداد المياه وأوقف تسرب المياه. ويتم تحسين توفير المياه بشكل أكبر عن طريق تركيب أجهزة تهوية في الحنفيات وإعادة ضبط مستوى تعبئة المياه في خزانات تدفق المياه (تقليل بنسبة 10%). يقتصر الري في منطقة المناظر الطبيعية على الصباح الباكر وساعات المساء المتأخرة لتجنب فقدان المياه الناتج عن التبخر. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في استهلاك المياه في عام 2021 واستمر هذا الاتجاه في عام 2022.

	2022	2021	2020	2019
إجمالي استخدام المياه (م3)	**6971.62**	8,361.00	17,789.30	15,845.90

المخلّفات

يعتبر مبنى المكاتب، إلى جانب البنية التحتية الخدمية الأخرى، المصدر الرئيسي لتوليد النفايات الصلبة. ويخطط البنك الأهلي لتنفيذ العديد من عمليات فصل النفايات. سيتم تحويل النفايات المعزولة القابلة لإعادة التدوير إلى مرافق إعادة التدوير. وتساعد إعادة تدوير النفايات في الحفاظ على الموارد الطبيعية البكر.

وقد كثف البنك الأهلي تركيزه على الحد من إنتاج النفايات من خلال استخدام أكثر فعالية للموارد. شهد إنتاج النفايات في عامي 2021 و 2022 زيادة بسبب الحجم الكبير لعمليات التجديد وتوليد النفايات ذات الصلة عبر مكاتب وفروع البنك الأهلي.

	2022	2021	2020	2019
إجمالي النفايات المنتجة (كجم)	**94344.50**	111,405	48,336	70,034

05
البيانات المالية الختامية

البنك الأهلي (ش.م.ع.ق)

البيانات المالية الموحدة
كما في 31 ديسمبر 2022

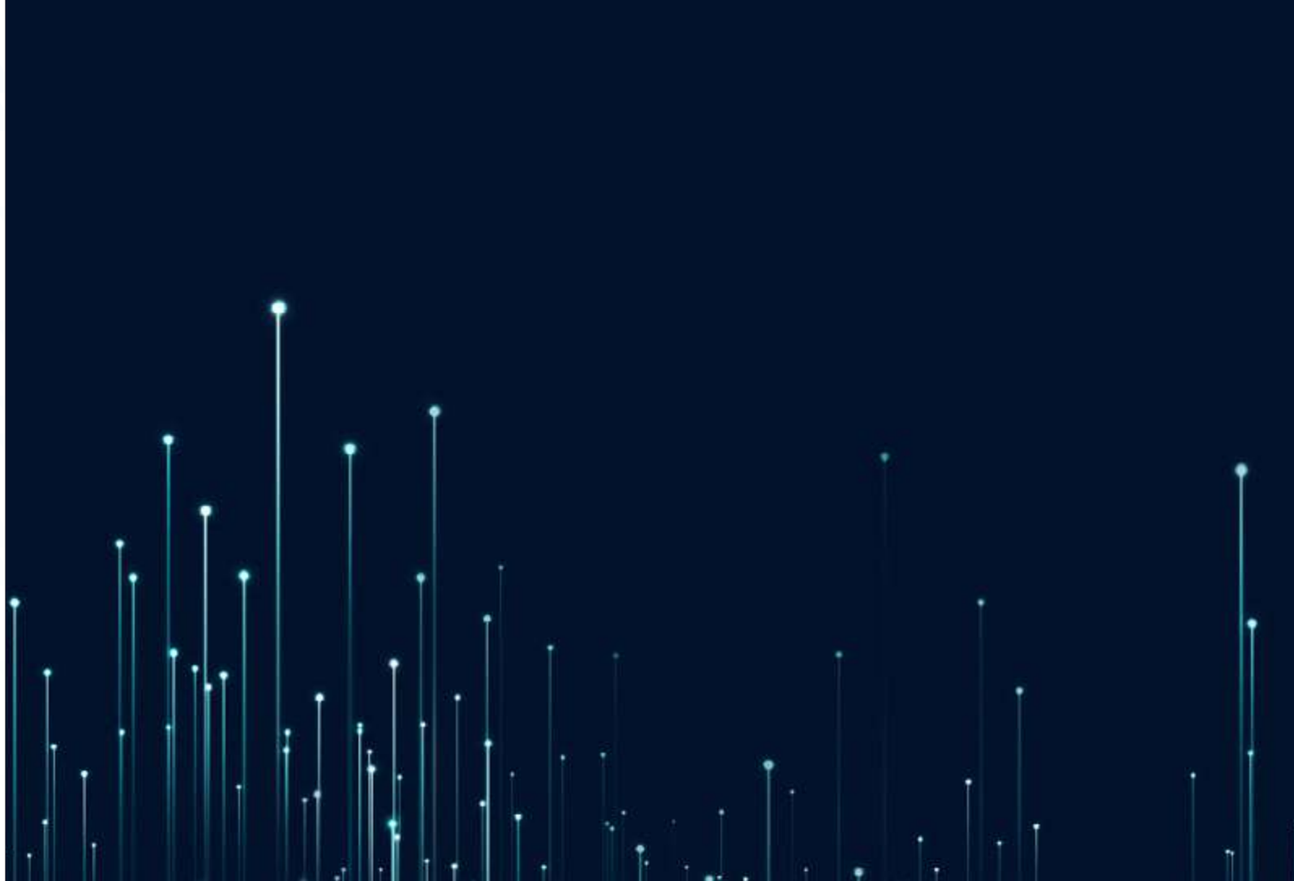

المحتويات

البيانات المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل	96 – 99
بيان المركز المالي الموحد	100
بيان الدخل الموحد	101
بيان الدخل الشامل الموحد	102
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	102 - 103
بيان التدفقات النقدية الموحد	104
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	105 - 164

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين، البنك الأهلي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة للبنك الأهلي (ش.م.ع.ق) ("البنك") وشركاته التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2022، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2022، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ("ISAs"). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة "مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة". ووفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) ("IESBA Code")، فإننا كيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمتطلبات المهنية الواجبة في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق

إن الأمور الهامة حول أعمال التدقيق، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأيا منفصلا بشأن هذه الامور. وفيما يلي بيان بكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة "مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا، بما فيها ما يتعلق بهذه الأمور. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى تعزيز تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. كما تُوفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

أمور التدقيق الهامة	كيفية معالجة أمور التدقيق الهامة خلال أعمال التدقيق
انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء	
نظراً لطبيعة استخدام التقديرات عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف، فهنالك مخاطر بأن تكون مبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة غير دقيقة. تشمل المسائل الهامة التي تم فيها استخدام التقديرات ما يلي: 1. تحديد التعرضات ذات الانخفاض الهام في جودة الائتمان؛ 2. الافتراضات المستخدمة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل المركز المالي للأطراف الأخرى، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، والمتغيرات المستقبلية للاقتصاد الكلي، إلخ؛ و 3. ضرورة تطبيق تراكبات إضافية (overlays) لتعكس عوامل خارجية حالية أو مستقبلية قد لا يشملها نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. يعد تحديد مدى كفاية مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلف من المسائل الهامة الخاضعة لتقدير الإدارة. تتطلب لوائح مصرف قطر المركزي أن تقوم البنوك بتقدير مخصص انخفاض القيمة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام لوائح مصرف قطر المركزي ذات الصلة. يعرض الإيضاحين 10 و 4(ب)(6) للبيانات المالية الموحدة تفاصيل حول انخفاض قيمة القروض والسلف. نظراً للحجم المادي للقروض والسلف المقدمة للعملاء، واستخدام التقديرات في تحديد مؤشرات انخفاض القيمة، وعدم اليقين حول التقديرات المستخدمة لقياس مخصصات انخفاض القيمة، فإننا نعتبر هذه المسألة من أمور التدقيق الهامة.	**تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي:** • اطّلعنا على سياسة انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الخاصة بالمجموعة وقمنا بتقييم مدى الامتثال لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. • قمنا بتقييم معايير الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان (SICR) المطبقة من قبل المجموعة وأساس تصنيف التعرضات بالمراحل المختلفة في ضوء تأثيرات جائحة كوفيد-19 وإجراءات الدعم المختلفة المقدمة من قبل مصرف قطر المركزي. قمنا باختيار عينة من التعرضات وفحصنا تطبيق المجموعة لمعايير الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان عليها لتقييم الحركة بين المراحل المختلفة. • قمنا بتقييم المتغيرات الاقتصادية المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة من خلال مقارنة عينات منها مع الأدلة الداعمة، حيثما انطبق ذلك، وتقييم مدى معقولية التغييرات التي أجريت على السيناريوهات الاقتصادية لتعكس تأثير جائحة كوفيد-19. • فيما يتعلق باحتمالية عدم الانتظام (PD) المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، قمنا بما يلي: - تقييم احتماليات عدم الانتظام خلال الدورة (TTC PDs) من خلال فحص عينة من التعرضات ومقارنتها بالأدلة الداعمة ومنهجية المعيار الدولي للتقارير المالية 9. - اختيار عينة من التعرضات وفحص امكانية تحويل احتماليات عدم الانتظام خلال الدورة (TTC PDs) إلى احتمالات عدم انتظام في نقطة زمنية معينة (PIT PDs). • فحصنا طريقة احتساب الخسارة بافتراض عدم الانتظام (LGD) المستخدمة من قبل المجموعة في معالجتها المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة. • قمنا بتقييم طريقة المحاسبة وفقاً للنموذج عن طريق إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس العينة. • قمنا بتقييم مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلف المنخفضة بشكل فردي (المرحلة 3) وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بدراسة وتقييم وفحص الضوابط المتعلقة بإنشاء المعاملات الائتمانية والمراقبة والتسوية، وضوابط احتساب مخصصات انخفاض القيمة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2022

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشي بصورة مادية مع البيآنات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ("IFRSs") وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك الإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها، أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تقوم دائما بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وينظر فيها كأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة التقديرات المهنية ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ، والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تحديد الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة.

- مراجعة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقي بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية للمؤسسات أو الأنشطة التجارية للمجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة، ونبقى نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة بشأن الاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور الأخرى قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك تقديم الإجراءات المتخذة لتجنب المخاطر والإجراءات الوقائية المطبقة، عند الضرورة.

ومن خلال الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، نحدد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناءً عليه نعتبرها أمور التدقيق الهامة، ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الافصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الافصاح العلني عن أحد الأمور في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا، لم تقع خلال السنة المالية أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقاً بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قد يكون لها تأثير سلبي مادي على المركز المالي للمجموعة أو أدائها المالي.

عن إرنست ويونغ
زيـــــاد نـــــــــادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 258
الدوحة في 6 فبراير 2023

البنك الأهلي (ش.م.ع.ق) | بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر 2022

	إيضاحات	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	8	**1,806,925**	2,443,372
مستحقات من البنوك	9	**3,768,484**	3,000,793
قروض وسلف مقدمة لعملاء	10	**34,032,233**	33,569,570
استثمارات مالية	11	**8,339,404**	8,613,458
عقارات ومعدات	12	**230,186**	235,178
موجودات أخرى	13	**398,169**	230,149
إجمالي الموجودات		**48,575,401**	48,092,520
المطلوبات			
مبالغ مستحقة للبنوك والمصرف المركزي	14	**3,988,316**	3,248,848
ودائع عملاء	15	**28,953,683**	27,924,919
سندات دين	16 (أ)	**5,481,161**	7,315,373
قروض أخرى	16 (ب)	**1,459,508**	1,092,837
مطلوبات أخرى	17	**717,875**	825,929
إجمالي المطلوبات		**40,600,543**	40,407,906
حقوق الملكية			
رأس المال	18 (أ)	**2,551,146**	2,429,663
الإحتياطي القانوني	18 (ب)	**1,940,379**	1,863,200
إحتياطي المخاطر	18 (ج)	**753,108**	753,108
إحتياطي القيمة عادلة	18 (د)	**(45,533)**	8,587
الأرباح المدورة		**1,683,758**	1,538,056
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك		**6,882,858**	6,592,614
الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي	19	**1,092,000**	1,092,000
حقوق الملكية		**7,974,858**	7,684,614
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**48,575,401**	48,092,520

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في 16 يناير 2023 ووقعها بالنيابة عنه كل من:

الشيخ/ فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

حسن أحمد الافرنجي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

البنك الأهلي (ش.م.ع.ق) | بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاحات	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
إيرادات فوائد	20	**2,060,324**	1,720,171
مصروفات فوائد	21	**(783,817)**	(640,987)
صافي إيرادات الفوائد		**1,276,507**	1,079,184
إيراد رسوم وعمولات	22	**171,289**	182,308
مصاريف رسوم وعمولات		**(4,772)**	(7,681)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات		**166,517**	174,627
ربح من صرف عملات أجنبية - بالصافي	23	**59,509**	51,416
صافي (خسارة) / ربح من استثمارات مالية	24	**(8,381)**	38,114
إيرادات تشغيلية أخرى	25	**3,880**	4,012
صافي الإيرادات التشغيلية		**1,498,032**	1,347,353
تكاليف موظفين	26	**(177,619)**	(178,004)
استهلاك	12	**(30,104)**	(30,280)
صافي استرداد خسارة انخفاض قيمة استثمارات مالية		**611**	1,490
صافي خسارة انخفاض قيمة قروض وسلف مقدمة لعملاء		**(386,803)**	(303,638)
صافي (انخفاض القيمة) / استرداد قيمة موجودات مالية أخرى		**(3,817)**	5,556
مصروفات أخرى	27	**(128,512)**	(129,011)
		(726,244)	(633,887)
ربح السنة		**771,788**	713,466
العائد على السهم (ريال قطري)	28	**0.285**	0.271

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

البنك الأهلي (ش.م.ع.ق) | بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاحات	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
ربح السنة		**771,788**	713,466
(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى للسنة:			
بنود يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:			
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	18 (د)	**(54,120)**	8,332
صافي خسارة محققة من أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	18 (د)	**-**	(125)
(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى للسنة		**(54,120)**	8,207
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**717,668**	721,673

	إيضاحات	رأس المال ألف ريال قطري	إحتياطي قانوني ألف ريال قطري	إحتياطي مخاطر ألف ريال قطري	إحتياطي قيمة عادلة ألف ريال قطري	أرباح مدورة ألف ريال قطري	إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك ألف ريال قطري	أدوات مؤهلة لرأس المال الإضافي ألف ريال قطري	إجمالي حقوق الملكية ألف ريال قطري
الرصيد كما في 1 يناير 2022		2,429,663	1,863,200	753,108	8,587	1,538,056	6,592,614	1,092,000	7,684,614
إجمالي الدخل الشامل للسنة:									
ربح السنة		-	-	-	-	771,788	771,788	-	771,788
خسائر شاملة أخرى		-	-	-	(54,120)	-	(54,120)	-	(54,120)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	-	(54,120)	771,788	717,668	-	717,668
محوّل إلى الإحتياطي القانوني	18 (ب)	-	77,179	-	-	(77,179)	-	-	-
محوّل إلى صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية	33	-	-	-	-	(19,295)	(19,295)	-	(19,295)
مساهمات من وتوزيعات لمالكي حقوق الملكية:									
إصدار أسهم منحة	18 (أ)	121,483	-	-	-	(121,483)	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة	18 (هـ)	-	-	-	-	(364,449)	(364,449)	-	(364,449)
إجمالي المساهمات والتوزيعات لمالكي حقوق الملكية		121,483	-	-	-	(485,932)	(364,449)	-	(364,449)
توزيعات أرباح مدفوعة لأدوات شريحة رأس المال الأولى	19	-	-	-	-	(43,680)	(43,680)	-	(43,680)
الرصيد في 31 ديسمبر 2022		**2,551,146**	**1,940,379**	**753,108**	**(45,533)**	**1,683,758**	**6,882,858**	**1,092,000**	**7,974,858**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

البنك الأهلي (ش.م.ع.ق) | بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاحات	رأس المال ألف ريال قطري	إحتياطي قانوني ألف ريال قطري	إحتياطي مخاطر ألف ريال قطري	إحتياطي قيمة عادلة ألف ريال قطري	أرباح مدورة ألف ريال قطري	إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك ألف ريال قطري	أدوات مؤهلة لرأس المال الإضافي ألف ريال قطري	إجمالي حقوق الملكية ألف ريال قطري
الرصيد كما في 1 يناير 2021		2,429,663	1,791,853	753,108	380	1,300,063	6,275,067	-	6,275,067
إجمالي الدخل الشامل للسنة:									
ربح السنة		-	-	-	-	713,466	713,466	-	713,466
ايرادات شاملة أخرى		-	-	-	8,207	-	8,207	-	8,207
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	-	8,207	713,466	721,673	-	721,673
محوّل إلى الإحتياطي القانوني	18 (ب)	-	71,347	-	-	(71,347)	-	-	-
محوّل إلى صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية	33	-	-	-	-	(17,837)	(17,837)	-	(17,837)
مساهمات من وتوزيعات لمالكي حقوق الملكية:									
توزيعات أرباح مدفوعة	18 (هـ)	-	-	-	-	(364,449)	(364,449)	-	(364,449)
إجمالي المساهمات والتوزيعات لمالكي حقوق الملكية		-	-	-	-	(364,449)	(364,449)		(364,449)
إصدار أدوات شريحة رأس المال الأولى	19	-	-	-	-	-	-	1,092,000	1,092,000
توزيعات أرباح مدفوعة لأدوات شريحة رأس المال الأولى	19	-	-	-	-	(21,840)	(21,840)	-	(21,840)
الرصيد في 31 ديسمبر 2021		**2,429,663**	**1,863,200**	**753,108**	**8,587**	**1,538,056**	**6,592,614**	**1,092,000**	**7,684,614**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

	إيضاحات	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**771,788**	713,466
تعديلات للبنود التالية:			
صافي خسارة انخفاض قيمة قروض وسلف لعملاء		**386,803**	303,638
صافي استرداد خسارة انخفاض قيمة استثمارات مالية		**(611)**	(1,490)
صافي خسارة / (رد) انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى		**3,817**	(5,556)
استهلاك	12	**30,104**	30,280
صافي خسارة / (ربح) من استثمارات مالية	24	**17,485**	(33,033)
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**1,209,386**	1,007,305
التغير في أرصدة مستحقة من المصرف المركزي		**(21,442)**	(45,045)
التغير في أرصدة مستحقة من البنوك		**(309,400)**	-
التغير في قروض وسلف لعملاء		**(849,466)**	(360,518)
التغير في موجودات أخرى		**(168,019)**	105,210
التغير في أرصدة مستحقة إلى بنوك والمصرف المركزي		**739,469**	(1,372,008)
التغير في ودائع عملاء		**1,028,764**	984,357
التغير في مطلوبات أخرى		**(130,553)**	18,446
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		**1,498,739**	337,747
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات مالية		**(1,443,530)**	(2,330,744)
متحصلات من بيع أو استحقاق استثمارات مالية		**1,646,589**	833,965
شراء عقارات ومعدات	12	**(25,112)**	(13,673)
صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		**177,947**	(1,510,452)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
صافي سداد قروض وأدوات دين أخرى		**(1,467,542)**	(515,980)
إصدار أدوات شريحة رأس المال الأولى		**-**	1,092,000
توزيعات أرباح مدفوعة		**(364,449)**	(364,449)
توزيعات أرباح مدفوعة لأدوات شريحة رأس المال الأولى		**(43,680)**	(21,840)
صافي النقد (المستخدم في) /من الأنشطة التمويلية		**(1,875,671)**	189,731
صافي النقص في النقد وما في حكمه		**(198,985)**	(982,974)
النقد وما في حكمه كما في 1 يناير		**4,185,176**	5,168,150
النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر	30	**3,986,191**	4,185,176
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح			
فوائد مستلمة		**1,993,006**	1,745,960
فوائد مدفوعة		**748,479**	619,451
توزيعات أرباح مستلمة		**9,104**	5,081

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

1. الكيان الصادر عنه التقرير

تم تأسيس البنك الأهلي ش.م.ع.ق ("البنك" أو "الشركة الأم") في دولة قطر عام 1983 كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري رقم 40 لسنة 1983. رقم السجل التجاري للبنك هو 8989. العنوان المسجل للبنك هو شارع سحيم بن حمد في منطقة السد (ص ب 2309 في مدينة الدوحة في دولة قطر). تتكون البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 من البنك وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعاً ("المجموعة") ومنفردين ("شركات المجموعة")). تزاول المجموعة بشكل رئيسي الأعمال المصرفية للشركات والأفراد وأنشطة الوساطة ولها 14 فرعاً في قطر.

الشركات التابعة الأساسية للبنك هي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	رأس مال الشركة	أنشطة الشركة	نسبة الملكية 2022	نسبة الملكية 2021
شركة الأهلي للوساطة ذ.م.م. (سجل تجاري رقم 47943)	قطر	50 مليون ريال قطري	الوساطة	**100**	100
البنك الأهلي القطري للتمويل المحدود	جزر كايمان	1 دولار أمريكي	إصدار سندات الدين	**100**	100

2. أساس الإعداد

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادّرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية (IASB).

أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء البنود الهامة التالية المدرجة ضمن بيان المركز المالي الموحد والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- المشتقات؛
- الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة الوظيفية للشركة الأم. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال.

استخدام الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وقانون الشركات التجارية القطري للتقارير المالية ومن الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها بشكل دائم. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم وصف المعلومات عن المجالات الهامة للشكوك حول التقديرات والأحكام الأساسية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة تحت إيضاح 5.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل ثابت على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة.

(أ) أساس التوحيد

(1) الشركة التابعة
تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك الأهلي ش.م.ع.ق وشركاته التابعة. الشركة التابعة هي شركة مستثمر فيها تسيطر عليها المجموعة. يتم إدراج البيانات المالية للشركة التابعة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ بداية السيطرة وإلى تاريخ توقف تلك السيطرة.

تسيطر المجموعة على شركة مستثمر فيها إذا كانت لها صلة بإيراداتها أو لديها حق في إيرادات متنوعة من إرتباطها بالشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على هذه الإيرادات من خلال سلطتها على الشركة المستثمر فيها.

تتماشى السياسات المحاسبية للشركات التابعة مع السياسات المحاسبية التي تتبعها المجموعة.

(2) المعاملات المستبعدة عند التوحيد
يتم استبعاد الأرصدة والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة الناشئة من التعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة المكاسب غير المحققة ولكن فقط إلى الحد الذي لا يوجد فيه انخفاض في القيمة.

(ب) العملة الأجنبية

المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية
يتم تحويل التعاملات بعملات أجنبية أو تلك التي تتطلب السداد بعملة أجنبية إلى العملات الوظيفية الخاصة بالعمليات بمعدلات الصرف السائدة في تواريخ المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية في تاريخ التقرير إلى العملة الوظيفية باستخدام معدلات الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام معدل الصرف في تاريخ المعاملة.

يتم الإعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية ضمن الربح أو الخسارة.

عند التوحيد، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية إلى عملة عرض التقرير بسعر الصرف الفوري السائد في تاريخ التقرير ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بتلك العمليات بأسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ المعاملات.

(ج) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(1) الإعتراف والقياس المبدئي
تعترف المجموعة مبدئياً بالقروض والسلف لعملاء والمستحق من وإلى بنوك وودائع العملاء وشهادة الودائع والأوراق التجارية وسندات الدين ومديونيات أخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. إن جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى يتم الإعتراف بها مبدئياً في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة.

(2) التصنيف
عند الإعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي باعتبار قياسه: بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس أصل الدين المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشروط التالية ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الإحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى فقط في حال استوفى الشروط التالية ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الإحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

عند الإعتراف المبدئي بالاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للمجموعة بشكل غير قابل للإلغاء أن تختار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الإيرادات الشاملة الأخرى. وهذا الاختيار يتم على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة من خلال الربح والخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة أن تحدد بشكل لا رجعة فيه أصلاً مالياً يفي بخلاف ذلك بالمتطلبات الواجب قياسها بالتكلفة المطفأة أو عن القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما في الربح والخسارة إذا كان ذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

تقييم نموذج الأعمال
تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ من خلاله بالأصل المالي على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات الخاصة بذلك إلى الإدارة. وتشمل المعلومات قيد الدراسة ما يلي:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإعداد تقرير بذلك إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية..

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو غير محتفظ بها سواء لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات مقتصرة على أصل الدين والفائدة
لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل الدين" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. ويتم تعريف "الفائدة" على أنها الثمن المقابل للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل الدين القائم وذلك خلال مدة معينة من الزمن ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات مقتصرة على أصل الدين والفائدة، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شرط تعاقدي قد يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند إجراء التقييم، تأخذ المجموعة في الإعتبار الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية والمبالغ المدفوعة مقدماً وأحكام التمديد والأحكام التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات وميزات محددة والتي تعمل على تعديل المقابل للقيمة الزمنية للنقود. أما الأدوات التي لا تحقق مفهوم المدفوعات المقتصرة على أصل الدين والفائدة فسوف يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إعادة تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية
لا يقوم البنك بإعادة تصنيف موجوداته المالية بعد الإعتراف المبدئي بها إلا في الفترة التي تلي تغيير المجموعة لنموذج أعمالها الخاص بإدارة الموجودات المالية. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. المطلوبات المالية لا يعاد تصنيفها أبداً.

(3) إلغاء الاعتراف
تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل أساسي، أو أنها لا تقوم بالتحويل ولا تحتفظ بشكل أساسي بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. ويتم الاعتراف بأي فائدة في الموجودات المالية المحولة والتي تكون مؤهلة لإلغاء الاعتراف بها والتي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كأصل أو التزام منفصل. يتم إدراج أي فائدة في أصل مالي محول يكون مؤهلا لإلغاء الاعتراف به والذي يتم إنشاؤه أو الاحتفاظ به من قبل المجموعة كأصل او التزام منفصل. عند الغاء الاعتراف بأحد الموجودات المالية، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل المحول) والمبلغ المستلم (بما في ذلك أي موجودات جديدة تم الحصول عليها ناقصاً أي مطلوبات جديدة مفترضة) وذلك في الربح أو الخسارة.

أي أرباح/ خسائر متراكمة تم الإعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بالاستثمار في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل الموحد عند إلغاء الإعتراف بهذه الأوراق المالية.

يلغى الإعتراف بأصل مالي (كلياً أو جزئياً) عندما:

- تكون الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل قد انقضت؛
- قيام المجموعة بتحويل حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات أو أن تكون قد تحملت الإلتزام بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل ودون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "مرور"، وإما (أ) أن تكون المجموعة قد قامت فعلياً بتحويل كافة مخاطر وامتيازات الملكية أو (ب) لم تقم فعلياً بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل وعندما لم تعد تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي ولكنها حولت السيطرة على الأصل.

تبرم المجموعة معاملات تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المعترف بها، ولكنها تحتفظ إما بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالموجودات المحولة أو جزء منها. إذا تم الاحتفاظ بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والمنافع، فلا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة. وتشمل تحويلات الموجودات مع الاحتفاظ بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والمنافع، على سبيل المثال، إقراض الأوراق المالية ومعاملات إعادة الشراء.

تلغي المجموعة الإعتراف بالمطلوبات المالية عند تنفيذ إلتزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو إنقضائها.

(4) تعديلات على الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية
إذا تم تعديل شروط أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل أساسي. في حال كانت التدفقات النقدية مختلفة بشكل أساسي، يتم عندها اعتبار الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي على أنها منتهية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الأصلي ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة، ويعاد احتساب معدل فائدة فعلي جديد للأصل. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض هو تاريخ الاعتراف المبدئي لغرض احتساب الانخفاض في القيمة، بما في ذلك لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدّلة المحملة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل أساسي، فإن التعديل لن يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية. وفي هذه الحالة، تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية المجموعة للأصل المالي بناءً على التدفقات النقدية المعدّلة للموجودات المالية وتعترف بالمبلغ الناتج عن تعديل القيمة الدفترية المجموعة كأرباح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كإيرادات فوائد.

المطلوبات المالية
تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المعدّلة مختلفة بشكل أساسي. في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد استنادا إلى الشروط المعدّلة وذلك بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والالتزام المالي الجديد بشروط معدّلة وذلك في بيان الدخل الموحد.

(5) المقاصة
يتم إجراء المقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يكون لدى المجموعة الحق القانوني في مقاصة تلك المبالغ ورغبتها إما في تسويتها على أساس الصافي أو عن طريق تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت. يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يُسمح بذلك بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية، أو بالنسبة للأرباح والخسائر التي تنشأ من مجموعة مكونة من معاملات متشابهة كما في نشاط المتاجرة بالمجموعة.

(6) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة
التكلفة المطفأة لأصل أو التزام مالي هي المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي به، مطروحا منه سداد أصل الدين مضافا إليه أو مطروحا منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي المعترف به ومبلغ الاستحقاق، ناقصا أي خصم لانخفاض القيمة. يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي كافة الرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تمثل جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

طريقة معدل الفائدة الفعلي
بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم تسجيل ايرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لجميع الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كما يتم تسجيل إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
تحتسب مصروفات الفوائد أيضاً باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لجميع المطلوبات المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يقوم بخصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية على مدى العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي أو، عند الاقتضاء، لفترة أقصر، إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي (وبالتالي التكلفة المطفأة للأصل المالي) بالأخذ في الاعتبار تكاليف المعاملة وأي خصم أو علاوة على حيازة الأصل المالي، بالإضافة إلى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يسجل البنك إيرادات الفوائد باستخدام معدل عائد يمثل أفضل تقدير لمعدل عائد ثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، فإن حساب معدل الفائدة الفعلي يأخذ في الاعتبار أيضاً تأثير معدلات الفائدة المختلفة المحتملة التي قد يتم تحصيلها في مراحل مختلفة من العمر المتوقع للأصل المالي، والخصائص الأخرى للعمر الإنتاجي للمنتج (بما في ذلك المبالغ المدفوعة مقدماً والفوائد ومصاريف الغرامات).

قياس القيمة العادلة
القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل ما أو دفعه لسداد التزام ما في معاملة تجارية نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس بالمبلغ الأصلي أو، في حال غياب تلك السوق، في السوق الأكثر ملاءمة التي يمكن للمجموعة الوصول إليها في ذلك التاريخ. لا تعكس القيمة العادلة لالتزام ما مخاطر عدم الأداء الخاصة به.

عندما يكون ذلك متاحاً، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة لأداة ما باستخدام السعر المدرج في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق نشطة إذا تمت معاملات للأصل أو الالتزام بتواتر وحجم كافيين لتقديم معلومات تسعير على أساس مستمر.

في حال لم يتوفر سعر مدرج في السوق النشطة، فإن المجموعة تستخدم أساليب التقييم التي تتيح مجالا أكبر لاستخدام المدخلات ذات الصلة القابلة للملاحظة وتحد من استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة. يشمل أسلوب التقييم المختار كافة العوامل التي يأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند تسعير أي معاملة.

وأفضل دليل للقيمة العادلة لأداة مالية عند الاعتراف المبدئي هو عادة سعر المعاملة، أي: القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم. إذا قررت المجموعة أن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة، وأن القيمة العادلة لا يمكن إثباتها من خلال سعر مدرج في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة أو بناء على أسلوب التقييم والذي يستخدم فقط بيانات من أسواق قابلة للملاحظة، يتم عندها قياس الأدوات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة، معدّلة لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. وفي وقت لاحق، يتم الاعتراف بذلك الفرق في الربح أو الخسارة بطريقة مناسبة على مدى عمر الأداة ولكن دون تأخير بما يتجاوز الوقت الذي يمكن فيه دعم التقييم بالكامل بواسطة بيانات السوق القابلة للملاحظة أو موعد إقفال المعاملة.

لو كان للأصل أو الإلتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب، تقوم المجموعة حينها بقياس الموجودات بالمراكز الطويلة بسعر العرض والمطلوبات بالمراكز القصيرة بسعر الطلب. يتم تقييم للقمة العادلة للأدوات المالية والمزيد في التفاصيل حول كيفية قياسها في الإيضاح 5 ب (1)

(7) إنخفاض القيمة
تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية التي تعد أدوات دين؛ و
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية.

لا يتم الإعتراف بخسارة إنخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الدين والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً، باستثناء ما يلي:

- استثمارات أوراق الدين التي يتم تحديدها على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير؛
- أدوات مالية أخرى لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي.

وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث عدم الانتظام بالأداة المالية المحتملة في غضون 12 شهراً بعد تاريخ التقرير.

يضع البنك سياسة في نهاية كل فترة تقرير لإجراء تقييم حول ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ التحقيق المبدئي وذلك من خلال الأخذ في الاعتبار التغير في مخاطر عدم القدرة على السداد المتوقع حدوثها على مدى العمر المتبقي للأداة للمالية.

بناءً على العملية المذكورة أعلاه، يقوم البنك بتصنيف قروضه في المرحلة 1 أو المرحلة 2 أو المرحلة 3 كما هو موضح أدناه:

- المرحلة 1: عند تحقيق القروض لأول مرة، يقوم البنك بتسجيل مخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً. تتضمن قروض المرحلة الأولى أيضاً التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف القرض من المرحلة الثانية.

- المرحلة 2: عندما يظهر القرض زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ نشوئه، يسجل البنك مخصصاً لخسائر الائتمان المتوقعة على لمدى العمر. تتضمن قروض المرحلة الثانية أيضاً التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وأعيد تصنيفها من المرحلة الثالثة.

- المرحلة 3: القروض التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية. يسجل البنك مخصصاً للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى العمر.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقدير القائم على الوزن المرجح لاحتمالات خسائر الائتمان. وهي تقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لا تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
- الموجودات المالية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها الفرق بين القيمة الدفترية المجموعة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المستقبلية؛
- التزامات القروض غير المسحوبة: باعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

المدخلات والنماذج المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تتبيّن دائماً جميع خصائص السوق في تاريخ البيانات المالية الموحدة. ولأخذ ذلك في الاعتبار، يتم إجراء تعديلات نوعية أو تراكبات أحياناً كتعديلات مؤقتة عندما تكون هذه الاختلافات جوهرية بشكل كبير.

إعادة هيكلة الموجودات المالية
في حال تمت إعادة التفاوض على بنود الأصل المالي أو تم تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بآخر جديد بسبب صعوبات مالية للمقترض، يتم عندها تقييم ما إذا كان من الواجب إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كالتالي:

- إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.

- إذا نتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة الناتجة عن الأصل الجديد يتم التعامل معها كتدفقات نقدية نهائية ناتجة من الأصل المالي الموجود حاليا في تاريخ إلغاء الاعتراف به. ويتم ادراج هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والذي يتم خصمه بدءا من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف به حتى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية
في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية للديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية. يعد الأصل المالي "منخفض القيمة الائتمانية" عندما يقع حدث واحد أو أكثر يكون له أثر جوهري على التدفقات النقدية التقديرية المقدرة للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على أن الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية القابلة للملاحظة:
- الصعوبات المالية الهامة التي يعاني منها المقترض أو الجهة المصدرة؛
- مخالفة العقد، مثل العجز أو واقعة التأخر في السداد؛
- إعادة هيكلة قرض أو سلفة من جانب المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتفكر فيها بخلاف ذلك؛
- يصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإشهار إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية؛ أو
- اختفاء السوق النشط بالنسبة لذلك الأصل نتيجة الصعوبات المالية.

(د) النقد وما في حكمه
يتضمن النقد وما في حكمه أوراقاً نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى المصرف المركزي وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ تخضع لمخاطر غير هامة نتيجة التغييرات في قيمتها العادلة.

يتم تسجيل النقد وما في حكمه في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة المطفأة.

(هـ) قروض وسلف لعملاء
إن القروض والسلف لعملاء هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولا تكون مدرجة في سوق نشط ولا تنوي المجموعة بيعها فوراً أو في المستقبل القريب؛

يتم قياس القروض والسلف لعملاء مبدئياً بسعر المعاملة والذي يمثل القيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة الإضافية المباشرة، ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، باستثناء الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(و) استثمارات مالية
تتضمن الاستثمارات في الأوراق المالية ما يلي:

- الاستثمار في أوراق الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة المتزايدة، ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- الاستثمارات في أوراق الدين وحقوق الملكية التي يتم قياسها إلزاميا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ والتي تمثل القيمة العادلة مع التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة؛
- الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وتكلفة المعاملة المضافة إلى الاستثمار؛ و
- الاستثمارات في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وتكلفة المعاملة المضافة إلى الاستثمار.

بالنسبة لأوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في الإيرادات الشاملة الأخرى، باستثناء ما يلي، والتي يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة بالطريقة نفسها المطبقة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي؛

- الخسائر الائتمانية المتوقعة وحالات عكسها؛ و
- أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بورقة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد.

تختار المجموعة عرض التغيرات في الإيرادات الشاملة الأخرى في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة. يتم إجراء الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف المبدئي بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمجموعة ويكون الاختيار لا رجعة فيه. ولاحقا لا يعاد أبدا تصنيف الأرباح والخسائر من هذه الاستثمارات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد بما في ذلك الاستبعادات. لا يتم الإفصاح عن خسائر الانخفاض في القيمة (وعكس خسائر الانخفاض في القيمة) بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة. يستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على هذه الاستثمارات، في بيان الدخل الموحد، ما لم تمثل بوضوح استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار.

(ز) المشتقات

(1) المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط
تدخل المجموعة في إطار النشاط الإعتيادي لأعمالها في عدة أنواع من المعاملات التي تحتوي على أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تتعلق الدفعات فيه بتغيرات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية المتعلقة به أو معدلات الرجوع أو المؤشرات.

وتتضمن الخيارات المالية والعمليات آجلة التسليم والعقود الآجلة وإتفاقيات تبادل معدلات الفائدة وإتفاقيات تبادل العملات والتي تنشئ الحقوق والإلتزامات التي لها أثر تحويل واحد أو أكثر من المخاطر المالية المتأصلة في أداة مالية رئيسية متعلقة بها بين أطراف الأداة. عند البداية تعطي أداة مالية مشتقة أحد الأطراف حقاً تعاقدياً لمبادلة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع طرف آخر بشروط تعتبر مفضلة أو إلتزام تعاقدي لمبادلة موجودات مالية أو مطلوبات مالية بشروط تعتبر غير مفضلة، غير أنها لا ينتج عنها عامة تحويل للأداة المالية الرئيسية المتعلقة بها عند بدء العقد ولا يتم ذلك التحويل بالضرورة عند استحقاق العقد. إن بعض الأدوات تجسد كلا ًمن الحق والالتزام للقيام بالتبادل. بما أن بنود هذا التبادل يتم تحديدها عند بداية الأدوات المالية فإن هذه البنود ونظراً لتغير أسعار السوق المالية قد تصبح إيجابية أو غير إيجابية.

• تحوطات القيمة العادلة
فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تحقق شروط محاسبة التحوط، فإن أي ربح أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة يتم الإعتراف به مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم تعديل الأجزاء المعنية من البند المتحوط له مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط له ويتم الإعتراف به في بيان الدخل الموحد.

في 31 ديسمبر 2022 و2021 لم يكن هناك تحوط للقيمة العادلة.

• تحوطات التدفق النقدي
فيما يتعلق بتحوطات التدفق النقدي التي تحقق شروط محاسبة التحوط، فإن أي ربح أو خسارة من أداة التحوط والذي يقرر أنه تحوط فعّال يتم الاعتراف به مبدئياً كإحتياطي تحوط تدفق نقدي ضمن بنود الإيرادات الشاملة الأخرى. إن أرباح أو خسائر تحوط التدفق النقدي المعترف بها مبدئياً ضمن بيان الدخل الشامل الموحد يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد في الفترة التي تؤثر فيها معاملة التحوط على بيان الدخل الموحد. عندما ينتج عن معاملة التحوط إعتراف بموجودات أو مطلوبات فإن الأرباح أو الخسائر المصاحبة لها والتي تم الإعتراف المبدئي بها في بيان الدخل الشامل يتم إدراجها في القياس المبدئي للتكلفة للموجودات أو المطلوبات ذات العلاقة.

بالنسبة للتحوطات التي لا تؤهل لمحاسبة التحوط، فإن أي ربح أو خسارة تنشأ في القيمة العادلة لأداة التحوط تؤخذ مباشرة إلى بيان الدخل الموحد للسنة.

تتوقف محاسبة التحوط عند انتهاء مدة أداة التحوط أو إنهاء ممارستها أو لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط. بالنسبة لتحوطات القيمة العادلة الفعّالة للأدوات المالية بتواريخ استحقاق ثابتة فإن أي تعديل ينشأ من محاسبة التحوط يتم إطفاؤه على مدى الفترة الباقية حتى الاستحقاق. بالنسبة لتحوطات التدفق النقدي الفعّالة فإن أي ربح أو خسارة متراكمين على أداة التحوط معترف بها كاحتياطي تحوط تدفق نقدي ضمن بنود الإيرادات الشاملة الأخرى يتم الإحتفاظ بها هناك لحين حدوث المعاملة المتوقعة. إذا لم يعد متوقعا حدوث المعاملة المتحوط لها فإن صافي الربح أو الخسارة المتراكمين المعترف بهما كإحتياطي تحوط تدفق

نقدي ضمن بنود الإيرادات الشاملة الأخرى يتم تحويلهما إلى بيان الدخل الموحد.

كما في 31 ديسمبر 2022 و2021 لم يكن هناك تحوط للتدفقات النقدية.

(2) مشتقات محتفظ بها لأغراض المتاجرة
تتضمن الأدوات المشتقة للمتاجرة لدى المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وتبادلات معدلات الفائدة والعملات الأجنبية. بعد الإعتراف المبدئي بأسعار المعاملة وهي أفضل دليل على القيمة العادلة عند الإعتراف المبدئي يتم لاحقاً قياس المشتقات بالقيمة العادلة. تمثل القيمة العادلة سعر السوق المدرج أو نماذج التسعير الداخلية إن كان ذلك مناسباً. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

(ح) عقارات ومعدات

الإعتراف والقياس
يتم قياس بنود العقارات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة.

تتضمن التكلفة مصاريف تنسب بصورة مباشرة لشراء تلك العقارات والمعدات. إن البرمجيات المشتراة المكملة لعمل المعدات ذات الصلة تتم رسملتها كجزء من تلك المعدات. عندما يكون لأجزاء من بند من العقارات أو المعدات أعمار إنتاجية مختلفة، تتم المحاسبة عنها كبنود منفصلة (عناصر رئيسية) من العقارات والمعدات.

يتم تحديد الربح أو الخسارة من استبعاد بند من بنود العقارات والمعدات من خلال مقارنة المتحصلات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية لبند العقارات والمعدات ويتم الإعتراف به في إيرادات أخرى/ مصروفات أخرى ضمن الربح أو الخسارة.

التكاليف اللاحقة
يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد مكونات العقارات والمعدات للمجموعة في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في ذلك المكون وإمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الإعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للعقارات والمعدات ضمن الربح أو الخسارة عند تكبدها.

الاستهلاك
إن المبلغ القابل للاستهلاك هو تكلفة العقارات والمعدات أو أي مبلغ آخر بديل للتكلفة مطروحاً منه القيمة المتبقية.

يتم الإعتراف بالاستهلاك ضمن الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بند العقارات والمعدات حيث أن هذه هي أقرب ما يعكس النمط المتوقع لإستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في العقارات والمعدات وهي تستند إلى تكلفة العقارات والمعدات مطروحاً منه قيمته الباقية المقدرة. لا يتم استهلاك الأرض.

إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات والمعدات هي كالآتي:

المباني	20 سنة
تحسينات على مباني مستأجرة	5 سنوات
الأثاث والمعدات	3 – 7 سنوات
السيارات	5 سنوات

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمارالإنتاجية في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها بشكل مستقبلي متى كان ذلك مناسباً.

موجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار
تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو يتضمن ترتيبات إيجار، بمعنى إذا كان العقد يمنح الحق في السيطرة على الأصل المحدد لفترة من الوقت في مقابل المبالغ المدفوعة فيه.

المجموعة كمستأجر
تطبق المجموعة نهجاً وحيداً لتحقيق وقياس جميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل. تقوم المجموعة بتحقيق التزامات الإيجار لسداد مدفوعات الإيجار وموجودات حق الاستخدام التي تمثل حق استخدام الموجودات الأساسية.

موجودات حق الاستخدام
تقوم المجموعة بتحقيق موجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، تاريخ توافر الأصل الأساسي للاستخدام). يتم

قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة والاستهلاك. تشتمل تكلفة موجودات حق الاستخدام على مقدار مطلوبات الإيجار المدرجة. العمر الإنتاجي المقدر لموجودات حق الاستخدام يتراوح بين سنتين إلى 8 سنوات. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

تتم مراجعة القيم الدفترية لموجودات حق الاستخدام لتحديد مدى الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم امكانية استرداد القيمة الدفترية. في حالة وجود مؤشر كهذا وعندما تتجاوز القيمة الدفترية القيمة المقدرة القابلة للاسترداد يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمتها في حال الاستخدام، أيهما أعلى.

مطلوبات الإيجار
في تاريخ بداية عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإدراج مطلوبات الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتعين إجراؤها على مدى عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا كان سعر الفائدة المدرج في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ مطلوبات الإيجار لتعكس تراكم الفائدة وتخفيض مدفوعات الإيجار التي تم القيام بها. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار أو تغيير في تقييم خيار شراء الأصل الأساسي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل
تطبق المجموعة إعفاء تحقيق عقود الإيجار قصيرة الاجل على عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تقوم أيضاً بتطبيق الإعفاء على تحقيق عقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة على عقود الإيجار التي تعتبر ضئيلة القيمة. يتم إدراج مدفوعات الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

(ط) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
يتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد لتلك الموجودات.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة ضمن الربح أو الخسارة. يعاد تقييم خسائر الانخفاض في القيمة في تاريخ كل تقرير لتحديد أية مؤشرات حول إنخفاض الخسارة أو إنعدامها.يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في حال كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي بعد أي استهلاك أو إطفاء، في حالة عدم الإعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

(ي) المخصصات
يتم الإعتراف بمخصص عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الإلتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدلات ما قبل الضريبة التي تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المحددة لذلك الإلتزام، إن كان ذلك ملائماً.

(ك) الضمانات المالية
الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المجموعة دفع مبالغ محددة لتعويض الخسارة التي تقع عليه بسبب فشل أحد المدينين في الدفع عند حلول الاستحقاق وفقاً لشروط أداة الدين. يتم الإعتراف مبدئيا بإلتزام الضمانات المالية بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة على مدى عمر الضمان المالي. في أعقاب الإعتراف المبدئي يسجل إلتزام المجموعة لكل ضمان إما بقيمة المبلغ المطفأ أو القيمة الحالية لأي مبلغ متوقع عندما تصبح الدفعة بموجب الضمان محتملة، أيهما أعلى قيمة.

(ل) منافع نهاية خدمة الموظفين وصندوق التقاعد

خطط مكافأة نهاية خدمة الموظفين - خطة المنافع المحددة
تحتسب المجموعة مخصص نهاية الخدمة لموظفيها. ويستند استحقاق هذه المنافع إلى آخر راتب للموظف وطول فترة الخدمة وهي مشروطة بإتمام الحد الأدنى لفترة الخدمة. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة التوظيف، يظهر هذا المخصص ضمن بند مخصصات أخرى ضمن مطلوبات أخرى.

خطة صندوق التقاعد والإدخار - خطة المساهمة المحددة
وفقاً للقانون رقم 24 لعام 2002 المتعلق بالتقاعد والمعاشات يطلب من المجموعة المساهمة في برنامج صندوق الدولة للموظفين القطريين وتحتسب على أنها نسبة من رواتب الموظفين القطريين. تقتصر إلتزامات المجموعة على هذه المساهمات والتي يتم تكبدها عند استحقاقها.

(م) رأس المال والإحتياطيات
يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم إعتمادها فيها من جانب مساهمي البنك. يتم التعامل مع توزيعات الأرباح للسنة التي يعلن عنها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد من خلال إيضاح منفصل.

(ن) توزيعات الأرباح للأسهم العادية
يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم إعتمادها فيها من جانب مساهمي البنك. يتم التعامل مع توزيعات الأرباح للسنة التي يعلن عنها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد من خلال إيضاح منفصل.

(س) إيرادات ومصروفات فوائد
يتم الإعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد ضمن الربح أو الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم تماماً المدفوعات والاستلامات المستقبلية المقدرة من خلال الأعمار المتوقعة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية (أو فترة أقصر، إذا كان ذلك مطبقاً) على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. تقوم المجموعة عند إحتساب معدل الفائدة الفعلي بتقدير التدفقات النقدية المتوقعة آخذة في الاعتبار كافة البنود التعاقدية للأداة المالية وليس خسائر الائتمان المستقبلية.

بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت ذات قيمة ائتمانية منخفضة (المرحلة 3) بعد الاعتراف المبدئي، يتم إحتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (أي صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). إذا لم يعد الأصل منخفض القيمة الائتمانية، فإن احتساب إيرادات الفوائد يعود إلى الأساس الإجمالي.

يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي كافة تكاليف المعاملة ورسومها المدفوعة أو المستلمة والتي تمثل جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تشمل تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية العائدة بصورة مباشرة لاقتناء أو إصدار الأصل أو الالتزام المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد الموضحة في بيان الدخل الشامل الموحد ييضمن مايلي:

- الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المحتسبة على أساس معدل الفائدة الفعلي.

تحتسب إيرادات الفوائد على الاستثمار في أوراق مالية (الدين) المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والمقاسة بالتكلفة المطفأة وتحتسب باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وهي أيضاً المدرجة في إيرادات الفوائد.

(ع) إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات
يتم إدراج إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات التي تعتبر جزء متمما لمعدل الفائدة الفعلي على الأصل أو الالتزام المالي عند قياس معدل الفائدة الفعلي.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات ورسوم إدارة الاستثمار وعمولات المبيعات ورسوم الإيداع ورسوم التمويل المشترك على مدار فترة أداء الخدمات ذات الصلة بها. عندما لا يتوقع أن يسفر ارتباط القرض عن سحب القرض، فإن رسوم ارتباط القرض ذات العلاقة يتم الاعتراف بها على مدار فترة الارتباط على أساس طريقة القسط الثابت. وفي حالة وجود هذه الخدمات، تعتبر السيطرة قابلة للتحويل بمرور الوقت حيث يستفيد العميل من هذه الخدمات خلال فترة الخدمة. ترتبط مصروفات الرسوم والعمولات الأخرى بشكل رئيسي برسوم المعاملة عند استلام الخدمات. عندما تقدم المجموعة الخدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمقابل ويستحق عموماً فور الوفاء بالخدمة المقدمة في وقت محدد.

تعتقد المجموعة بشكل عام أنها تمثل الطرف الأصيل في ترتيبات إيراداتها حيث أنها تسيطر في العادة على الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

(ف) إيرادات من الاستثمارات في أوراق مالية
يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر استبعاد الاستثمارات في الأوراق المالية في الربح أو الخسارة باعتبارها الفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للاستثمارات في الأوراق المالية.
يتم الاعتراف في الربح أو الخسارة بالأرباح أو الخسائر غير المحققة من تغيرات القيمة العادلة من إعادة قياس الاستثمارات في

الأوراق المالية المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

لم يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بالاستثمار في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل الموحد عند الغاء الاعتراف بهذه الأوراق المالية ولكن قد يتم إعادة تصنيفها إلى فئة أخرى من حقوق الملكية.

(ص) إيرادات توزيعات الأرباح
يتم الإعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عند نشوء الحق باستلام تلك الأرباح.

(ق) العائد على السهم
تقوم المجموعة بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة العائدة لمالكي الأسهم العادية في المجموعة، بعد تعديل توزيعات الأرباح للأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي من الفئة الأولى، على عدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائد المخفف للسهم بتسوية الربح أو الخسارة العائدة إلى حاملي الأسهم العادية وعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

(ر) تقارير القطاعات
يتم إصدار تقارير القطاعات التشغيلية بطريقة تتسق مع إصدار التقارير الداخلية المقدمة إلى الرئيس التنفيذي. الرئيس التنفيذي هو الشخص الذي يخصص الموارد للقطاعات التشغيلية للشركة وتقوم بتقييم أداءها. ويتم إدراج الإيرادات والمصروفات العائدة بشكل مباشر لكل قطاع عند تحديد أداء القطاع التشغيلي.

(ش) أنشطة الأمانة
إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة لا تعامل معاملة موجودات المجموعة في بيان المركز المالي الموحد.

(ت) ضمانات معاد إمتلاكها
يتم إثبات الضمانات المعاد حيازتها لتسوية ديون العملاء تحت بند "موجودات أخرى" بالقيمة الدفترية للدين أو بالقيمة العادلة، أيهما أقل. في سياق أعمالها الاعتيادية، تلتزم المجموعة باسترداد الأموال من الأصول المعاد إمتلاكها.

(ث) الشطب
تشطب الموجودات المالية إما جزئياً أو كلياً فقط عندما لا يكون لدى البنك توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. إذا كان المبلغ المراد شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكم، يتم التعامل مع الفرق أولاً كإضافة إلى المخصص الذي يتم تكوينه بعد ذلك على إجمالي القيمة الدفترية، وتضاف أي مبالغ مستردة لاحقة إلى حساب خسارة الائتمان.

(خ) أرقام المقارنة
يجب الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة فيما عدا الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير بذلك أو يتطلب خلاف ذلك.

(ذ) المعلومات المالية للشركة الأم
يتم إعداد بيان المركز المالي وبيان الدخل للشركة الأم المفصح عنه كمعلومات تكميلية باتباع نفس السياسات المحاسبية المذكورة أعلاه فيما عدا الاستثمار في الشركات التابعة حيث لم يتم توحيدها وتم تسجيلها بالتكلفة.

(ض) تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة)

المعايير الجديدة والمعدلة
تتوافق السياسات المحاسبية المطبقة في اعداد هذه البيانات المالية الموحدة مع تلك المتبعة للسنة المالية السابقة، باستثناء المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ولجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) والسارية اعتباراً من 1 يناير 2022، كما يلي:

المعيار	تاريخ السريان
دورة التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 – 2020	1 يناير 2022
العقارات والآلات والمعدات: العائدات قبل الاستخدام المقصود (تعديلات معيار المحاسبة الدولي 16)	1 يناير 2022
الرجوع إلى الإطار المفاهيمي (تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 3)	1 يناير 2022
العقود المحملة بالأعباء – تكاليف الوفاء بالعقد – تعديلات معيار المحاسبة الدولي 37	1 يناير 2022

إن تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة ليس له تأثير مادي على البيانات المالية للمجموعة.

المعايير المصدرة ولم تصبح سارية المفعول بعد
فيما يلي بيان المعايير والتفسيرات التي تم إصدارها ولكن لم تصبح سارية المفعول حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للمجموعة والتي تتوقع المجموعة بشكل معقول أن يكون لها تأثير على إفصاحاتها أو مركزها المالي أو أدائها المالي عند تطبيقها في تاريخ مستقبلي. تعتزم المجموعة تطبيق هذه المعايير، إن كانت ضرورية، عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار	تاريخ السريان
تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة (تعديلات معيار المحاسبة الدولي 1)	1 يناير 2023
المعيار الدولي للتقارير المالية 17: عقود التأمين، وتعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 17: عقود التأمين	1 يناير 2023
تعريف التقديرات المحاسبية (تعديلات معيار المحاسبة الدولي 8)	1 يناير 2023
الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان الممارسة 2)	1 يناير 2023

4. إدارة المخاطر المالية - تتمة

(أ) مقدمة ونظرة عامة

إدارة المخاطر
تشمل أعمال المجموعة المخاطرة بطريقة مستهدفة وإدارة تلك المخاطر بشكل مهني. إن الوظائف الرئيسية لإدارة مخاطر البنك تقوم على تحديد المخاطر الرئيسية على البنك وقياسها وقياس مراكز المخاطر وتحديد تخصيصات رأس المال. تقوم المجموعة بشكل دوري بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر الخاصة بها لتعكس التغيرات في السوق والمنتجات وأفضل ممارسات السوق.

إن هدف المجموعة هو تحقيق توازن مناسب بين الخطر والعائد وتقليص الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة. تعرف المجموعة المخاطر على أنها إحتمال الخسائر أو ضياع الأرباح والتي يمكن أن تتسبب بها عوامل داخلية أو خارجية.

مقدمة
المخاطر متأصلة في أنشطة المجموعة لكنها تدار من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وعرضة لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه حساسة بالنسبة للربحية المستمرة للمجموعة وكل فرد في المجموعة مسؤول عن التعرض للمخاطر المتعلق بمسؤولياته / مسؤولياتها. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان والسيولة والسوق بما فيها المتاجرة وغير المتاجرة والمخاطر التشغيلية.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة، فتلك المخاطر تتم مراقبتها من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي في المجموعة.

• هيكلة إدارة المخاطر
إن مجلس الإدارة هو المسؤول بالكامل عن تحديد ورصد عمليات إدارة ومراقبة المخاطر، غير أن هناك جهات مستقلة منفصلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

• اللجنة التنفيذية
تتحمل اللجنة التنفيذية المسؤولية الكاملة عن وضع استراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ وإطار العمل والسياسات والحدود وهي مسؤولة عن أمور المخاطر الأساسية وإدارة ومراقبة قرارات المخاطر ذات الصلة.

• قسم إدارة المخاطر
قسم إدارة المخاطر مسؤول عن تنفيذ وحفظ الإجراءات ذات الصلة للتأكد من عملية الرقابة المستقلة، وهو مسؤول أيضاً عن مراقبة الإلتزام بمبادئ المخاطر والسياسات والقيود في المجموعة. كل مجموعة أعمال لها قسم لا مركزي يكون مسؤولاً عن الرقابة المستقلة للمخاطر بما في ذلك مراقبة التعرض للمخاطر مقابل حدود وتقييم مخاطر المنتجات الجديدة والمعاملات المهيكلة. يحرص هذا القسم أيضاً على الإحاطة الكاملة بالمخاطر في أنظمة قياس المخاطر والإبلاغ عنها.

• الخزينة
الخزينة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي العام كما تضعه لجنة الموجودات والمطلوبات من وقت لآخر.

• التدقيق الداخلي
يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر على نطاق المجموعة سنوياً من قبل إدارة التدقيق الداخلي، حيث تقوم بفحص كل من كفاية الإجراءات المتخذة ومدى التزام المجموعة بالإجراءات. تقوم إدارة التدقيق بمناقشة نتائج التقييم مع الإدارة وترفع تقارير بنتائجها وتوصياتها إلى لجنة التدقيق.

نظم القياس وتقارير المخاطر
تقاس مخاطر المجموعة باستخدام طريقة تعكس كلا من الخسارة المتوقعة المحتمل وقوعها في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة، والتي تكون تقديراً للخسارة الفعلية النهائية استناداً إلى نماذج إحصائية. تستخدم النماذج الاحتمالات المشتقة من الخبرة التاريخية ومعدّلة لتعكس البيئة الإقتصادية. تقوم المجموعة بإجراء توقعاً لأسوأ ما يمكن وقوعه في حالة الأحداث الشديدة التي تقع وتكون في الواقع غير محتملة الحدوث.

يتم تنفيذ مراقبة والسيطرة على المخاطر بشكل رئيسي استناداً إلى حدود تم وضعها من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة السوق بالنسبة للمجموعة إضافة إلى مستوى المخاطر المقبولة من قبل المجموعة، مع التركيز الإضافي على صناعات مختارة. إضافة إلى ذلك تراقب المجموعة وتقيس القدرة الكاملة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض المجمع للمخاطر ضمن كافة أنواع المخاطر وأنشطتها.

يتم فحص المعلومات المجمعة من كافة إدارات الأعمال ومعالجتها من أجل تحليل وضبط وتحديد المخاطر المبكرة. يتم عرض هذه المعلومات وشرحها لمجلس الإدارة واللجنة التنفيذية.

يتضمن التقرير التعرض المجمع لمخاطر الائتمان وتوقعات الائتمان المقاسة واستثناءات الحدود والقيمة المعرضة للمخاطر ومعدلات السيولة وتغيرات مخاطر المحفظة. يتم شهرياً إصدار تقارير مفصلة عن الصناعة والعملاء والمخاطر الجغرافية. تقوم اللجنة العليا بتقييم مدى ملاءمة مخصص انخفاض القيمة بشكل ربع سنوي.

يتم إعداد تقارير مخاطر معدة خصيصاً على كافة المستويات ضمن المجموعة ويتم توزيعها من أجل التأكد من أن كافة إدارات الأعمال يمكنها الوصول إلى المعلومات الضرورية والحديثة.

يتم إطلاع الإدارة العليا وكافة الأعضاء الآخرين المعنيين في المجموعة بشكل دوري حول خطط استخدام حدود السوق وتحاليل القيمة المعرضة للمخاطر واستثمارات الملكية والسيولة إضافة إلى أية تطورات أخرى حول المخاطر.

الحد من المخاطر
تستخدم المجموعة وكجزء من استراتيجيتها العامة للمخاطر المشتقات وأدوات أخرى لإدارة التعرضات الناجمة عن تغيرات في معدلات الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر حقوق الملكية ومخاطر الائتمان والتعرضات الناجمة عن معاملات التوقع.

يتم تقييم المخاطر قبل الدخول بأية معاملات تحوط والتي يتم إعتمادها من قبل السلطة الإدارية المناسبة في المجموعة.

تستخدم المجموعة بصورة نشطة ضمانات للتقليل من مخاطر الائتمان (للمزيد من التفاصيل راجع إيضاح 4 (ب) أدناه حول مخاطر الائتمان).

زيادة تركز المخاطر
ينشأ تركز المخاطر عندما يكون عدد من الأطراف المقابلة يعملون في أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لديهم سمات اقتصادية مماثلة والتي تتسبب في إضعاف مقدرتهم في الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية بصورة مماثلة في الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها. تبين التركزات الحساسية النسبية لأداء المجموعة بالنسبة للتطورات المؤثرة على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب التركز الزائد للمخاطر، تشتمل سياسات وإجراءات المجموعة على إرشادات محددة للإحتفاظ بمحفظة متنوعة، مع تحديد أسقف لمخاطر القطاعات الجغرافية والقطاعات الصناعية. وبناءاً عليها تتم إدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية المحددة.

(ب) مخاطر الائتمان
تتمثل مخاطر الائتمان في فشل أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بإلتزاماته المالية بالصورة التي ينتج عنها خسارة مالية للطرف الآخر. في حالة المشتقات يقتصر هذا على القيمة العادلة الموجبة. تحاول المجموعة الحد من المخاطر الائتمانية عن طريق مراقبة التعرض الائتماني وحصر المعاملات الائتمانية مع أطراف مقابلة معينة والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

ينشأ تركز مخاطر الائتمان عندما يعمل عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لديهم سمات اقتصادية مماثلة والتي تتسبب في إضعاف مقدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية بصورة مماثلة في الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها. تبين التركزات لمخاطر الائتمان حساسية أداء المجموعة بالنسبة للتطورات المؤثرة على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

تسعى المجموعة لإدارة مخاطر الائتمان عن طريق تنويع أنشطتها في الإقراض لتفادي تركيز مخاطر غير مرغوب مع أحد أفراد أو مجموعة من العملاء ضمن منطقة عمل محددة. وتقوم المجموعة بالحصول على ضمانات متى كان ذلك ضرورياً. يعتمد نوع وقيمة الضمانات المستحقة على تقييم مخاطر الطرف المقابل، وتطبق المجموعة مبادئ توجيهية معينة فيما يتعلق بأنواع الضمانات المقبولة وعوامل التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي:

- للإقراض التجاري: الرهن على العقارات العقارية والبضاعة والذمم التجارية المدينة والنقد والأوراق المالية.
- لقروض الأفراد: الرهن على العقارات السكنية أو النقد أو الأوراق المالية.

تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب المجموعة ضمانات إضافية وفقاً لإتفاقية القرض وتقوم بمراقبة القيمة السوقية للضمانات الإضافية من خلال مراجعتها لكفاية المخصص لخسائر القروض.

كما تستلم المجموعة ضمانات شركات من الشركات الأم للقروض والسلف التي تمنح للشركات التابعة.

(1) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر قبل أية ضمانات أو مصادر تعزيز الائتمان الأخرى

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات المسجلة في بيان المركز المالي الموحد هو كالتالي:		
أرصدة لدى المصرف المركزي	**1,355,911**	2,074,006
مستحق من بنوك	**3,768,484**	3,000,793
قروض وسلف لعملاء	**34,032,233**	33,569,570
استثمارات مالية – دين	**8,104,826**	8,355,720
موجودات أخرى	**232,282**	67,925
الإجمالي كما في 31 ديسمبر	**47,493,736**	47,068,014
التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى يعرض كالتالي:		
إلتزامات محتملة	**8,303,125**	9,593,328
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة	**12,714,869**	12,237,779
الإجمالي كما في 31 ديسمبر	**21,017,994**	21,831,107
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر	**68,511,730**	68,899,121

يمثل الجدول أعلاه السيناريو الأسوأ لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات محتفظ بها للتعزيزات الائتمانية الأخرى المرفقة. بالنسبة للموجودات في بيان المركز المالي الموحد، استندت التعرضات الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الصادر عنها التقرير في بيان المركز المالي الموحد.

القطاعات الجغرافية

يحلل الجدول التالي المخاطر الائتمانية للمجموعة بقيمها الدفترية (بدون الأخذ في الإعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي دعم ائتماني آخر)، حسب المناطق الجغرافية.

في 31 ديسمبر 2022	قطر ألف ريال قطري	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف ريال قطري	أوروبا ألف ريال قطري	باقي دول العالم ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
أرصدة لدى المصرف المركزي	1,355,911	-	-	-	1,355,911
أرصدة مستحقة من بنوك	3,056,150	278,762	349,364	84,208	3,768,484
قروض وسلف لعملاء	33,962,682	69,551	-	-	34,032,233
استثمارات مالية – دين	7,443,733	540,831	-	120,262	8,104,826
موجودات أخرى	232,282	-	-	-	232,282
الإجمالي	46,050,758	889,144	349,364	204,470	47,493,736
التعرض الآخر لمخاطر الائتمان هو كالتالي:					
ضمانات وخطابات اعتماد	8,175,472	11,091	17,548	99,014	8,303,125
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة	12,714,869	-	-	-	12,714,869
الإجمالي	20,890,341	11,091	17,548	99,014	21,017,994

في 31 ديسمبر 2021	قطر ألف ريال قطري	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف ريال قطري	أوروبا ألف ريال قطري	باقي دول العالم ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
أرصدة لدى المصرف المركزي	2,074,006	-	-	-	2,074,006
أرصدة مستحقة من بنوك	2,642,699	7,805	197,402	152,887	3,000,793
قروض وسلف لعملاء	33,503,726	65,844	-	-	33,569,570
استثمارات مالية – دين	7,647,021	552,985	-	155,714	8,355,720
موجودات أخرى	67,925	-	-	-	67,925
الإجمالي	45,935,377	626,634	197,402	308,601	47,068,014
التعرض الآخر لمخاطر الائتمان هو كالتالي:					
ضمانات وخطابات اعتماد	9,411,264	1,091	41,508	139,465	9,593,328
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة	12,237,779	-	-	-	12,237,779
الإجمالي	21,649,043	1,091	41,508	139,465	21,831,107

(2) تركز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الائتمان

القطاعات الصناعية

يحلل الجدول التالي تعرض المجموعة لمخاطر ائتمان بقيمها الدفترية قبل الأخذ في الاعتبار الضمانات أو أي دعم ائتماني آخر مصنفة حسب قطاعات الصناعة للأطراف المقابلة للمجموعة.

	إجمالي التعرض للمخاطر 2022 ألف ريال قطري	صافي التعرض للمخاطر 2022 ألف ريال قطري	إجمالي التعرض للمخاطر 2021 ألف ريال قطري	صافي التعرض للمخاطر 2021 ألف ريال قطري
ممول				
الحكومة	8,531,193	8,521,762	9,910,047	9,900,616
الهيئات الحكومية	161,067	160,984	181,234	181,116
الصناعة	1,329,699	1,319,102	1,217,304	1,205,226
التجارة	10,392,704	10,101,518	10,218,029	10,047,693
الخدمات	15,065,549	14,783,544	13,457,596	12,579,720
المقاولات	5,584,340	4,837,696	5,428,037	5,271,636
العقارات	5,518,993	5,384,181	5,317,128	5,198,059
الأفراد	2,744,826	2,384,949	2,739,065	2,683,948
إجمالي الممول	49,328,371	47,493,736	48,468,440	47,068,014
غير ممول				
الهيئات الحكومية وشبه الحكومية	4,281,809	4,281,730	3,754,193	3,753,767
الخدمات	1,647,732	1,644,032	2,154,804	2,152,998
التجارة وأخرى	15,088,453	15,080,085	15,922,110	15,915,490
إجمالي غير الممول	21,017,994	21,005,847	21,831,107	21,822,255
الإجمالي	70,346,365	68,499,583	70,299,547	68,890,269

يبلغ الحد الأقصى للتعرض الصافي من الضمانات الملموسة31.8 مليار ريال قطري (2021: 31.3 مليار ريال قطري). وتشمل أنواع الضمانات التي يتم الحصول عليها النقدية والرهون العقارية على العقارات والالتزامات الخاصة بالأسهم.

(3) جودة الائتمان

تدار جودة الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع المجموعة آلية تصنيف مخاطر المقترض الداخلية لتقييم العلاقات عبر محفظة الائتمان الخاصة بها. تستخدم المجموعة نظام تصنيف ائتماني بعشرة مستويات ذات مؤشرات منها 1 الى 7 تتعلق بحالات منتظمة السداد و8 ألى 10 تتعلق بحالات غير منتظمة السداد. وفي حدود الحالات المنتظمة السداد، فإن تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4 تمثل درجة استثمارية، بينما تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 6 يمثل درجة استثمارية فرعية و7 يمثل حالات تحت الملاحظة. ويمثل تصنيف مخاطر المقترض من 8 إلى 10 حالات دون المستوى ومشكوك في تحصيلها وخسارة على التوالي. يتم تخصيص تصنيف لجميع الائتمانات وفقاً للمعايير المحددة. تسعى المجموعة باستمرار إلى تحسين منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الأساسية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات الإقراض مرة واحدة على الأقل في السنة وبصورة أكثر تكرارا في حالة الموجودات غير العاملة.

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية والالتزامات والضمانات المالية.

	2022				2021			
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
المبالغ المستحقة من البنوك								
الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4	**3,639,750**	**280**	**-**	**3,640,030**	2,926,296	232	-	2,926,528
الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7	**-**	**129,465**	**-**	**129,465**	-	74,754	-	74,754
دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-
خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-
	3,639,750	**129,745**	**-**	**3,769,495**	2,926,296	74,986	-	3,001,282
مخصص الخسارة	**(506)**	**(505)**	**-**	**(1,011)**	(182)	(307)	-	(489)
القيمة الدفترية	**3,639,244**	**129,240**	**-**	**3,768,484**	2,926,114	74,679	-	3,000,793

	2022				2021			
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
قروض ودفعات مقدمة للعملاء								
الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4	**18,430,791**	**1,435,823**	**-**	**19,866,614**	19,836,844	719,986	-	20,556,830
الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7	**10,724,575**	**4,347,587**	**-**	**15,072,162**	10,178,735	2,923,643	-	13,102,378
دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8	**-**	**-**	**25,908**	**25,908**	-	-	503,937	503,937
مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9	**-**	**-**	**4,431**	**4,431**	-	-	7,586	7,586
خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10	**-**	**-**	**885,314**	**885,314**	-	-	786,738	786,738
	29,155,366	**5,783,410**	**915,653**	**35,854,429**	30,015,579	3,643,629	1,298,261	34,957,469
مخصص الخسارة	**(239,347)**	**(789,688)**	**(793,161)**	**(1,822,196)**	(211,834)	(393,592)	(782,473)	(1,387,899)
القيمة الدفترية	**28,916,019**	**4,993,722**	122,492	34,032,233	29,803,745	3,250,037	515,788	33,569,570

	2022				2021			
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
استثمارات في أوراق مالية – أدوات\ين								
الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4	**7,828,931**	**-**	**-**	**7,828,931**	8,068,737	-	-	8,068,737
الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7	**287,323**	**-**	**-**	**287,323**	299,022	-	-	299,022
دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-
خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-
	8,116,254	**-**	**-**	**8,116,254**	8,367,759	-	-	8,367,759
مخصص الخسارة	**(11,428)**	**-**	**-**	**(11,428)**	(12,039)	-	-	(12,039)
القيمة الدفترية	**8,104,826**	**-**	**-**	**8,104,826**	8,355,720	-	-	8,355,720

	2022				2021			
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
التزامات القروض والضمانات المالية								
الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4	**1,298,059**	**98,987**	**-**	**1,397,046**	1,697,385	4,953	-	1,702,338
الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7	**1,504,368**	**94,476**	**-**	**1,598,844**	1,440,600	78,172	-	1,518,772
دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-
خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-
	2,802,427	**193,463**	**-**	**2,995,890**	3,137,985	83,125	-	3,221,110
قاسخلا صصخم	**(10,947)**	**(1,200)**	**-**	**(12,147)**	(8,003)	(849)	-	(8,852)
القيمة الدفترية	**2,791,480**	**192,263**	**-**	**2,983,743**	3,129,982	82,276	-	3,212,258

(4) الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات وتسهيلات اتمانية أخرى في سياق الاعمال الاعتيادية من الأطراف المقابلة وعلى أساس اجمالي لم يكن هناك خلال السنة انخفاض ملحوظ في جودة الضمانات التي تحتفظ بها المجموعة. بالإضافه إلى ذلك لم يكن هناك تغيير في سياسات الضمانات للمجموعة. تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية.

يعتمد مبلغ ونوع الضمان المطلوب على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. توجد إرشادات تغطي قبول وتقييم كل نوع من أنواع الضمانات. الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها هي كما يلي:

- بالنسبة لإقراض الشركات والشركات الصغيرة: تحميل مصاريف على الممتلكات العقارية والمخزون والذمم التجارية المدينة، وفي ظروف خاصة، ضمانات حكومية.
- بالنسبة لإقراض الأفراد: رهون عقارية على العقارات السكنية.

تحصل المجموعة أيضاً على ضمانات من الشركات الأم مقابل الحصول على قروض لشركاتها التابعة وتحصل على ضمانات شخصية وضمانات مؤسسية للقروض التجارية الأخرى.

القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل القروض والسلف ذات قيمة مانخفاضة كما في 31 ديسمبر 2022 هي 613.6 مليون ريال قطري (2021: 609.5 مليون ريال قطري).

(5) سياسة الشطب
تقوم المجموعة بشطب قرض أو رصيد سند دين استثماري وأية مخصصات ذات صلة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد المجموعة أن القرض أو السند غير قابل للتحصيل وذلك بعد موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد وضع إعتبار لمعلومات مثل تلك المتعلقة بحدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للمقترض/ المصدر مثل كعدم مقدرة المقترض/ المصدر على سداد الإلتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان الإضافي لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للقروض القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموماً على مركز تجاوز المنتج المحدد لموعد استحقاقه. لم يتم شطب أي مبلغ خلال السنة (2022: 42,260 ريال قطري).

(6) المدخلات والإفتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الإنخفاض في القيمة

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان
عند تحديد ما إذا كانت مخاطر عدم الانتظام بالنسبة لأداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة، تقوم المجموعة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك المعلومات الكمية والنوعية على حد سواء، بما في ذلك نظام تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية، وتصنيفات المخاطر الخارجية، في حال توفرها، وحالة التأخر في سداد الحسابات والحكم الائتماني والخبرة التاريخية ذات الصلة، حيثما أمكن ذلك. قد تقرر المجموعة أيضا أن التعرض قد خضع لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان استناداً إلى مؤشرات نوعية ترى المجموعة أنها مؤشرات تدل على ذلك وقد لا ينعكس أثرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، يتم مراعاة المعايير التالية:

1) تخفيض الائتمان درجتين من Aaa إلى Baa ودرجة واحدة من Ba إلى Caa
2) إعادة هيكلة التسهيلات خلال الشهور الاثني عشر السابقة
3) تسهيلاك متأخرة السداد ب45 يوماً كما في تاريخ التقرير

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية
من أجل تقليل مخاطر الائتمان إلى الحد الأدنى، كلفت المجموعة لجنة إدارة الائتمان التابعة لها بتطوير والحفاظ على تصنيف المخاطر الائتمانية للمجموعة لتصنيف التعرضات وفقاً لدرجة مخاطر التخلف عن السداد. يتكون إطار تصنيف مخاطر الائتمان للمجموعة من عشر فئات. تستند معلومات التصنيف الائتماني إلى مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها على أنها تنبؤية لمخاطر التخلف عن السداد وتطبيق الأحكام الائتمانية ذات الخبرة. تؤخذ طبيعة التعرض ونوع المقترض في الاعتبار في التحليل. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى خطر التخلف عن السداد.

درجات مخاطر الائتمان
يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر عدم الانتظام. تتفاوت هذه العوامل تبعا لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقترض. تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

إنشاء هيكل أجل لاحتمالية عدم الانتظام
تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها ويضع تقديرات لاحتمالية عدم الانتظام من التعرض وكيفية توقع تغيرها نتيجة مرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات عدم الانتظام والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية، عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تعرضت فيها المجموعة للمخاطر.

تعريف عدم الانتظام
تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة عدم انتظام عندما:

- لا يكون من المرجح على المقترض سداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون أن يكون للمجموعة حق الرجوع عليه باتخاذ إجراءات مثل تحقيق الورقة المالية (إذا تم الاحتفاظ بأي منها)؛ أو
- تأخر المقترض في السداد لفترة أكثر من 90 يوما فيما يتعلق بأي التزام ائتماني مادي للمجموعة؛ أو
- تصنيف المقترض في الفئة 8 ,9 أو 10.

عند تقييم ما إذا كان المقترض في حالة عدم انتظام في السداد، تأخذ المجموعة أيضاً في الاعتبار المؤشرات التالية:

- مؤشرات كمية -مثلا وضع التأخر في السداد وعدم السداد لالتزام آخر لنفس الجهة المصدرة إلى المجموعة؛ و
- مؤشرات تتم بناءا على البيانات التي يتم تطويرها داخلياً ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

المدخلات في تقييم ما إذا كانت إحدى الأدوات المالية في حالة عدم الانتظام في السداد وأهميتها قد تتغير مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف عدم الانتظام في السداد إلى حد كبير مع تلك التي تطبقها المجموعة للأغراض الرقابية لرأس المال.

يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة مستوى الحكم الشخصي حول كيفية أن تقوم التغييرات بالتأثير في عوامل الاقتصاد الكلي هذه على الخسارة الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على المرحلة 1 والمرحلة 2 من التعرض للمخاطر والتي تعتبر منتظمة السداد. تتم مراجعة المنهجيات والافتراضات ذات العلاقة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل دوري.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
تمثل المدخلات الرئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هيكل الآجال للمتغيرات التالية:

- احتمالية عدم الانتظام؛
- نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام؛
- التعرض عند عدم الانتظام.

وتُستمد هذه المؤشرات عموما من النماذج الإحصائية المطورة داخليا والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية عدم الانتظام هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتستند هذه النماذج الإحصائية في المقام الأول إلى البيانات المجمعة داخلياً والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء، ويتم تعزيزها ببيانات تقييم الائتمان الخارجي حيثما كان ذلك متاحاً.

نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام هو حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك عدم انتظام في السداد. تقوم المجموعة بتقدير مؤشرات نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام بناء على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات ضد أطراف مقابلة معدم انتظامة. تراعي نماذج نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام قيمة الضمانات المتوقعة وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي.

معلومات مستقبلية مضمنة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة
يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة مستوى الحكم حول كيفية تأثير التغييرات في عوامل الإقتصاد الكلي هذه على الخسارة الائتمانية المتوقعة، المطبقة على المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من التعرض والتي تعتبر ذات أداء. إن المنهجيات والإفتراضات المتضمنّة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الإقتصادية في المستقبل، بشكل دوري وفقاً لسياسة المجموعة حول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

يتضمن تقييم زيادة المخاطر الائتمانية الجوهرية وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معلومات مستقبيّلة. قام البنك بتحليل تاريخي وحدد المتغيرات الإقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

توظف المجموعة نماذج إحصائية لدمج عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التخلف التاريخية. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلي ذات دلالة إحصائية أو انحراف نتائج احتماليات عدم الانتظام (PDs) المتوقعة عن التوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، يتم استخدام تراكب احتماليات عدم الانتظام النوعي بواسطة الإدارة استناداً إلى تحليل المحفظة.

قامت المجموعة بإحتساب احتماليات عدم الانتظام بناءاً على العملية الموضّحة أدناه:

1) الحصول على معدّلات عدم الانتظام الملحوظة (ODRs)
يتم احتساب معدّلات عدم الانتظام الملحوظة لمحفظة البيع بالجملة وكل قطاع من قطاعات التجزئة التي يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها بشكل منفصل.

2) الحصول على قيمة المتغيّرات الإقتصاديّة المتوقّعة ذات الصلة.
يتم الحصول على المؤشرات الاقتصادية المختلفة المتوقّعة ذات الصلة مثل إجمالي الناتج المحلّي الإسمي ومنتجات النفط والغاز وصادرات السلع والخدمات من صندوق النقد الدولي أو منظمة الاقتصاد العالمية أو أي مصدر آخر للبيانات حسب ما هو مناسب.

3) تحويل بيانات الاقتصاد الكلي من نقطة بيانات سنوية إلى شهريّة.
يتم توفير القيم التاريخية والمتوقعة لمؤشرات الاقتصاد الكلي التي يتم النظر إليها لأغراض تحليل الانخفاض بشكل عام على مستوى سنوي. ومع ذلك، يتم حساب معدّلات عدم الانتظام الملحوظة ODRs بشكل شهري. وفقاً لذلك، تقوم المجموعة بتحويل بيانات الاقتصاد الكلي. إعتمدت المجموعة تقنية الاستيفاء التكعيبي لاستكمال البيانات المتغيرة الاقتصادية.

4) إجراء تحليل للانخفاض
إجراء تحليل المربع الأدنى العادي (OLS) الخاص بمعدّلات عدم الانتظام الملحوظة ODR لكل من المحفظة على القيمة التاريخية التاريخية للمؤشرات الاقتصادية.

5) اختبار الأهمية الإحصائية للنموذج
يتم تقييم أهمية النموذج الكلي وكذلك كل من القياسات الفردية على أساس اختبارات إحصائية مختلفة مثل معامل التحديد المعدل (R^2)، اختبار (F) واختبار (T).

6) توقّع معدّل عدم الانتظام الزمني (PiT)
استناداً إلى القيمة المتوقعة للمتغيرات الاقتصادية في ظل سيناريو مختلف وقيمة معاملها وفقاً لتحليل الانخفاض المتعلق بها، يتم تقدير متوّسط عدم الانتظام الزمني (PiT) لكل جزء من حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل سنة من السنوات المتوقعة.

طريقة لتحليل السيناريو
يحفّز مصرف قطر المركزي البنوك للوصول الخسائر الائتمانية المتوقعة النهائية كما في سيناريو خسائر الائتمان المرجحة تحت سيناريوهات إقتصادية كلية مختلفة، وبالنظر إلى ذلك، وضعت المجموعة منهجية لإنشاء سيناريوهات للإقتصاد الكلي في ظل فرضية الإقتصاد كنقطة أساس للمقارنة، سواء كان في حالة إرتفاع أو إنخفاض.

تجميع أدوات الخسائر المقاسة على أساس جماعي
بالنسبة إلى مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي، يتم جمع التعرضات على أساس خصائص المخاطر المشتركة، بحيث تكون مخاطر التعرض داخل المجموعة متجانسة.

استناداً إلى معدّلات عدم الانتظام الملاحظة والأداء التاريخي والدراسات الإحصائية الداخلية الأخرى، تقوم المجموعة بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأقسام الفئات التالية:

1. قروض الرهن العقاري
2. قرض شخصي للمقيمين
3. قرض شخصي للعمالة الوافدة
4. قرض سيارات
5. السحب على المكشوف للشركات التجارية
6. بطاقات الائتمان

تفشي جائحة كوفيد-19
أعلنت منظمة الصحة العالمية وباء كوفيد-19 كجائحة عالمية رسمياً بتاريخ 11 مارس 2020. ومنذ النصف الأخير من الربع الأول لعام 2020، كانت البيئة الاقتصادية والأنشطة التجارية للمجموعة تشهد تغيرات سريعة نتيجة لتفشي الجائحة بشكل غير مسبوق، فضلا عن انهيار أسعار النفط الخام عالمياً. وقد أدى كساد الأسواق وعمليات الإغلاق وفرض القيود على حركة التجارة والأفراد إلى حدوث اضطرابات جوهرية في الأعمال والأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم وبمختلف الصناعات والقطاعات.

التدابير الحكومية
طبقت الحكومات والسلطات التنظيمية بجميع أنحاء العالم بعض التدابير لاحتواء التأثير الاقتصادي الناشئ عن الجائحة. وتماشياً مع ذلك، طبق مصرف قطر المركزي حزمة من الإجراءات لدعم استقرار اقتصاد الدولة، وشملت تلك الإجراءات تأجيل أقساط القروض للقطاعات المتضررة، والاعفاء الجزئي من الفوائد، والاعفاء من رسوم نقاط البيع (POS) ورسوم السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي (راجع تعميم مصرف قطر المركزي رقم 5/2020 للمزيد من التفاصيل).

تأثير جائحة كوفيد-19 على المجموعة
إن تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان (SICR) وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب أن يستند إلى معلومات معقولة وداعمة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد كبير. عند تقييم ظروف التوقعات، يجب النظر في كل من تأثيرات جائحة كوفيد-19 وتدابير الدعم الحكومي الهامة التي يتم اتخاذها.

يتوافق هذا بشكل عام مع الإرشادات الصادرة عن مصرف قطر المركزي والتي تنص على أن تأجيل أقساط القرض قد لا يكون في حد ذاته هو المسبب للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان حيث أن ذلك قد يسبب مشاكل بالسيولة على المدى القصير. وبالمثل، فإن أي خرق للتعهدات بسبب جائحة كوفيد-19، كالتأخر مثلا في تقديم البيانات المالية المدققة وما إلى ذلك، قد لا يؤدي بالضرورة إلى حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

يجب أن تضع البنوك تقديرات بناءً على أفضل المعلومات الداعمة المتاحة حول الأحداث السابقة والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية. عند تقييم ظروف التوقعات، يجب مراعاة تأثير جائحة كوفيد-19 وتدابير سياسة مصرف قطر المركزي التي يتم اتخاذها. تستخدم المجموعة أحدث التوقعات المتاحة ذات الصلة لتقدير المتغيرات / السيناريوهات الاقتصادية في المستقبل.

إن لجنة الائتمان التابعة لإدارة المجموعة مسؤولة بشكل أساسي عن الاشراف على مستويات الخسائر الائتمانية المتوقعة والمراقبة الحثيثة لتأثيرات جائحة كوفيد-19 من خلال المراجعة الدائمة لمحفظة الائتمان، بما في ذلك مراقبة التعرضات الفردية الهامة للعملاء العاملين بالصناعات والقطاعات المتأثرة بشكل مباشر بالجائحة. يتم تقييم العملاء المتضررين بالنظر إلى استقرارية مركز صاحب العمل والنشاط التجاري، وتقوم المجموعة بدعم أي حالة عدم انتظام في التدفقات النقدية قصيرة الأجل.

من المتوقع أن تشهد حركة إقراض الوافدين الأفراد بعض التأثر على المدى القصير إلى المتوسط بسبب الجائحة، مما قد يؤدي إلى مشاكل ائتمانية محتملة. إن المجموعة ملتزمة تماماً بمساعدة عملائها خلال هذه الفترة المضطربة وفقاً لتوجيهات مصرف قطر المركزي، وقد واصلت المجموعة دعمها للعملاء من خلال التطبيق الجيد لخطط استمرارية الأعمال وإنفاذ إجراءات الصحة والسلامة المعلنة من قبل وزارة الصحة المنوطة بإيجاد آليات للتعامل مع تطورات جائحة كوفيد-19. تقوم المجموعة باستمرار بمراجعة إجراءاتها الاحترازية والإدارية لمواكبة التغيرات التي تحدث على أرض الواقع.

تأثير الجائحة على معدلات الزيادة الهامة في المخاطر الائتمانية (SICR)
لا تعتبر المجموعة ممارسة العميل لخيار التأجيل وحده سبباً في حدوث زيادة هامة في المخاطر الائتمانية (SICR)، وبالتالي يتم تحديد التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة لهؤلاء العملاء على أساس درجة تصنيف كل عميل. ومع ذلك، وكجزء من عملية التقييم الائتماني للمجموعة، مع الأخذ بالاعتبار الوضع الاقتصادي الحالي، فقد حصلت المجموعة على معلومات إضافية من عملائها للوقوف على مراكزهم المالية ومدى قدرتهم على السداد، وفي حال ملاحظة وجود مؤشرات بحدوث تدهور مادي في المركز المالي للعميل فتتم مراجعة تصنيفه الائتماني وتعديل مرحلة التعرض الخاصة به، حيثما انطبق ذلك.

التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة:
تم بناء ومعايرة نماذج البنك باستخدام الاتجاهات والارتباطات التاريخية إلى جانب السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية. تم تطوير النماذج الاقتصادية بناءً على علاقة الموجودات المالية مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة ذات الصلة. قامت المجموعة بتحديث متغيرات الاقتصاد الكلي بناءً على أحدث التنبؤات المتاحة. وبالتالي، تم افتراض أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس متوسط سوف يرتفع بنسبة 4.16% خلال عام 2023. كما تم أخذ تقديرات المتغيرات الأخرى ذات الصلة في الاعتبار بما يتماشى مع أحدث التوقعات التي قدمها وكالات اقتصادية رائدة. علاوة على ذلك، كانت الترجيحات المخصصة لكل سيناريو للاقتصاد الكلي على مستوى المجموعة في 31 ديسمبر 2022، 60% للحالة الأساسية 30% للحالة الهابطة و 10% للحالة الصاعدة (31 ديسمبر 2021: 60% للحالة الأساسية، 30% للحالة الهابطة و10% للحالة الصاعدة). وفقاً لأفضل تقييمات الإدارة، يتم تغطية المخاطر بشكل كافٍ في هذا الوقت وسوف تقوم الإدارة بمراقبة الوضع القائم بصورة مستمرة وكما سوف تستمر في تقديم التحفظات حول المخاطر السلبية.

حساسية الخسائر الائتمانية المتوقعة للظروف الاقتصادية المستقبلية
يوضح الجدول التالي مقارنة بين مخصصات المجموعة لخسائر الائتمان على الموجودات المالية غير منخفضة القيمة (المرحلتان 1 و 2) بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 31 ديسمبر 2022 بناءً على احتماليات الأوزان المرجحة لثلاثة سيناريوهات مع مخصصات بنسبة 100% لخسائر الائتمان الناتجة عن محاكاة كل سيناريو مرجح.

	31 ديسمبر 2022 التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة (ألف ريال قطري)	31 ديسمبر 2021 التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة (ألف ريال قطري)
حساسية تقديرات انخفاض القيمة		
الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض غير منخفضة القيمة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9	**1,029,035**	605,426
المحاكاة		
سيناريو الاتجاه الصاعد - الوزن المرجح 100% - أعلى / (أقل) بمقدار	**(210,678)**	(147,487)
سيناريو الحالة الأساسية - الوزن المرجح 100% - أعلى / (أقل) بمقدار	**(57,205)**	(40,542)
سيناريو الاتجاه الهابط - الوزن المرجح 100% - أعلى / (أقل) بمقدار	**184,632**	130,247

المحاسبة عن خسارة التعديل والتسهيلات الحكومية

خلصت المجموعة إلى أن التعديلات الناتجة عن تأجيل أقساط قروض العملاء ضمن إجراءات مصرف قطر المركزي للتخفيف من آثار كوفيد-19 لم ينتج عنها أي استبعاد لموجودات مالية.

كان مصرف قطر المركزي قد أصدر تسهيلات إعادة شراء (ريبو) بفائدة صفرية للبنوك المحلية العاملة في قطر لدعم مراكز السيولة للبنوك التي تقوم بتأجيل تحصيلات القروض للقطاعات المتضررة من الجائحة وبفوائد مخفضة وبموجب ضمانات مقدمة من حكومة دولة قطر. استخدمت المجموعة تسهيلات إعادة شراء (ريبو) بفائدة صفرية حتى 29 ديسمبر 2022.

بالإضافة إلى ذلك، لم يكن تأثير اليوم الأول لخسارة التعديل والمنافع الممنوحة من قبل مصرف قطر المركزي في صورة تسهيلات إعادة شراء بفائدة مخفضة والخصومات على الفواتير جوهرياً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

التقديرات والأحكام المتعلقة جائحة كوفيد-19

تواصل جائحة كوفيد-19 تعطيل الأسواق العالمية حيث لا تزال تعاني العديد من المناطق الجغرافية من العدوى بالرغم من السيطرة على معدلات الانتشار في وقت سابق من خلال تطبيق التدابير الاحترازية الصارمة، مثل فرض القيود على السفر وتنفيذ عمليات الإغلاق وتطبيق قواعد صارمة للتباعد الاجتماعي. ومع ذلك، فقد تمكنت حكومة دولة قطر ("الحكومة") من إحكام السيطرة على تفشي المرض حتى الآن، ويرجع ذلك بالمقام الأول إلى تطبيق تدابير غير مسبوقة وفعالة من قبل الحكومة.

تدرك المجموعة حجم التحديات المرتبطة بالاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكليّ التي فرضتها جائحة كوفيد-19، والتي سوف يظل تأثيرها ملموساً لبعض الوقت، وتستمر في مراقبة تعرضاتها بصورة دقيقة. قامت المجموعة بإجراء تقديرات محاسبية مختلفة عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى توقعات الظروف الاقتصادية التي تعكس الاحتمالات والافتراضات كما في 31 ديسمبر 2022 بشأن الأحداث المستقبلية التي تعتقد المجموعة كونها معقولة في ظل الظروف الحالية، وقد تم استخدام قدر كبير من الحكم الشخصي عند إعداد هذه التقديرات. تخضع الافتراضات ذات الصلة أيضاً لعدم اليقين، ويكون ذلك في الغالب خارجاً عن سيطرة المجموعة. وبالتالي، قد تختلف الظروف الاقتصادية الفعلية عن تلك التوقعات نظراً لأن الأحداث المتوقعة كثيراً ما لا تحدث كما هو متوقع، وقد تؤثر تلك الفروق بشكل جوهري على التقديرات المحاسبية الواردة في هذه البيانات المالية الموحدة.

إن التقديرات المحاسبية الهامة التي تخضع لتأثير تلك التوقعات والشكوك ذات الصلة تتعلق بشكل أساسي بالخسائر الائتمانية المتوقعة، وقياس القيمة العادلة، وتقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات غير المالية.

تم بيان تأثير جائحة كوفيد-19 على كل من تلك التقديرات بشكل أكثر تفصيلاً في الايضاح ذي الصلة حول هذه البيانات المالية الموحدة.

مخصص الخسارة

توضح الجداول التالية التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية.

	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
التعرض للخسائر الائتمانية المتوقعة				
- قروض وسلف مقدمة للعملاء	29,155,366	5,783,410	915,653	35,854,429
- استثمارات مالية (أدوات الدين)	8,116,254	-	-	8,116,254
- التزامات قروض والضمانات المالية	2,802,427	193,463	-	2,995,890
- مبالغ مستحقة من بنوك	3,639,750	129,745	-	3,769,495
الرصيد الافتتاحي للخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2022				
- قروض وسلف مقدمة للعملاء	211,834	393,592	782,473	1,387,899
- استثمارات مالية (أدوات دين)	12,039	-	-	12,039
- التزامات قروض وضمانات مالية	8,003	849	-	8,852
- مبالغ مستحقة من بنوك	182	307	-	489
	232,058	394,748	782,473	1,409,279
صافي التحويل بين المراحل				
- قروض وسلف مقدمة للعملاء	15,946	45,363	(61,309)	-
- استثمارات مالية (أدوات دين)	-	-	-	-
- التزامات قروض وضمانات مالية	-	-	-	-
- مبالغ مستحقة من بنوك	-	-	-	-
	15,946	45,363	(61,309)	-
تم تكبده (رده) خلال السنة (بالصافي)				
- قروض وسلف مقدمة للعملاء	11,567	350,733	71,997	434,297
- استثمارات مالية (أدوات دين)	(611)	-	-	(611)
- التزامات قروض وضمانات مالية	2,944	351	-	3,295
- مبالغ مستحقة من بنوك	324	198	-	522
	14,224	351,282	71,997	437,503
الشطب				
- قروض وسلف مقدمة للعملاء	-	-	-	-
- استثمارات مالية (أدوات دين)	-	-	-	-
- التزامات قروض وضمانات مالية	-	-	-	-
- مبالغ مستحقة من بنوك	-	-	-	-
	-	-	-	-
الرصيد الختامي – كما في 31 ديسمبر 2022				
- قروض وسلف مقدمة للعملاء	239,347	789,688	793,161	1,822,196
- استثمارات مالية (أدوات دين)	11,428	-	-	11,428
- التزامات قروض وضمانات مالية	10,947	1,200	-	12,147
- مبالغ مستحقة من بنوك	506	505	-	1,011
	262,228	791,393	793,161	1,846,782

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
التعرض للخسائر الائتمانية المتوقعة				
- قروض وسلف مقدمة للعملاء	30,015,579	3,643,629	1,298,261	34,957,469
- استثمارات مالية (أدوات دين)	8,367,759	-	-	8,367,759
- التزامات قروض وضمانات مالية	3,137,985	83,125	-	3,221,110
- مبالغ مستحقة من بنوك	2,926,296	74,986	-	3,001,282
الرصيد الافتتاحي للخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2021				
- قروض وسلف مقدمة للعملاء	208,053	180,991	718,675	1,107,719
- استثمارات مالية (أدوات دين)	12,520	1,009	-	13,529
- التزامات قروض وضمانات مالية	12,122	1,674	-	13,796
- مبالغ مستحقة من بنوك	715	386	-	1,101
	233,410	184,060	718,675	1,136,145
صافي التحويل بين المراحل				
- قروض وسلف مقدمة للعملاء	(28,146)	5,157	22,989	-
- استثمارات مالية (أدوات دين)	-	-	-	-
- التزامات قروض وضمانات مالية	-	-	-	-
- مبالغ مستحقة من بنوك	-	-	-	-
	(28,146)	5,157	22,989	-
تم تكبده (رده) خلال السنة (بالصافي)				
- قروض وسلف مقدمة للعملاء	31,928	207,443	83,069	322,440
- استثمارات مالية (أدوات دين)	(481)	(1,009)	-	(1,490)
- التزامات قروض وضمانات مالية	(4,119)	(825)	-	(4,944)
- مبالغ مستحقة من بنوك	(533)	(79)	-	(612)
	26,795	205,530	83,069	315,394
الشطب				
- قروض وسلف مقدمة للعملاء	-	-	(42,260)	(42,260)
- استثمارات مالية (أدوات دين)	-	-	-	-
- التزامات قروض وضمانات مالية	-	-	-	-
- مبالغ مستحقة من بنوك	-	-	-	-
	-	-	(42,260)	(42,260)
الرصيد الختامي – كما في 31 ديسمبر 2021				
- قروض وسلف مقدمة للعملاء	211,834	393,592	782,473	1,387,899
- استثمارات مالية (أدوات دين)	12,039	-	-	12,039
- التزامات قروض وضمانات مالية	8,003	849	-	8,852
- مبالغ مستحقة من بنوك	182	307	-	489
	232,058	394,748	782,473	1,409,279

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المجموعة من مقابلة متطلباتها التمويلية عند حلول موعد استحقاقها، كمثال على ذلك، نتيجة سحب الودائع من قبل العملاء أو متطلبات النقد من الالتزامات التعاقدية أو التدفقات النقدية الخارجة الأخرى مثل استحقاقات الدين أو الهوامش المستدعاة بالنسبة للمشتقات وخلافها. ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى نضوب الموارد المالية المتاحة لإقراض العملاء وأنشطة المتاجرة والاستثمارات. في ظل الظروف القاسية قد ينتج عن عدم توفر السيولة تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الموجودات أو إحتمال عدم المقدرة على الوفاء بالتزامات الإقراض. إن المخاطر التي لا يمكن للمجموعة أن تقوم بمعالجتها متأصلة في جميع العمليات التشغيلية المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث المحددة الخاصة بالبنك وأحداث على مستوى السوق بأكملها ويتضمن ذلك ولكنه لا يقتصر على، أحداث ائتمان وإندماج واستحواذ والصدمات المنتظمة والكوارث الطبيعية.

(1) إدارة مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم تمكن المجموعة من مقابلة متطلباتها التمويلية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة من اضطرابات في السوق أو إنخفاض التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر التمويل. وللحماية من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع المصادر التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ في الإعتبار إحتياجات السيولة بتوفير رصيد كافي من النقد وما شبه النقد والأوراق المالية الجاهزة للتداول.

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة بمراقبة مواعيد الاستحقاقات على أساس شامل مع المراقبة المستمرة لموقف السيولة من قبل الخزينة.

(2) تحليل الاستحقاق (متضمنا كافة الموجودات والمطلوبات)

	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	أقل من شهر ألف ريال قطري	1 - 3 أشهر ألف ريال قطري	من 3 أشهر إلى سنة ألف ريال قطري	1 - 5 سنوات ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2022						
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	1,806,925	1,024,207	337,922	227,417	217,379	-
مستحق من بنوك	3,768,484	3,040,484	418,600	309,400	-	-
قروض وسلف لعملاء	34,032,233	3,090,863	3,812,718	1,424,850	3,973,541	21,730,261
استثمارات مالية	8,339,404	445,073	100,000	543,303	5,817,339	1,433,689
عقارات ومعدات	230,186	-	-	-	-	230,186
موجودات أخرى	398,169	77,161	186,939	1,388	132,681	-
الإجمالي	48,575,401	7,677,788	4,856,179	2,506,358	10,140,940	23,394,136
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	3,988,316	3,930,334	57,982	-	-	-
ودائع عملاء	28,953,683	10,785,715	7,663,286	5,428,456	5,076,226	-
سندات دين	5,481,161	-	-	-	5,481,161	-
قروض أخرى	1,459,508	-	-	-	1,459,508	-
مطلوبات أخرى	717,875	201,210	78,256	369,655	68,754	-
اجمالي حقوق الملكية	7,974,858	-	-	-	-	7,974,858
الإجمالي	48,575,401	14,917,259	7,799,524	5,798,111	12,085,649	7,974,858
الفرق	-	(7,239,471)	(2,943,345)	(3,291,753)	(1,944,709)	15,419,278

	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	أقل من شهر ألف ريال قطري	1 - 3 أشهر ألف ريال قطري	من 3 أشهر إلى سنة ألف ريال قطري	1 - 5 سنوات ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2021						
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	2,443,372	1,564,711	290,734	387,877	200,050	-
مستحق من بنوك	3,000,793	2,991,213	9,580	-	-	-
قروض وسلف لعملاء	33,569,570	1,520,053	8,547,940	5,284,224	10,227,041	7,990,312
استثمارات مالية	8,613,458	1,113,994	-	686,578	4,850,735	1,962,151
عقارات ومعدات	235,178	-	-	-	-	235,178
موجودات أخرى	230,149	26,709	69,362	1,397	132,681	-
الإجمالي	48,092,520	7,216,680	8,917,616	6,360,076	15,410,507	10,187,641
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	3,248,848	3,165,617	83,231	-	-	-
ودائع عملاء	27,924,919	8,426,347	6,451,738	8,607,470	4,439,364	-
سندات دين	7,315,373	-	1,836,369	-	5,479,004	-
قروض أخرى	1,092,837	-	-	182,140	910,697	-
مطلوبات أخرى	825,929	320,250	124,149	317,795	63,735	-
اجمالي حقوق الملكية	7,684,614	-	-	-	-	7,684,614
الإجمالي	48,092,520	11,912,214	8,495,487	9,107,405	10,892,800	7,684,614
الفرق	-	(4,695,534)	422,129	(2,747,329)	4,517,707	2,503,027

	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة ألف ريال قطري	أقل من شهر ألف ريال قطري	1 - 3 أشهر ألف ريال قطري	من 3 أشهر إلى سنة ألف ريال قطري	1 - 5 سنوات ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري
في 31 ديسمبر 2022							
مطلوبات مالية غير مشتقة							
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	3,988,316	3,989,106	3,934,506	54,600	-	-	-
ودائع عملاء	28,953,683	29,469,681	10,806,308	7,727,682	5,550,805	5,384,886	-
سندات دين	5,481,161	5,760,245	9,914	19,897	89,321	5,641,113	-
قروض أخرى	1,459,508	1,667,259	5,399	10,276	47,895	1,603,689	-
الإجمالي	39,882,668	40,886,291	14,756,127	7,812,455	5,688,021	12,629,688	-
الأدوات المالية المشتقة							
إدارة المخاطر:							
تدفقات خارجة		1,883,417	385,655	573,716	924,046	-	-
تدفقات داخلة		(1,899,842)	(385,226)	(577,935)	(936,681)	-	-
		40,869,866	14,756,556	7,808,236	5,675,386	12,629,688	-

	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة ألف ريال قطري	أقل من شهر ألف ريال قطري	1 - 3 أشهر ألف ريال قطري	من 3 أشهر إلى سنة ألف ريال قطري	1 - 5 سنوات ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري
في 31 ديسمبر 2021							
مطلوبات مالية غير مشتقة							
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	3,248,848	3,248,995	3,165,777	83,218	-	-	-
ودائع عملاء	27,924,919	29,910,112	9,177,649	6,691,084	9,145,740	4,895,639	-
سندات دين	7,315,373	7,783,360	83,012	1,845,495	425,697	5,429,156	-
قروض أخرى	1,092,837	1,116,927	2,018	2,247	191,514	921,148	-
الإجمالي	39,581,977	42,059,394	12,428,456	8,622,044	9,762,951	11,245,943	-
الأدوات المالية المشتقة							
إدارة المخاطر:							
تدفقات خارجة		2,771,899	132,771	2,390,531	248,597	-	-
تدفقات داخلة		(2,723,180)	(132,992)	(2,352,100)	(238,088)	-	-
		42,108,113	12,428,235	8,660,475	9,773,460	11,245,943	-

(د) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في أن تتأثر أرباح أو رأس مال المجموعة أو مقدرتها في تحقيق أهدافها التجارية سلبياً بالتغيرات في مستوى تقلب أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة وأسعار البضائع وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

(1) إدارة مخاطر السوق

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السوق لديها ضمن إطار العمل التنظيمي للحدود المقررة من قبل مصرف قطر المركزي. إن وضع إطار عمل داخلي لإدارة مخاطر السوق وضمان التقيد بهذه المنهجية هو مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة والتي تضم الإدارة العليا متضمنة أعضاء جهاز إدارة المخاطر. إن المجموعة معرضة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة للفروق أو الفجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات أو الأدوات خارج الميزانية العمومية التي تصبح مستحقة أو يعاد تسعيرها خلال فترة معينة.

تتم إدارة فجوات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن إطار الحدود الموضوعة من جانب المجلس. يتم رصد جميع المخاطر وإبلاغ الإدارة العليا عنها على أساس يومي ويتم تصعيد أية مخالفات على الفور. بالإضافة إلى ذلك يتم رصد جميع أنشطة التداول بشكل مستمر على مستوى لجنة الموجودات والمطلوبات.

(2) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة - محافظ محتفظ بها لغير المتاجرة

إن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المحافظ المحتفظ بها لغير المتاجرة هي مخاطر الخسارة من تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغير في أسعار الفائدة في السوق. تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة والحصول على حدود موافق عليها مسبقا لنطاقات إعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي الجهة المراقبة للإلتزام بهذه الحدود وتساندها رقابة الخزينة المركزية للمجموعة أثناء الأنشطة اليومية.

فيما يلي ملخص مركز فجوة أسعار الفائدة للمجموعة للمحافظ المحتفظ بها لغير المتاجرة:

	إعادة تسعير في:						
	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	أقل من 3 أشهر ألف ريال قطري	3 - 12 شهر ألف ريال قطري	1 - 5 سنوات ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري	غير حساسة للفائدة ألف ريال قطري	معدل الفائدة الفعلي ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2022							
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	1,806,925	-	-	-	-	1,806,925	%1.51
مستحق من بنوك	3,768,484	3,397,629	309,400	-	-	61,455	%2.21
قروض وسلف لعملاء	34,032,233	4,341,747	28,879,143	104,075	588,913	118,355	%4.86
استثمارات مالية	8,339,404	310,495	543,303	5,817,339	1,433,689	234,578	%3.75
عقارات ومعدات	230,186	-	-	-	-	230,186	
موجودات أخرى	398,169	-	-	-	-	398,169	
	48,575,401	8,049,871	29,731,846	5,921,414	2,022,602	2,849,668	
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	3,988,316	3,976,426	-	-	-	11,890	%1.03
ودائع عملاء	28,953,683	17,255,741	3,962,576	5,076,226	-	2,659,140	%2.04
سندات دين	5,481,161	43,731	-	5,437,430	-	-	%2.55
قروض أخرى	1,459,508	3,508	-	1,456,000	-	-	%2.84
مطلوبات أخرى	717,875	-	-	-	-	717,875	
اجمالي حقوق الملكية	7,974,858	-	-	-	-	7,974,858	
	48,575,401	21,279,406	3,962,576	11,969,656	-	11,363,763	
فجوة حساسية سعر الفائدة		(13,229,535)	25,769,270	(6,048,242)	2,022,602	(8,514,095)	
فجوة حساسية سعر الفائدة المتراكم		(13,229,535)	12,539,735	6,491,493	8,514,095	-	

	إعادة تسعير في:						
	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	أقل من 3 أشهر ألف ريال قطري	3 - 12 شهر ألف ريال قطري	1 - 5 سنوات ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري	غير حساسة للفائدة ألف ريال قطري	معدل الفائدة الفعلي ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2021							
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	2,443,372	571,296	-	-	-	1,872,076	%1.10
مستحق من بنوك	3,000,793	2,897,180	-	-	-	103,613	%0.53
قروض وسلف لعملاء	33,569,570	9,147,376	23,606,002	152,602	484,402	179,188	%4.05
استثمارات مالية	8,613,458	856,255	686,579	4,850,735	1,962,150	257,739	%3.86
عقارات ومعدات	235,178	-	-	-	-	235,178	
موجودات أخرى	230,149	-	-	-	-	230,149	
	48,092,520	13,472,107	24,292,581	5,003,337	2,446,552	2,877,943	
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	3,248,848	3,185,311	-	-	-	63,537	%0.16
ودائع عملاء	27,924,919	13,609,367	7,069,305	4,439,634	-	2,806,613	%1.48
سندات دين	7,315,373	1,886,218	-	5,429,155	-	-	%2.93
قروض أخرى	1,092,837	837	182,000	910,000	-	-	%1.24
مطلوبات أخرى	825,929	-	-	-	-	825,929	
اجمالي حقوق الملكية	7,684,614	-	-	-	-	7,684,614	
	48,092,520	18,681,733	7,251,305	10,778,789	-	11,380,693	
فجوة حساسية سعر الفائدة		(5,209,626)	17,041,276	(5,775,452)	2,446,552	(8,502,750)	
فجوة حساسية سعر الفائدة المتراكم		(5,209,626)	11,831,650	6,056,198	8,502,750	-	

تحليل الحساسية

يبين الجدول التالي الحساسية لتغير معقول محتمل في أسعار الفائدة، مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة لبيان الدخل الموحد وبيان حقوق الملكية الموحد للمجموعة.

إن حساسية بيان الدخل الموحد هي الأثر الناتج عن تغيرات مفترضة في معدلات الفائدة على صافي إيراد الفوائد لمدة سنة واحدة اعتماداً على معدل سعر فائدة متغير للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها لغير المتاجرة كما في 31 ديسمبر 2022، متضمنة أثر أدوات التحوط. يتم إحتساب حساسية حقوق الملكية من خلال الكشف عن الموجودات المالية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ذات المعدل الثابت كما في 31 ديسمبر 2022 لأثر التغيرات المفترضة في معدلات الفائدة وتستند إلى افتراض أن هناك تحركات موازية في منحى العائدات. من المتوقع أن يكون أثر الإنخفاضات في نقاط الأساس مساوياً ومقابلاً لأثر الزيادات المعروضة.

	التغير في نقاط الأساس	حساسية صافي إيرادات الفوائد		حساسية صافي إيرادات الفوائد	
		2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
العملة					
ريال قطري	25	22,078	25,909	-	-
دولار أمريكي	25	485	3,453	-	-

تؤثر تغيرات أسعار الفائدة على الأسهم الصادر عنها التقرير بالطرق التالية:

- الأرباح المدورة الناجمة عن الارتفاعات أو الانخفاضات في صافي إيراد الفوائد وتغيرات القيمة العادلة الصادر عنها التقرير في بيان الدخل الموحد؛ و
- احتياطيات القيمة العادلة الناشئة عن ارتفاعات أو انخفاضات في القيم العادلة لأدوات الدين تسجل مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى.

تدار المراكز الشاملة لمخاطر سعر الفائدة لغير المتاجرة من قبل الخزينة المركزية للمجموعة، والتي تستخدم الاستثمارات المالية والدفعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات مشتقة لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة.

(3) التعرض لمخاطر العملات - محافظ محتفظ بها لغير المتاجرة

معاملات العملة الأجنبية

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في معدلات الصرف الأجنبي. تتعرض المجموعة لأثر التقلب في معدلات الصرف الأجنبي السائدة على مركزها المالي الموحد. وضع مجلس الإدارة حدوداً على مستوى التعرض لمخاطر العملات والتي تتم مراقبتها يومياً.

كان لدى المجموعة صافي المراكز المفتوحة التالية في نهاية السنة:

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية:		
جنيه استرليني	142	302
يورو	480	1,506
دولار أمريكي	642,300	583,705
عملات أخرى	27,342	42,151
الإجمالي	670,264	627,664

تتضمن العملات الأخرى أعلاه تعرضاً للجنيه المصري يبلغ 58,983 ألف ريال قطري (2021: 69,918 ألف ريال قطري). ينشأ هذا التعرض من استثمار المجموعة الاستراتيجي الذي تم في 2006.

تدير المجموعة تعرضها لمخاطر العملات ضمن حدود وضعها مجلس الإدارة. يتم وضع حدود "خلال اليوم" و"الليلة الواحدة" لكل عملة بشكل مستقل وبالإجمالي. إن الريال القطري مربوط بالدولار الأمريكي. على الرغم من أن المجموعة لا تتعرض لأية مخاطر عملات فقد تم وضع حدود للتعرض للدولار الأمريكي.

إن كافة التعرضات للعملات الأخرى محدودة ولا تتعرض المجموعة بشكل مؤثر إلى مخاطر العملات الأخرى.

	تحليل الحساسية			
	الزيادة / (النقص) في الربح والخسارة		الزيادة / (النقص) في الإيرادات الشاملة الأخرى	
	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
1% تغير في معدل صرف العملة				
جنيه استرليني	1	3	-	-
يورو	5	15	-	-
عملات أخرى	273	422	-	-

(4) التعرض لمخاطر سعر السهم - محافظ محتفظ بها لغير المتاجرة

مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من تقلبات في مؤشرات الأسهم وأسعارها. قام مجلس الإدارة بوضع حدود على مبلغ ونوع الاستثمارات التي يمكن قبولها. تتم مراقبتها بشكل مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم غير المتداولة من محفظة استثمار المجموعة.

الأثر على حقوق الملكية نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كاستثمارات متاحة للبيع في نهاية السنة، نتيجة للتغيرات في مؤشرات الأسهم ومع بقاء كافة المتغيرات ثابتة هو كالتالي:

	التغير في أسعار الأسهم (%)	التأثير على حقوق الملكية 2022 ألف ريال قطري	التأثير على حقوق الملكية 2021 ألف ريال قطري
مؤشرات السوق			
بورصة قطر	%10	16,299	17,539

(هـ) المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في الخسائر الناجمة من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية. يدير البنك مخاطره التشغيلية بصورة رئيسية من خلال إطار عمل المخاطر التشغيلية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تتكون من سياسة المخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر التشغيلية والتي لها ممثلون من كافة الإدارات. تستخدم المجموعة منهجاً ملتزماً ببازل 3 معروف باسم عملية "التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية" من أجل تقييم وتوثيق والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية التي تتم مواجهتها في إطار نشاط الأعمال الاعتيادية.

تتمثل المخاطر التشغيلية في الخسائر الناجمة من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية. يدير البنك مخاطره التشغيلية بصورة رئيسية من خلال إطار عمل المخاطر التشغيلية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تتكون من سياسة المخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر التشغيلية والتي لها ممثلون من كافة الإدارات. تستخدم المجموعة منهجاً ملتزماً ببازل 3 معروف باسم عملية "التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية" من أجل تقييم وتوثيق والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية التي تتم مواجهتها في إطار نشاط الأعمال الاعتيادية.

إن لدى البنك خطة استمرار أعمال موثقة بدقة وخطة استعادة عند الكوارث. تحدد هاتان الوثيقتان الإجراءات الواجب إتباعها في حالات الكوارث. تهدف خطة استمرار الأعمال إلى الكشف عن مستوى الأثر على أنشطة أعمال البنك عند الإضطرار للعمل من موقع مختلف في حالة الطوارئ أو الكوارث الطبيعية. تتضمن الخطة الوصول إلى أنظمة الكومبيوتر والإتصال بالشبكات المحلية ومخدمات قواعد البيانات والإنترنت والشبكة الداخلية والبريد الإلكتروني الخ. إنها عملية موضوعة بإتقان وتتم بشكل دوري خلال السنة. تم إجراء آخر اختبار عند الكوارث واستمرارية الأعمال 15 يوليو 2022 و 9 ديسمبر 2022 على التوالي. تم التوقيع على إتمام الإختبارين من قبل كافة الإدارات المعنية للتأكيد على إجراء الإختبارات بنجاح من قبلهم بالإضافة إلى تقرير تم توزيعه على جميع أعضاء لجنة المخاطر التشغيلية للتعليق والمراجعة. تم تدقيق كل من خطة استمرار الأعمال وخطة الاستعادة عند الكوارث بشكل مستقل من قبل مدققين من قبل أحد الشركات الاربعة الكبرى خارجيين وفقاً لمتطلبات مصرف قطر المركزي وتبين أنها شاملة ومنفذة بشكل جيد.

يتم تقديم تدريب أساسي على إطفاء الحرائق للموظفين المسؤولين عن الحرائق بشكل دوري بمساعدة هيئة الدفاع المدني. يتم إجراء تدريب على الإخلاء سنوياً كجزء من إجراءات السلامة والأمان في أنحاء شبكة الفروع.

(و) إدارة رأس المال

رأس المال التنظيمي
إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل اكتساب ثقة المستثمر والمقرض والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضا الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى والمنافع والضمانات التي يمكن الحصول عليها من خلال مركز رأسمالي قوي.

لقد التزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي خلال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجيا.

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال لدى المجموعة وفقا لإرشادات لجنة بازل 3 التي تم تبنيها من قبل مصرف قطر المركزي.

مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة بموجب بازل 3 وتنظيمات مصرف قطر المركزي في 31 ديسمبر كما يلي:

	2022 بازل 3 ألف ريال قطري	2021 بازل 3 ألف ريال قطري
رأس المال الأساسي	**6,350,788**	6,206,325
شريحة رأس المال الأولى	**1,092,000**	1,092,000
شريحة رأس المال الثانية	**456,091**	442,166
إجمالي رأس المال التنظيمي	**7,898,879**	7,740,491
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان	**35,889,752**	35,188,669
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق	**27,822**	43,959
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر التشغيل	**2,573,980**	2,313,432
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**38,491,554**	37,546,060

	رأس المال الأساسي بدون هامش الأمان المتحفظ	رأس المال الأساسي متضمن هامش الأمان المتحفظ	شريحة نسبة رأس المال الأولى متضمن هامش الأمان المتحفظ	شريحة نسبة رأس المال الثانية متضمن هامش الأمان المتحفظ	إجمالي رأس المال التنظيمي متضمن هامش الأمان المتحفظ وهامش البنك ذات التأثير الهام	إجمالي رأس المال متضمن هامش الأمان المتحفظ وهامش البنك ذات التأثير الهام وتكلفة راس المال من الركيزة الثانية وفقا لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
الحد الأدنى الفعلي حسب مصرف قطر المركزي						
الفعلي:	**%6.0**	**%8.50**	**%10.50**	**%12.50**	**%12.50**	**%13.99**
2022	**%16.50**	**%16.50**	**%19.34**	**%20.52**	**%20.52**	**%20.52**
2021	%16.53	%16.53	%19.44	%20.62	%20.62	%20.62

5. استخدام التقديرات والأحكام

(أ) المصادر الرئيسية لعدم اليقين حول التقديرات

تضع المجموعة تقديرات وإفتراضات تؤثر على المبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بما فيها توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أن تكون معقولة في ظل الظروف.

(1) مبدأ الاستمرارية
أجرت إدارة المجموعة تقييماً لقدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها وتوصلت إلى أن لدى المجموعة الموارد للاستمرار للمستقبل المنظور. إضافة إلى ذلك ليس للإدارة علم بأية شكوك جوهرية يمكن أن تثير ريبة جوهرية حول قابلية المجموعة على الاستمرار في أعمالها. لهذا السبب يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على مبدأ الاستمرارية.

(2) مخصصات خسائر الائتمان
تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع الإيضاح 4 (ب) (6) "المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير انخفاض قيمة الموجودات المالية" للمزيد من المعلومات.

يتم تقييم الاستثمارات في أدوات الدين لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة وفق الأساس الوارد بقسم السياسات المحاسبية الهامة.

(3) القيمة العادلة للأدوات المالية
عندما لا يمكن التوصل للقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي الموحد من أسواق نشطة، يتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التقييم التي تشمل استخدام النماذج الحسابية. تستمد مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها حيثما كان ذلك ممكناً، وفي حالة عدم توفر بيانات يمكن ملاحظتها بالسوق، عندها يتم استخدام أحكام لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام إعتبارات متعلقة بالسيولة ومدخلات نموذجية مثل معدلات الخصم والتقلبات وما إلى ذلك.

(4) حق في استخدام الموجودات

تحديد مدة عقد الإيجار
عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) في مدة التأجير فقط إذا كان عقد الإيجار مؤكداً إلى حد ما (أو لم يتم إنهائه).

خصم مدفوعات الإيجار
يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة (IBR). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

(ب) الأحكام المحاسبية الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

(1) تقييم الأدوات المالية
إن السياسة المحاسبية للمجموعة حول قياس القيمة العادلة تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة.

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام القيمة العادلة وفقاً للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس.

The Group measures fair values using the following fair value hierarchy that reflects the significance of the inputs used in making the measurements.

- المستوى 1: الأسعار المتداولة (غير المعدّلة) في أسواق نشطة لأداة مماثلة.
- المستوى 2: أساليب تقييم أخرى تكون فيها كافة المدخلات ذات الأثر الهام على القيمة العادلة المسجلة يمكن ملاحظتها سواءاً كانت مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى 3: أساليب تقييم تستخدم أثراً هاماً على القيمة العادلة المسجلة التي لا تستند على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها.

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة - تدرج القيمة العادلة
يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير وفق تدرج القيمة العادلة الذي يصنف فيه قياس القيمة العادلة:

	المستوى 1 ألف ريال قطري	المستوى 2 ألف ريال قطري	المستوى 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2022				
موجودات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	-	18,854	-	18,854
استثمارات مالية (مقاسة من خلال الربح أو الخسارة / الإيرادات الشاملة الأخرى)	1,022,691	70,385	-	1,093,076
	1,022,691	89,239	-	1,111,930
مطلوبات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	-	2,357	-	2,357
	-	2,357	-	2,357

	المستوى 1 ألف ريال قطري	المستوى 2 ألف ريال قطري	المستوى 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2021				
موجودات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	-	1,610	-	1,610
استثمارات مالية (مقاسة من خلال الربح أو الخسارة / الإيرادات الشاملة الأخرى)	1,326,089	81,320	-	1,407,409
	1,326,089	82,930	-	1,409,019
مطلوبات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	-	48,902	-	48,902
	-	48,902	-	48,902

خلال السنة لم يكن هناك تحويل بين المستوى 1 والمستوى 2 من قياس القيمة العادلة في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، ولم يكن هناك تحويل إلى أو من المستوى 3 من قياس القيمة العادلة.

الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
القيمة العادلة للاستثمارات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة تبلغ 7,070,112 ألف ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 7,257,694 ألف ريال قطري)، ويتم اشتقاقها باستخدام المستوى 1 من تدرج القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية السائلة أو ذات تاريخ استحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) فإنه من المفترض أن القيم الدفترية تقارب قيمها العادلة. يطبق هذا الإفتراض أيضاً على الحسابات تحت الطلب والودائع تحت الطلب وحسابات التوفير دون تاريخ استحقاق محدد والأدوات المالية ذات المعدلات المتغيرة.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية ذات المعدل الثابت والمسجلة بالتكلفة المطفأة يتم تقديرها بمقارنة معدلات الفائدة في السوق عند الإعتراف بها لأول مرة مع معدلات السوق الحالية المعروضة لأدوات مالية مشابهة. تستند القيمة العادلة المقدرة للودائع التي تحتسب عليها فوائد إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الفائدة السائدة في الأسواق المالية للديون ذات خصائص مخاطر الائتمان المشابهة وتواريخ استحقاق مشابهة. يتم إحتساب القيم العادلة للديون المدرجة المصدرة استناداً إلى أسعار السوق المدرجة. بالنسبة لتلك الأوراق المالية المصدرة التي لا تتوفر لها أسعار سوق مدرجة، يتم استخدام نموذج تدفق نقدي مخصوم استناداً إلى منحنى عوائد معدل فائدة حالي مناسب لباقي فترة الاستحقاق.

تقنيات التقييم

سندات الدين الحكومية
سندات الدين الحكومية هي أدوات مالية تصدرها الحكومات السيادية وتشمل سندات طويلة الأجل وسندات قصيرة الأجل ذات معدلات فائدة ثابتة أو متغيرة. تكون هذه الأدوات بشكل عام عالية السيولة ويتم تداولها في أسواق نشطة مما يؤدي إلى تصنيفها بالمستوى 1. عندما لا تكون أسعار السوق النشطة متاحة، يستخدم البنك نماذج التدفقات النقدية المخصومة مع مدخلات السوق المتوفرة لأدوات مماثلة وأسعار السندات، لتقدير مستويات المؤشر المستقبلية واستقراء العوائد خارج نطاق تداول السوق النشط، وفي هذه الحالة يصنف البنك تلك الأوراق المالية بالمستوى 2. ليس لدى البنك أوراق مالية حكومية بالمستوى 3 والتي تكون فيها مدخلات التقييم غير ملاحظة.

أدوات حقوق الملكية
معظم أدوات حقوق الملكية يتم تداولها بنشاط في البورصات العامة بأسعار نشطة متاحة بسهولة على أساس منتظم. يتم تصنيف هذه الأدوات بالمستوى 1. يتم قياس الوحدات المحتفظ بها في الصناديق بناءً على صافي قيمة الأصول المعلنة (NAV)، مع مراعاة الاسترداد و/أو القيود الأخرى. هذه الأدوات هي بشكل عام مصنفة بالمستوى 2.

عقود الصرف الأجنبي
تشمل عقود الصرف الأجنبي العقود الفورية المفتوحة وعقود الصرف الأجنبي الآجلة وخيارات الصرف الأجنبي المباشرة. يتم تقييم هذه الأدوات إما من خلال أسعار صرف العملات الأجنبية التي يمكن ملاحظتها أو نماذج تقييم النقاط الآجلة التي يمكن ملاحظتها أو التي يتم احتسابها. باستثناء العقود التي يتوفر فيها سعر يمكن ملاحظته بشكل مباشر والتي يتم تصنيفها بالمستوى 1، تصنف المجموعة عقود صرف العملات الأجنبية كأدوات مالية في المستوى 2 عندما لا يتم استخدام مدخلات غير ملحوظة لتقييمها أو تكون المدخلات غير الملحوظة المستخدمة ليست مهمة للقياس (ككل).

(2) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية
تقييم نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي هي فقط دفعات لأصل الدين والفائدة على أصل المبلغ القائم. راجع الايضاح 4 (ب) لمزيد من المعلومات.

تم إدراج التفاصيل حول تصنيف المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاح 7.

(3) انخفاض انخفاض قيمة الاستثمارات في سندات الدين
تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع الإيضاح 4 (ب) (6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض قيمة الموجودات المالية لمزيد من المعلومات.

(4) الأعمار الإنتاجية للعقارات والمعدات
تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر للعقارات والمعدات لإحتساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير مع الأخذ بالاعتبار

الاستخدام المتوقع للعقارات والمعدات والتقادم الفعلي والفني والتجاري.

6. القطاعات التشغيلية

تم تنظيم المجموعة لأغراض الإدارة في قطاعين تشغيليين رئيسيين:

تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بشكل منفصل لغرض إتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع استنادا إلى الربح أو الخسارة التشغيلية.

الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات	تعالج بشكل رئيسي ودائع العملاء الأفراد وحساباتهم الجارية وتقديم قروض للعملاء ورهون سكنية ومسحوبات على المكشوف وبطاقات ائتمانية وتسهيلات تحويل الأموال. تمثل الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات خدمة الأفراد أصحاب الثروة من خلال نطاق من المنتجات الاستثمارية والصناديق والتسهيلات الائتمانية والأمانات والاستثمارات البديلة.
الخدمات المصرفية للشركات والخزينة والاستثمارات وخدمات الوساطة للشركة التابعة	تعالج بشكل رئيسي القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء الشركات والمؤسسات وتقديم خدمات أسواق النقد وخدمات متاجرة وخزينة إضافة إلى إدارة تمويل المجموعة. تقدم خدمات الوساطة من خلال الشركة التابعة المملوكة بالكامل "شركة الأهلي للوساطة ذ.م.م"

(1) معلومات القطاعات التشغيلية

	الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات ألف ريال قطري	الخدمات المصرفية للشركات والخزينة والاستثمارات وخدمات وساطة الشركة التابعة ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
2022			
صافي إيراد فوائد	228,584	1,047,923	1,276,507
صافي إيراد رسوم وعمولات	59,931	106,586	166,517
أرباح صرف عملات أجنبية - بالصافي	23,279	36,230	59,509
خسارة من استثمارات مالية	-	(8,381)	(8,381)
إيرادات تشغيلية أخرى	-	3,880	3,880
إجمالي إيراد القطاع	311,794	1,186,238	1,498,032
البنود غير النقدية الهامة الأخرى:			
صافي استردادات / (خسائر) انخفاض القيمة	9,570	(399,579)	(390,009)
ربح القطاع الصادر عنه التقرير	169,598	602,190	771,788
موجودات القطاع الصادر عنه تقارير	7,995,286	40,580,115	48,575,401
مطلوبات القطاع الصادر عنه تقارير	16,005,506	24,595,037	40,600,543

	الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات ألف ريال قطري	الخدمات المصرفية للشركات والخزينة والاستثمارات وخدمات وساطة الشركة التابعة ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
2021			
صافي إيراد فوائد	220,212	858,972	1,079,184
صافي إيراد رسوم وعمولات	56,991	117,636	174,627
أرباح صرف عملات أجنبية - بالصافي	20,233	31,183	51,416
خسارة من استثمارات مالية	-	38,114	38,114
إيرادات تشغيلية أخرى	-	4,012	4,012
إجمالي إيراد القطاع	297,436	1,049,917	1,347,353
البنود غير النقدية الهامة الأخرى:			
صافي استردادات / (خسائر) انخفاض القيمة	12,539	(309,131)	(296,592)
ربح القطاع الصادر عنه التقرير	169,291	544,175	713,466
موجودات القطاع الصادر عنه تقارير	7,792,652	40,299,868	48,092,520
مطلوبات القطاع الصادر عنه تقارير	16,413,645	23,994,261	40,407,906

* لا يوجد معاملات ضمن المجموعة فيما يتعلق بمعلومات القطاعات التشغيلية أعلاه.
* تعمل المجموعة فقط داخل دولة قطر.

7. الموجودات والمطلوبات المالية

(أ) التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى			
	أدوات الدين ألف ريال قطري	أدوات حقوق الملكية ألف ريال قطري	الأدوات المالية المشتقة ألف ريال قطري	أدوات الدين ألف ريال قطري	أدوات حقوق الملكية ألف ريال قطري	التكلفة المطفأة ألف ريال قطري	إجمالي القيمة الدفترية ألف ريال قطري	القيمة العادلة ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2022								
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	-	-	-	1,806,925	1,806,925	1,806,925
مستحق من بنوك	-	-	-	-	-	3,768,484	3,768,484	3,768,484
موجودات مشتقة	-	-	18,854	-	-	-	18,854	18,854
قروض وسلف لعملاء	-	-	-	-	-	34,032,233	34,032,233	34,032,233
استثمارات مالية:								
مقاسة بالقيمة العادلة	-	223,176	-	858,498	11,402	-	1,093,076	1,093,076
مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	7,181,406	7,181,406	7,070,112
	-	223,176	18,854	858,498	11,402	46,789,048	47,900,978	47,789,684
مطلوبات مشتقة	-	-	2,357	-	-	-	2,357	2,357
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	-	-	-	-	-	3,988,316	3,988,316	3,988,316
ودائع عملاء	-	-	-	-	-	28,953,683	28,953,683	28,953,683
سندات دين	-	-	-	-	-	5,481,161	5,481,161	5,481,161
قروض أخرى	-	-	-	-	-	1,459,508	1,459,508	1,459,508
	-	-	2,357	-	-	39,882,668	39,885,025	39,885,025

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى			
	أدوات الدين ألف ريال قطري	أدوات حقوق الملكية ألف ريال قطري	الأدوات المالية المشتقة ألف ريال قطري	أدوات الدين ألف ريال قطري	أدوات حقوق الملكية ألف ريال قطري	التكلفة المطفأة ألف ريال قطري	إجمالي القيمة الدفترية ألف ريال قطري	القيمة العادلة ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2021								
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	-	-	-	2,443,372	2,443,372	2,443,372
مستحق من بنوك	-	-	-	-	-	3,000,793	3,000,793	3,000,793
موجودات مشتقة	-	-	1,610	-	-	-	1,610	1,610
قروض وسلف لعملاء	-	-	-	-	-	33,569,570	33,569,570	33,569,570
استثمارات مالية:								
مقاسة بالقيمة العادلة	-	246,336	-	1,157,822	11,402	-	1,415,560	1,415,560
مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	7,197,898	7,197,898	7,257,694
	-	246,336	1,610	1,157,822	11,402	46,211,633	47,628,803	47,688,599
مطلوبات مشتقة	-	-	48,902	-	-	-	48,902	48,902
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	-	-	-	-	-	3,248,848	3,248,848	3,248,848
ودائع عملاء	-	-	-	-	-	27,924,919	27,924,919	27,924,919
سندات دين	-	-	-	-	-	7,315,373	7,315,373	7,315,373
قروض أخرى	-	-	-	-	-	1,092,837	1,092,837	1,092,837
	-	-	48,902	-	-	39,581,977	39,630,879	39,630,879

8. النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
نقد	**451,014**	369,366
إحتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي*	**1,279,818**	1,258,376
أرصدة أخرى لدى مصرف قطر المركزي	**76,093**	815,334
	1,806,925	2,443,076
فوائد مستحقة	**-**	296
الإجمالي	**1,806,925**	2,443,372

* إن الإحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي غير متاح للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

9. مستحق من بنوك

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
حسابات جارية	**61,455**	103,613
ودائع	**3,700,284**	2,897,600
	3,761,739	3,001,213
فوائد مدينة	**7,756**	69
مخصص انخفاض القيمة - المعيار الدولي للتقارير المالية (9)	**(1,011)**	(489)
الإجمالي	**3,768,484**	3,000,793

10. قروض وسلف مقدمة لعملاء

(أ) حسب النوع

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
قروض	**33,444,877**	32,481,929
سحب على المكشوف	**1,781,380**	1,814,429
أوراق مخصومة	**145,240**	181,235
أوراق قبول	**117,820**	178,099
قروض أخرى	**74,970**	76,723
	35,564,287	34,732,415
ربح مؤجل	**(2,734)**	(2,734)
فوائد مستحقة	**292,876**	227,788
مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء - التسهيلات المنتظمة (المرحلة 1 و2)	**(1,029,035)**	(605,426)
مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء – التسهيلات الغير المنتظمة (المرحلة 3)	**(793,161)**	(782,473)
صافي القروض والسلف لعملاء (إيضاح 10 (أ) (1))	**34,032,233**	33,569,570

يبلغ إجمالي القروض والسلف للعملاء غير العاملة 915,653 ألف ريال قطري والذي يمثل 2.57% من إجمالي القروض والسلف للعملاء كما في 31 ديسمبر 2022 (2021: 1,298,261 ألف ريال قطري والذي يمثل 3.74% من إجمالي القروض والسلف للعملاء).

يتضمن مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء مبلغ 192,592 ألف ريال قطري يمثل الفوائد المعلقة كما في 31 ديسمبر 2022 (2021: 172,235 ألف ريال قطري).

إيضاح 1: حسب قطاعات التشغيل

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
الحكومة والهيئات المعنية	**287,338**	565,936
الشركات	**27,109,507**	26,193,144
الأفراد	**6,635,388**	6,810,490
	34,032,233	33,569,570

(ب) حسب الصناعة

	قروض ريال قطري	مسحوبات على المكشوف ريال قطري	أوراق مخصومة ريال قطري	أوراق قبول ريال قطري	قروض أخرى ريال قطري	الإجمالي ريال قطري
في 31 ديسمبر 2022:						
حكومية وهيئات معنية	**25,769**	**261,590**	**-**	**-**	**-**	**287,359**
صناعة	**1,275,180**	**46,584**	**2,134**	**5,695**	**107**	**1,329,700**
تجارة	**9,294,685**	**425,909**	**17,075**	**45,207**	**564**	**9,783,440**
خدمات	**9,964,491**	**339,224**	**10,000**	**1,235**	**679**	**10,315,629**
مقاولات	**4,751,313**	**651,216**	**115,881**	**65,683**	**247**	**5,584,340**
عقارات	**5,483,249**	**35,743**	**-**	**-**	**1**	**5,518,993**
شخصية	**2,650,190**	**21,114**	**150**	**-**	**73,372**	**2,744,826**
	33,444,877	**1,781,380**	**145,240**	**117,820**	**74,970**	**35,564,287**

يخصم: ربح مؤجل	**(2,734)**
فوائد مستحقة	**292,876**
مخصص انخفاض في قيمة القروض والسلف للعملاء	**(1,822,196)**
	34,032,233

	قروض ريال قطري	مسحوبات على المكشوف ريال قطري	أوراق مخصومة ريال قطري	أوراق قبول يربطة لـاير	قروض أخرى ريال قطري	الإجمالي ريال قطري
في 31 ديسمبر 2022:						
حكومية وهيئات معنية	40,362	525,608	-	-	-	565,970
صناعة	1,182,189	31,905	-	8,469	83	1,222,646
تجارة	9,771,878	450,398	29,083	57,847	5,262	10,314,468
خدمات	8,916,667	204,581	10,000	13,133	439	9,144,820
مقاولات	4,636,969	549,667	142,152	98,650	598	5,428,036
عقارات	5,281,039	35,521	-	-	566	5,317,126
شخصية	2,652,825	16,749	-	-	69,775	2,739,349
	32,481,929	1,814,429	181,235	178,099	76,723	34,732,415
يخصم: ربح مؤجل						(2,734)
فوائد مستحقة						227,788
مخصص انخفاض في قيمة القروض والسلف للعملاء						(1,387,899)
						33,569,570

(ج) التغيرات في انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
الرصيد كما في 1 يناير	**1,387,899**	1,107,719
مخصص مكون خلال السنة	**682,438**	487,212
استرداد خلال السنة	**(248,141)**	(164,772)
	434,297	322,440
مشطوب خلال السنة	**-**	(42,260)
الرصيد في 31 ديسمبر	**1,822,196**	1,387,899

حسب قطاع الأعمال الداخلي

	الشركات			الأفراد			الإجمالي		
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري
2022									
الرصيد كما في 1 يناير 2022	186,174	317,214	657,745	25,661	76,377	124,728	211,835	393,591	782,473
مخصصات مكونة خلال السنة	79,242	523,690	69,386	1,758	5,751	2,611	81,000	529,441	71,997
مبالغ مستردة خلال السنة	(27,541)	(131,887)	(55,472)	(25,947)	(1,457)	(5,837)	(53,488)	(133,344)	(61,309)
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	237,875	709,017	671,659	1,472	80,671	121,502	239,347	789,688	793,161
2021									
الرصيد كما في 1 يناير 2021	167,586	132,686	597,320	40,467	48,305	121,355	208,053	180,991	718,675
مخصصات مكونة خلال السنة	64,513	195,397	112,928	8,006	44,826	19,282	72,519	240,223	132,210
مبالغ مستردة خلال السنة	(45,925)	(10,869)	(52,503)	(22,813)	(16,753)	(15,909)	(68,738)	(27,622)	(68,412)
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	186,174	317,214	657,745	25,660	76,378	124,728	211,834	393,592	782,473

11. استثمارات مالية

إن تحليل الاستثمارات المالية تم تفصيله على النحو التالي:

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**223,176**	246,336
استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**869,900**	1,161,073
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	**7,181,405**	7,136,575
الإجمالي	**8,274,481**	8,543,984
فوائد مستحقة القبض	**76,351**	81,513
خسارة انخفاض في قيمة أوراق دين	**(11,428)**	(12,039)
	8,339,404	8,613,458

أ) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

	2022		2021	
	مدرجة ألف ريال قطري	غير مدرجة ألف ريال قطري	مدرجة ألف ريال قطري	غير مدرجة ألف ريال قطري
صناديق استثمارية وحقوق الملكية	164,192	58,984	176,418	69,918
	164,192	58,984	176,418	69,918

خلال السنة، سجلت المجموعة دخل من توزيعات أرباح بقيمة 9,104 ألف ريال قطري (2021: 5,081 ألف ريال قطري) على هذه الاستثمارات المالية.

ب) القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

	2022		2021	
	مدرجة ألف ريال قطري	غير مدرجة ألف ريال قطري	مدرجة ألف ريال قطري	غير مدرجة ألف ريال قطري
سندات دين حكومة دولة قطر	272,774	-	574,828	-
أوراق دين أخرى	585,724	-	574,843	-
أسهم حقوق ملكية	-	11,402	-	11,402
	858,498	11,402	1,149,671	11,402

ج) التكلفة المطفأة

	2022		2021	
	مدرجة ألف ريال قطري	غير مدرجة ألف ريال قطري	مدرجة ألف ريال قطري	غير مدرجة ألف ريال قطري
سندات دين حكومة دولة قطر	6,067,965	-	6,155,786	-
أوراق دين أخرى	1,113,440	-	980,789	-
	7,181,405	-	7,136,575	-

12. عقارات ومعدات

	أراضي ومباني ألف ريال قطري	تحسينات على مباني مستأجرة ألف ريال قطري	أثاث ومعدات ألف ريال قطري	سيارات ألف ريال قطري	حق استخدام الموجودات ألف ريال قطري	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
التكلفة:							
كما في 1 يناير 2022	217,091	112,616	209,519	78	23,959	51,593	614,856
استحواذات	-	8,903	10,129	-	6,080	-	25,112
في 31 ديسمبر 2022	217,091	121,519	219,648	78	30,039	51,593	639,968
الاستهلاك المتراكم							
كما في 1 يناير 2022	73,412	100,397	189,036	78	16,755	-	379,678
استهلاك السنة	6,489	5,795	13,127	-	4,693		30,104
في 31 ديسمبر 2022	79,901	106,192	202,163	78	21,448	-	409,782
صافي القيمة الدفترية: في 31 ديسمبر 2022	137,190	15,327	17,485	-	8,591	51,593	230,186

	أراضي ومباني ألف ريال قطري	تحسينات على مباني مستأجرة ألف ريال قطري	أثاث ومعدات ألف ريال قطري	سيارات ألف ريال قطري	حق استخدام الموجودات ألف ريال قطري	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
التكلفة:							
كما في 1 يناير 2021	217,091	110,558	197,904	156	23,959	51,593	601,261
استحواذات	-	2,058	11,615	-	-	-	13,673
استبعادات	-	-	-	(78)	-	-	(78)
في 31 ديسمبر 2021	217,091	112,616	209,519	78	23,959	51,593	614,856
الاستهلاك المتراكم							
كما في 1 يناير 2022	66,903	94,075	176,253	156	12,089	-	349,476
استهلاك السنة	6,509	6,322	12,783	-	4,666	-	30,280
استبعادات	-	-	-	(78)	-	-	(78)
في 31 ديسمبر 2021	73,412	100,397	189,036	78	16,755	-	379,678
صافي القيمة الدفترية: في 31 ديسمبر 2021	143,679	12,219	20,483	-	7,204	51,593	235,178

13. موجودات أخرى

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
أرباح مدينة (إسلامية)	**4,113**	4,148
مصاريف مدفوعة مقدماً	**33,206**	29,543
مشتقات مالية ذات قيمة عادلة موجبة (إيضاح 31)	**18,854**	1,610
مقترضين متنوعين	**204,931**	58,367
سلف وودائع	**1,115**	1,114
ضمانات معاد إمتلاكها	**132,681**	132,681
أخرى	**3,269**	2,686
	398,169	230,149

14. مبالغ مسحقة للبنوك والمصرف المركزي

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
حسابات جارية	**11,834**	15,506
ودائع	**3,973,100**	933,285
أرصدة مستحقة للمصرف المركزي	**-**	2,300,000
	3,984,934	3,248,791
فوائد مستحقة الدفع	**3,382**	57
الإجمالي	**3,988,316**	3,248,848

15. ودائع عملاء

(أ) حسب النوع

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
حسابات جارية وتحت الطلب	**3,392,186**	3,610,028
حسابات توفير	**1,028,757**	1,239,138
ودائع لأجل	**24,355,465**	22,950,645
	28,776,408	27,799,811
فوائد مستحقة الدفع	**177,275**	125,108
الإجمالي	**28,953,683**	27,924,919

(ب) حسب القطاع

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
حكومة	**6,034,539**	4,832,240
هيئات حكومية وشبه حكومية	**5,288,224**	4,452,911
شركات	**8,952,272**	10,442,390
أفراد	**8,501,373**	8,072,270
	28,776,408	27,799,811
فوائد مستحقة الدفع	**177,275**	125,108
الإجمالي	**28,953,683**	27,924,919

16. (أ) سندات دين

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة 2% مستحقة الدفع في يوليو 2026	**1,807,107**	1,803,424
سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة 3.125% مستحقة الدفع في سبتمبر 2024	**1,815,108**	1,813,420
سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة 1.875% مستحقة الدفع في سبتمبر 2025	**1,815,215**	1,812,312
سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة 3.50% مستحقة الدفع في فبراير 2022	**-**	1,819,661
	5,437,430	7,248,817
فوائد مستحقة الدفع	**43,731**	66,556
الإجمالي	**5,481,161**	7,315,373

(ب) قروض أخرى

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
Term loan facilities	**1,459,508**	1,092,837

يوضح الجدول أدناه القروض الأخرى للبنك كما في 31 ديسمبر 2022 و 2021:

العملة	سعر الفائدة السنوي الاسمي	2022 تاريخ الاستحقاق	2022 المبلغ ألف ريال قطري	2021 تاريخ الاستحقاق	2021 المبلغ ألف ريال قطري
دولار أمريكي	سعر سوفير لثلاثة أشهر + 110 نقطة أساس	**أبريل 2026**	**1,456,000**	نوفمبر 2023	910,000
دولار أمريكي	سعر ليبور لثلاثة أشهر + 85 نقطة أساس	**-**	**-**	يوليو 2022	182,000
			1,456,000		1,092,000
	فوائد مستحقة		**3,508**		837
	الإجمالي		**1,459,508**		1,092,837

17. مطلوبات أخرى

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
مصروفات مستحقة الدفع	**129,582**	116,429
مخصصات أخرى (إيضاح (أ) أدناه)	**47,449**	45,120
فواتير مستحقة الدفع	**9,596**	13,207
مشتقات مالية ذات قيمة عادلة سالبة (إيضاح 31)	**2,357**	48,902
إيرادات غير محققة (عمولة مستلمة مقدماً)	**91,467**	85,683
هوامش نقدية	**176,117**	185,218
أرصدة دائنة	**2,812**	2,162
صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية	**19,295**	17,837
صندوق تقاعد الموظفين	**1,380**	1,706
مستحقات متعلقة بأوراق القبول	**117,820**	178,099
مخصص انخفاض قيمة التزامات القروض والضمانات المالية	**12,147**	8,852
أخرى	**107,853**	122,714
	717,875	825,929

(أ) مخصصات أخرى

	2022		
	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين ألف ريال قطري	مطالبات قانونية ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
الرصيد كما في 1 يناير	**45,094**	**26**	**45,120**
المخصص المكون	**5,273**	**1**	**5,274**
	50,367	**27**	**50,394**
المخصص المستخدم	**(2,945)**	**-**	**(2,945)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**47,422**	**27**	**47,449**

	2021		
الرصيد كما في 1 يناير	43,569	26	43,595
المخصص المكون	6,908	-	6,908
	50,477	26	50,503
المخصص المستخدم	(5,383)	-	(5,383)
الرصيد في 31 ديسمبر	45,094	26	45,120

18. رأس المال والإحتياطيات

(أ) رأس المال

	أسهم عادية	
	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
مصدرة كما 1 يناير	**2,429,663**	2,429,663
أسهم جديدة مصدرة (أسهم منحة)	**121,483**	-
مصدرة في 31 ديسمبر	**2,551,146**	2,429,663

في 31 ديسمبر 2022 كان رأس المال المصرح به يتكون من 2,551,146 ألف سهم عادي (2021: 2,429,663 ألف). هذه الأدوات لها قيمة إسمية بواقع 1 ريال قطري للسهم. إن كافة الأسهم المصدرة مدفوعة بالكامل.

يمتلك جهاز قطر للاستثمار حصة قدرها 47.71% من الأسهم العادية للبنك، بينما تعود الحصة المتبقية وقدرها 52.29% لمتداولين أفراد ومؤسسات.

إصدار أسهم منحة
في 27 فبراير 2022، أصدر البنك أسهم منحة (121,483,151 سهما عاديا) بواقع سهم واحد لكل عشرين سهما يملكها المساهمون العاديون بعد الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوي المنعقد بتاريخ 27 فبراير 2022. لم يتم إصدار أسهم منحة في عام 2021.

(ب) الإحتياطي القانوني
وفقاً لقانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 وتعديله، يشترط تحويل 10% من صافي ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يصبح الإحتياطي القانوني مساوياً 100% من رأس المال المدفوع. إن هذا الإحتياطي غير متاح للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون الشركات التجارية القطري وتخضع لموافقة مصرف قطر المركزي. في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، قامت المجموعة بتحويل مبلغ 77.179 ألف ريال قطري يمثل 10% من صافي الأرباح إلى حساب الإحتياطي القانوني (2021: 71.347 ألف ريال قطري).

(ج) إحتياطي المخاطر
وفقا لتعميم مصرف قطر المركزي رقم 102/2011 فإنه من المطلوب الإحتفاظ بنسبة 2.5% من صافي القروض والسلف للعملاء باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة مقابل ضمانات نقدية. لم يتم تحويل أي مبالغ إلى إحتياطي المخاطر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. لم يتم إجراء أي تحويل إلى احتياطي المخاطر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (2021: لا شيء).

(د) إحتياطي القيمة العادلة
يتكون هذا الإحتياطي من تغيرات القيمة العادلة المعترف بها عن الموجودات المالية المقاسة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
كما في 1 يناير	**8,587**	380
صافي الخسارة المحققة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**-**	(125)
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**(54,120)**	8,332
في 31 ديسمبر	**(45,533)**	8,587

(هـ) توزيعات الأرباح المقترحة

تم اقتراح توزيع أرباح نقدية بواقع 0.20 ألف ريال قطري للسهم بإجمالي مبلغ 510,229 ألف ريال قطري من قبل مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (2021: 0.15 ريال قطري للسهم بإجمالي مبلغ 364,449 ألف ريال قطري).

تخضع توزيعات الأرباح النقدية المقترحة أعلاه لموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

19. الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
المصدرة في 17 فبراير 2021	**1,092,000**	1,092,000

أصدرت المجموعة سندات الشريحة الأولى لرأس المال التنظيمي بمبلغ اجمالي قدره 1.092 مليار ريال قطري. هذه السندات دائمة وثانوية وغير مضمونة وقد تم تسعيرها بسعر ثابت للسنوات الخمس الأولى على أن يعاد تسعيرها لاحقاً. لا تحمل السندات أجل استحقاق محدد وقد تم تصنيفها كشريحة أولى من رأس المال الإضافي. توزيعات الأرباح تقديرية وغير تراكمية.

20. إيرادات فوائد

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
أرصدة لدى مصرف قطر المركزي	**2,660**	10,036
مستحق من بنوك	**40,836**	11,509
سندات دين	**307,607**	280,443
قروض وسلف لعملاء	**1,709,221**	1,418,183
	2,060,324	1,720,171

تتضمن المبالغ المذكورة أعلاه إيرادات فوائد محتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية التي تتعلق بالبنود التالية.

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة	**2,011,366**	1,667,107
الموجودات المالية يتم قياسها بالقيمة العادلة	**48,958**	53,064
الإجمالي	**2,060,324**	1,720,171

21. مصروفات فوائد

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
مبالغ مستحقة لبنوك	**80,351**	24,709
ودائع عملاء	**558,430**	416,176
أخرى	**145,036**	200,102
	783,817	640,987

الأرصدة المذكورة أعلاه تتضمن مصاريف فائدة محتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية على المطلوبات المقاسة بالتكلفة المطفأة.

22. إيرادات رسوم وعمولات

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
رسوم متعلقة بالائتمان	**91,411**	98,127
رسوم وساطة	**6,526**	4,135
خدمات مصرفية	**15,702**	16,857
عمولة عن تسهيلات غير ممولة	**52,757**	59,828
أخرى	**4,893**	3,361
	171,289	182,308

23. ربح من عمليات نقد أجنبي - بالصافي

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
تعامل في النقد الأجنبي	**59,507**	51,404
إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات، متضمنة المشتقات	**2**	12
	59,509	51,416

24. صافي (خسارة) / ربح من استثمارات مالية

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
صافي (خسارة) أرباح من استثمارات، متضمنة ربح القيمة العادلة، مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(17,485)**	33,033
توزيعات أرباح	**9,104**	5,081
	(8,381)	38,114

25. إيرادات تشغيلية أخرى

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
إيرادات إيجارات	**3,861**	3,902
أخرى	**19**	110
	3,880	4,012

26. تكاليف موظفين

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
رواتب أساسية	**76,554**	75,576
تكاليف صندوق تقاعد الموظفين	**3,835**	3,761
تكاليف نهاية الخدمة	**8,026**	6,908
تدريب	**577**	812
أخرى	**88,627**	90,947
	177,619	178,004

27. مصروفات أخرى

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
أتعاب مهنية	**11,725**	12,590
إتصالات وتأمين	**19,131**	17,392
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**12,500**	12,500
إيجار وصيانة	**10,738**	10,328
تكاليف أجهزة كمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات	**26,493**	33,235
تكاليف التسويق	**6,910**	7,989
طباعة وقرطاسية	**3,505**	3,017
أخرى	**37,510**	31,960
	128,512	129,011

28. العائد الأساسي والمخفف للسهم

يحتسب العائد الأساسي والمخفف لسهم البنك بقسمة صافي ربح السنة العائد لأصحاب حقوق ملكية البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال السنة:

	2022	2021 (معدلة)
ربح السنة العائد لأصحاب حقوق ملكية البنك (ألف ريال قطري)	**771,788**	713,466
يخصم: توزيعات أرباح مدفوعة لأدوات رأس المال الفئة الأولي	**(43,680)**	(21,840)
	728,108	691,626
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية	**2,551,146,170**	2,551,146,170
العائد الأساسي والمخفف للسهم (ريال قطري)	**0.285**	0.271

لا يوجد أية أسهم مخففة في أي فترة خلال السنة، حيث أن العائد المخفف للسهم يساوي العائد الأساسي للسهم.

تم إحتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم كما يلي:

	2022	2021 (معدلة *)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المؤهلة في 1 يناير	**2,429,663,019**	2,429,663,019
أسهم المنحة المصدرة	**121,483,151**	121,483,151
المتوسط المرجح لعدد الأسهم في 31 ديسمبر	**2,551,146,170**	2,551,146,170

*وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 33 – ربحية السهم: تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة في عام 2021 للأسهم المنحة المصدرة في عام 2022.

29 إلتزامات محتملة والتزامات أخرى

(أ) إلتزامات محتملة

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
تسهيلات غير مستغلة - قابلة وغير قابلة للإلغاء	**12,714,869**	12,237,779
ضمانات	**7,706,667**	8,903,731
إعتمادات مستندية	**596,458**	689,597
	21,017,994	21,831,107

(ب) التزامات أخرى

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	**1,433,067**	**1,878,506**

تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة
هي إلتزامات تعاقدية لمنح قروض وتسهيلات متجددة. نظراً لإمكانية انتهاء الفترة المتاحة لاستخدام هذه الإلتزامات قبل سحبها من قبل العملاء فإن المبالغ الاجمالية للعقود لا تمثل بالضرورة إلتزامات لتدفقات مستقبلية.

خطابات ضمان وإعتمادات مستندية
تلزم خطابات الضمان والإعتمادات المستندية المجموعة بتسديد دفعات محددة نيابة عن العملاء عند إخفاقهم في الوفاء بإلتزاماتهم تجاه الغير وفقاً لشروط العقد. تحمل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية الجاهزة نفس مخاطر الائتمان الخاصة بمنح القروض. ضمانات الائتمان يمكن أن تكون في شكل إعتمادات مستندية غير قابلة للإلغاء وضمانات للدفعات المقدمة ومطلوبات تظهير من سندات معاد خصمها.

30. النقد وما في حكمه

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي	**588,562**	1,288,312
ودائع في أسواق المال بأجل استحقاق أصلي أقل من ثلاثة أشهر	**3,397,629**	2,896,864
	3,986,191	4,185,176

* لا يتضمن النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي الإحتياطي النقدي الإلزامي.

31. المشتقات

	القيمة الاسمية / المتوقعة عند الاستحقاق						
	القيمة العادلة الإيجابية ألف ريال قطري	القيمة العادلة السلبية ألف ريال قطري	القيمة الاسمية ألف ريال قطري	خلال 3 شهور ألف ريال قطري	3 – 12 شهراً ألف ريال قطري	1 – 5 سنوات ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري
في 31 ديسمبر 2022:							
المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة / تحوط القيمة العادلة							
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	**18,854**	**2,357**	**1,433,067**	**1,433,067**	**-**	**-**	**-**
الإجمالي	**18,854**	**2,357**	**1,433,067**	**1,433,067**	**-**	**-**	**-**
في 31 ديسمبر 2021:							
المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة/ تحوط القيمة العادلة							
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	**1,610**	**48,902**	**1,878,506**	**1,878,506**	**-**	**-**	**-**
الإجمالي	**1,610**	**48,902**	**1,878,506**	**1,878,506**	**-**	**-**	**-**

في إطار النشاط الإعتيادي، تدخل المجموعة في عدة عمليات تتضمن أدوات مالية مشتقة. تمثل الأداة المالية المشتقة عقداً بين طرفين حيث يعتمد السداد على التغير في أسعار واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو الأسعار أو المؤشرات.

تتضمن أدوات المشتقات المالية عقود الخيارات والعقود الآجلة والمستقبلية وتبادل أسعار الفائدة والعملات والتي تنشئ حقوقاً وإلتزامات مما يؤدي إلى تحويل أحد أو عدة مخاطر مالية موجودة في الأداة المالية الأساسية بين أطراف الأداة المالية. في تاريخ التعاقد، تمنح أداة المشتقات المالية أحد الأطراف حق تعاقدي لتبادل موجودات مالية أو مطلوبات مالية مع طرف آخر بموجب شروط قد تكون إيجابية أو حق تعاقدي لتبادل موجودات مالية أو مطلوبات مالية مع طرف آخر بموجب شروط قد تكون سلبية. إلا أنه، في الإجمالي لا ينتج عنها تحويل للأدوات المالية الأساسية عند بدء التعاقد، كما أنه ليس من الضروري أن يتم هذا التحويل في نهاية التعاقد. بعض الأدوات تحمل حقوق وواجبات لإجراء التحويل. نظراً لأن شروط التحويل يتم تحديدها عند التعاقد للأداة المالية، حيث تتغير الأسعار في أسواق المال، فإن هذه الشروط قد تصبح إيجابية أو سلبية.

أنواع منتجات المشتقات
عقود صرف العملات الآجلة هي عقود إتفاقيات تعاقدية لبيع أو شراء عملة معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. يتم تصميم عقود صرف العملات الآجلة وتعقد صفقاتها مباشرة خارج الأسواق النظامية.

إن عقود التبادل هي اتفاقيات بين طرفين لتبادل فوائد أو فروق عملات أجنبية بناءاً على مبلغ إفتراضي معين. بالنسبة لعقود تبادل أسعار الفائدة يتبادل المتعاقدان عموماً مبالغ أسعار فائدة ثابتة ومتغيرة بناء على قيمة إفتراضية بعملة واحدة.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة
إن معظم مشتقات المجموعة المحتفظ بها لأنشطة المتاجرة تتعلق بصفقات مع العملاء، وكذلك بغرض تحسين المراكز والموازنة. يتضمن تحسين المراكز إدارة مراكز أرصدة المجموعة على أمل تحقيق ربح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات، وتتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات بهدف تحقيق أرباح منها.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض التحوط
تطبق المجموعة نظاماً شاملاً لقياس وإدارة المخاطر.

كجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات، تستخدم المجموعة المشتقات لأغراض التحوط بهدف تقليل تعرضها لمخاطر تغيرات أسعار العملات وأسعار الفائدة. يتم هذا بالتحوط ضد المخاطر لأدوات مالية معينة وصفقات متوقعة مستقبلاً، وكذلك باستخدام تحوطات استراتيجية لمخاطر بنود بيان المركز المالي الموحد بصفة شاملة.

تستخدم المجموعة عقود صرف العملات الآجلة للتحوط ضد مخاطر عملات محددة بشكل خاص. يتم التحوط لمخاطر أسعار الفائدة أيضاً عن طريق مراقبة مدد استحقاق الموجودات والمطلوبات والدخول في عقود تبادل أسعار الفائدة لحماية صافي مراكز أسعار الفائدة. وحيث أن التحوط لصافي مراكز الأرصدة غير مؤهل للمحاسبة الخاصة بالتحوط، يتم احتساب المشتقات بنفس الطريقة المستخدمة للأدوات التجارية.

32. أنشطة الأمانة

تقوم المجموعة بتقديم خدمة وساطة الاستثمار وخدمة الأمانة. وبالتالي تم استبعاد هذه الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة من البيانات المالية الموحدة والتي بلغت 85,483 ألف ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2022 (2021: 162,805 ألف ريال قطري).

33. صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية

خلال السنة قامت المجموعة بتكوين مخصص بمبلغ 19,295 ألف ريال قطري (2021: مبلغ 17,837 ألف ريال قطري للسنة المنتهية) تمثل نسبة 2.5% من أرباح السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وفقاً للقانون رقم 13 لسنة 2008 والتوضيحات الإضافية الصادرة للقانون في سنة 2010 و2022.

34. الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة منشآت تمارس عليها المجموعة نفوذاً هاماً ومساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة في المجموعة.

تدخل المجموعة في معاملات مع المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين في المجموعة أو الكيانات المسيطر عليها أو مسيطر عليها بشكل مشترك أو تخضع لنفوذ تلك الأطراف. يتم منح كافة القروض والسلف والأنشطة التمويلية للأطراف ذات العلاقة بأسعار السوق وهي كلها منتظمة ولا يوجد مقابلها أية مخصصات لخسائر ائتمانية محتملة.

كانت أرصدة الأطراف ذات العلاقة المضمنة في البيانات المالية الموحدة على النحو التالي:

	2022		2021	
	أعضاء مجلس الإدارة ألف ريال قطري	**المساهمين ألف ريال قطري**	أعضاء مجلس الإدارة ألف ريال قطري	المساهمين ألف ريال قطري
الموجودات:				
قروض وسلف لعملاء	**13,357**	**-**	871,108	-
المطلوبات:				
ودائع لعملاء	**2,335,753**	**1,535,302**	2,255,617	1,522,083
بنود غير ممولة				
خطابات ضمان وإعتمادات مستندية والتزامات وتسهيلات ائتمانية غير مباشرة	**28,775**	**-**	27,745	-
بنود بيان الدخل:				
إيرادات فوائد ورسوم وعمولات	**20,584**	**-**	35,912	-
مصروفات فوائد ورسوم وعمولات	**62,162**	**36,853**	37,098	20,250
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**12,500**	**-**	12,500	-

(أ) المعاملات مع كبار موظفي الإدارة

فيما يلي تعاملات كبار مسؤولي الإدارة العليا (بخلاف أعضاء مجلس الإدارة) وأقربائهم المباشرين مع المجموعة خلال السنة:

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
قروض أخرى	**5,584**	5,446

تتكون مكافآت كبار موظفي الإدارة للسنة المنتهية مما يلي:

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
رواتب ومنافع موظفين قصيرة الأجل	**28,817**	27,081
منافع نهاية الخدمة	**5,903**	5,269
	34,720	32,350

البيانات المالية للشركة الأم

أ) بيان المركز المالي - لشركة الأم

	31 ديسمبر 2022 ألف ريال قطري	31 ديسمبر 2021 ألف ريال قطري
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	**1,806,924**	2,443,371
مستحق من بنوك	**3,768,484**	3,000,793
قروض وسلف مقدمة لعملاء	**34,032,233**	33,569,570
استثمارات مالية	**8,339,404**	8,613,458
استثمار في شركات تابعة	**50,000**	50,000
عقارات ومعدات	**230,021**	234,804
موجودات أخرى	**397,448**	229,773
إجمالي الموجودات	**48,624,514**	48,141,769
المطلوبات		
مبالغ مستحقة للبنوك والمصرف المركزي	**3,988,316**	3,248,848
ودائع عملاء	**28,999,289**	27,968,650
قروض من شركات تابعة	**5,481,161**	7,315,373
قروض أخرى	**1,459,508**	1,092,837
مطلوبات أخرى	**715,429**	783,796
إجمالي المطلوبات	**40,643,703**	40,409,504
حقوق الملكية		
رأس المال	**2,551,146**	2,429,663
احتياطي قانوني	**1,939,688**	1,791,162
احتياطي المخاطر	**753,108**	753,108
احتياطي القيمة العادلة	**(45,533)**	8,587
أرباح مدورة	**1,690,402**	1,657,745
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	**6,888,811**	6,640,265
الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي	**1,092,000**	1,092,000
اجمالي حقوق الملكية	**7,980,811**	7,732,265
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**48,624,514**	48,141,769

ب) بيان الدخل – الشركة الأم

	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
إيرادات فوائد	**2,060,324**	1,720,171
مصروفات فوائد	**(784,789)**	(641,762)
صافي إيرادات الفوائد	**1,275,535**	1,078,409
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	**160,031**	170,532
ربح صرف عملات أجنبية – بالصافي	**59,509**	51,416
صافي (خسارة)/ ربح من استثمارات مالية	**(8,381)**	38,114
إيرادات تشغيلية أخرى	**3,880**	4,012
صافي الإيرادات التشغيلية	**1,490,574**	1,342,483
تكاليف موظفين	**(175,066)**	(175,097)
استهلاك	**(29,893)**	(30,054)
انخفاض قيمة موجودات مالية	**(390,009)**	(296,592)
مصروفات أخرى	**(125,841)**	(125,842)
ربح السنة	**769,765**	714,898

ahlibank.com.qa